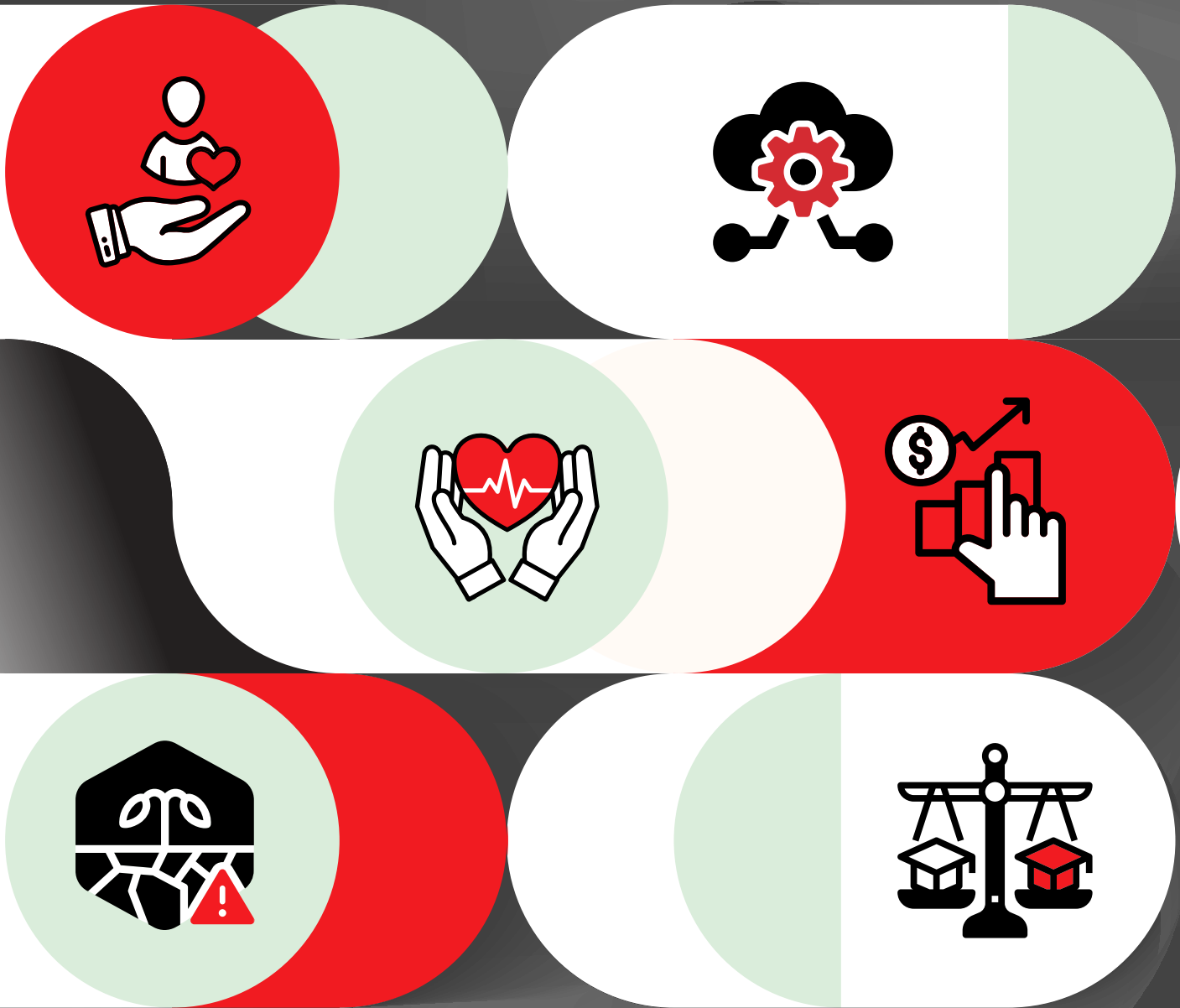




الاستراتيجية الوطنية للعدالة الاجتماعية

في ليبيا 2025-2027



ازدهار البلدان كرامة الإنسان





ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان



رؤيتنا

طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا

بشَقف وعزم وعَمَل: نبتكر، ننتج المعرفة، نقدّم المشورة،
نبني التوافق، نواكب المنطقة العربية على مسار خطة عام 2030
يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلّ إنسان.

الاستراتيجية الوطنية للعدالة الاجتماعية في ليبيا 2025-2027



ازدهار البلدان كرامة الإنسان



© 2024 الأمم المتحدة
حقوق الطبع محفوظة

تقتضي إعادة طبع أو تصوير مقتطفات من هذه المطبوعة الإشارة الكاملة إلى المصدر.

توجه جميع الطلبات المتعلقة بالحقوق والأذون إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، البريد الإلكتروني: publications-escwa@un.org.

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه المطبوعة هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة الأمم المتحدة أو موظفيها أو الدول الأعضاء فيها، ولا ترتب أي مسؤولية عليها.

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

الهدف من الروابط الإلكترونية الواردة في هذه المطبوعة تسهيل وصول القارئ إلى المعلومات وهي صحيحة في وقت استخدامها. ولا تتحمل الأمم المتحدة أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات مع مرور الوقت أو عن مضمون أي من المواقع الإلكترونية الخارجية المشار إليها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك.

تتألف رموز ووثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

جميع الصور المستخدمة في هذا الدليل من iStock، ما لم يشير إلى خلاف ذلك.

مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح، صندوق بريد: 8575-11، بيروت، لبنان.

الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org.

تمهيد

تصميم وتنفيذ سياسات قائمة على المساواة في الدول العربية“ والذي يضم خطوات فنية وعملية لتصميم وتنفيذ سياسات قائمة على المساواة، و”دليل إدماج مبادئ العدالة الاجتماعية في السياسات الإنمائية“ الذي يهدف إلى إرساء مبادئ العدالة الاجتماعية في الخطط والسياسات والبرامج الوطنية.

هذا وقد اعتمدت الاستراتيجية منهجية تشاركية وبحثية علمية ارتكزت على التنسيق والتشاور مع كافة الجهات المعنية بالعدالة الاجتماعية، من خلال الاستعانة بالأدبيات المختصة بهذا الشأن، وعقد مشاورات مع الجهات المعنية لتحديد الملامح الأساسية للاستراتيجية، وقد شارك فيها مندوبو الوزارات والجهات الحكومية وممثلو القطاع الخاص والمجتمع المدني.

وتهدف هذه الوثيقة إلى أن تكون وثيقة حية يمكن تحديثها ومراجعتها بمرور الوقت مما يمكن من البناء على التعليقات المستمرة والمشاركة من الجهات المعنية في جميع أنحاء ليبيا. ومن المؤمل أن تكون وثيقة استراتيجية العدالة الاجتماعية هذه بمثابة خارطة طريق لبناء مجتمع أكثر عدلاً وإنصافاً في ليبيا.

وقد تم إعداد وتطوير الاستراتيجية تحت إشراف وزارة التخطيط بالشراكة مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، وقام فريق الخبراء الليبيين بإعداد وصياغة الاستراتيجية، بقيادة ناصر ميلاد المعرفي وعضوية عازة عمر ابوغندورة وعائشة عبد السلام العالم ومبروك عبد السلام الفراوي وسمية محمود بن لطيف.

ويغتنم فريق إعداد الاستراتيجية الفرصة لتقديم الشكر للسيد وزير التخطيط المكلف، أ. محمد يوسف الزيداني، والسيد أ. محمد أبو لقاسم شريعة، وكيل الوزارة لشؤون الاستراتيجيات والتطوير، والسيدة م. عفاف مفتاح ساسي، مديرة إدارة التخطيط والدراسات على دعمهم المتواصل ورعايتهم للفريق، كما يودّ تقديم الشكر إلى أعضاء فريق الدعم والتواصل لا سيما على ما بذلوه من جهود للتنسيق والتواصل مع الجهات المعنية.

والشكر موصول أيضاً للإسكوا على الدعم والمساندة، وعلى تقديم الخدمات الاستشارية الفنية القيّمة للفريق في كافة مراحل العمل والإعداد، ونخص بالذكر السيد أ. أسامة صفا والسيدة أنجيلا سماره من قسم العدالة الاجتماعية.

تشكّل هذه الوثيقة جزءاً من الجهود المتواصلة لإزالة التمييز والظلم والتمييز والفقر في ليبيا، وإنشاء مجتمع يتسم بالتكافل والمساواة والعدالة والاحترام المتبادل. وهي تعتمد على مجموعة من الأسس والمبادئ الأخلاقية التي ترسخ القيم الإنسانية الأسمى وتعزز الحقوق، لا سيما وأن الظروف التي تمر بها ليبيا حالياً وتداعيات الأزمات والحروب تتطلب بذل جهود حثيثة لتحقيق العدالة والاستقرار والسلام. لذا تهدف هذه الاستراتيجية إلى تعزيز العدالة الاجتماعية في ليبيا، وذلك من خلال تحديد التحديات والمشاكل التي تواجه المجتمع الليبي في هذا المجال، وتقديم حلول واضحة لها عبر حُزم من السياسات مترابطة المداخل.

تعتبر هذه الاستراتيجية أن العدالة الاجتماعية هي عنصر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة، والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في ليبيا. فهي محاولة لإيجاد حلول ناجعة وفعّالة لتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والدفع بعملية التنمية للأمام، بخاصة من خلال الإضاءة على مسائل كالإنصاف وتكافل الفرص والتوزيع التنموي العادل والمنصف، بالإضافة إلى مبادئ ومفاهيم أخرى ذات صلة. وتهدف الاستراتيجية إلى تحديد إطار عمل لتعزيز العدالة الاجتماعية في ليبيا، يستند إلى مبادئ الشمولية والمشاركة والمسؤولية. وقد تمّ تصميمها بما يستجيب لاحتياجات كل الليبيين وأولوياتهم من خلال مداخل ستة.

بالإضافة إلى ذلك، تأتي هذه الاستراتيجية في إطار برنامج الدعم الفني الذي تنفذه الإسكوا استجابة لطلبات واحتياجات الدول الأعضاء التي كانت قد اعتمدت في الدورة الوزارية المنعقدة في تونس سنة 2014 مقترحاً بجعل العدالة الاجتماعية إحدى الركائز الأساسية لخطط التنمية الوطنية الخاصة بها. وعليه، عملت الإسكوا على دعم الدول الأعضاء ومساندتها في صياغة خطط إنمائية وسياسات عامة وطنية قائمة على ركائز العدالة الاجتماعية والمساواة من خلال تبادل الخبرات وتقديم الخدمات الاستشارية الفنية وأنشطة بناء القدرات الوطنية والحوارات الإقليمية. وفي هذا السياق، أعدت الإسكوا مجموعة من الأدوات/الدلائل الفنية من ضمنها ”دليل بناء القدرات لتحليل وقياس اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية“ الذي يهدف إلى بناء قدرات الدول الأعضاء في رصد أسباب اللامساواة وأبعادها وقياس حجمها، و”دليل

المحتويات

تمهيد	3	المرفق 1. الحماية والرعاية الاجتماعية	75
مقدمة	5	المرفق 2. الرعاية الصحية	75
1. المرجعيات الأساسية للاستراتيجية	7	المرفق 3. عدالة التعليم	76
2. منهجية الإعداد	11	المرفق 4. تغير المناخ والأمن الغذائي	76
3. الرؤية والرسالة والمبادئ التوجيهية	13	المرفق 5. الإدماج الاقتصادي	77
ألف. الرؤية	14	المرفق 6. لامركزية الخدمات	77
باء. الرسالة	14	المرفق 7. ملخص مداخل الاستراتيجية وسياساتها وبرامجها	78
جيم. المبادئ التوجيهية	14	المرفق 8. أسماء فريق الدعم والتواصل	79
دال. الأهداف العامة للاستراتيجية	15	المرفق 9. قائمة المشاركين بالجلسات التشاورية	80
هاء. الإطار المؤسسي وشركاء التنفيذ	15	المراجع	82
واو. الفئات التي تستهدفها الاستراتيجية	16	الحواشي	85
4. نبذة حول ليبيا	17		
ألف. التغير الديمغرافي	18		
باء. الطابع الاجتماعي	18		
جيم. الواقع الاقتصادي	19		
دال. الواقع السياسي	21		
5. تحليل القوى الرباعي	23		
6. مداخل الاستراتيجية وسياساتها وبرامجها	25		
ألف. المدخل الأول: الحماية والرعاية الاجتماعية	26		
باء. المدخل الثاني: الرعاية الصحية	36		
جيم. المدخل الثالث: عدالة التعليم	41		
دال. المدخل الرابع: تغير المناخ والأمن الغذائي	49		
هاء. المدخل الخامس: الإدماج الاقتصادي	57		
واو. المدخل السادس: لامركزية الخدمات	67		
زاي. الخلاصة	72		

قائمة الأشكال

الشكل 1. معدل البطالة حسب الجنس والعمر	21
الشكل 2. تحليل القوى الرباعي	24
الشكل 3. تطور التشريعات الوطنية للحماية الاجتماعية	27
الشكل 4. توزيع المعاشات الأساسية على الفروع	29
الشكل 5. نسبة الأسر المحتاجة إلى مساعدات مالية	59
الشكل 6. نسبة الأسر التي لاحظت ارتفاع ظاهرة عمالة الأطفال	60

مقدمة

وتشمل المساواة في الفرص والتعليم والرعاية الصحية والعمل والامتيازات. ويكمن الهدف النهائي للعدالة الاجتماعية في إزالة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية الكبيرة بين طبقات المجتمع، وضمان تعاون الجميع في مجتمع متكافل وضامن لحصول الجميع على الفرص المتساوية الفعلية.

جاءت خطة التنمية المستدامة 2030 لتلقي الضوء على أهمية العدالة الاجتماعية بتقاطعها مع العديد من الأهداف التي تضمنتها الخطة، وشمولها مجموعة واسعة من القضايا المتعلقة بالقضاء على الفقر والصحة والتعليم والمساواة بين الجنسين، والحد من أوجه عدم المساواة. وهي تشدد على مكافحة التمييز والإقصاء والتهميش والظلم والتفاوت، وضرورة تبني مسارات دامجة لربط العدالة الاجتماعية بتوزيع ثمار النمو والتنمية الاقتصادية.

وتواجه المنطقة العربية تحديات اجتماعية واقتصادية جسيمة ومتراكمة تحول دون تحقيق العدالة الاجتماعية كنتيجة للإخفاق التنموي والخيارات الاقتصادية والاجتماعية غير الصائبة. وقد دفعت قضايا الفقر والبطالة وانتشار الفساد والتهميش واحتكار الثروة الوطنية بأيدي القلة إلى المطالبة بالعدالة الاجتماعية، وتنفيذ إصلاحات حقيقية، وإطلاق عجلة التنمية المتمحورة حول الإنسان، والمطالبة بالتوزيع العادل للثروة الوطنية وتنويع مصادر الدخل لتحسين مستوى المعيشة.

لذلك، تعتبر العدالة الاجتماعية التحدي الأهم في ليبيا، خصوصاً وأنها شهدت تغيّرات سياسية واقتصادية واجتماعية كبيرة عقب العام 2011. ليس هذا فحسب، بل إنه بعد مرور ليبيا بمسيرة تنموية خلال أكثر من ستة عقود تحققت فيها معدلات متفاوتة من النجاح والإخفاق، وتعدّدت فيها التجارب، ازدادت الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين الفئات الاجتماعية والمناطق، وزادت معدلات استنزاف الموارد الطبيعية والمالية، وزادت معدلات الفقر والبطالة والتفاوت في توزيع الدخل، والوصول إلى الخدمات الاجتماعية ولا سيما الصحة والتعليم. كما برزت قضايا إنسانية كتلك المتعلقة بالنازحين والمهجرين، والافتقار إلى الحماية الاجتماعية.

إن تحقيق السلام والأمن والتماسك والرفاه الاجتماعي في المنطقة العربية يتطلب اعتماد نماذج جديدة للتنمية تُبنى على قيم العدالة الاجتماعية، والحقوق، والإنصاف، والديمقراطية، والحرية، والكرامة الإنسانية. وبناءً على ذلك، أصبح من الضروري تعميم مبادئ العدالة الاجتماعية في السياسات والخطط والبرامج الوطنية لبناء مجتمع عادل ومتماسك، والتأكد من ملاءمتها وأولويات الدول العربية واحتياجات مواطنيها واستجابتها لأهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وعلى الرغم من إيلاء عدد كبير من الدول العربية أهمية بالغة لتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة في دساتيرها وأطرها التشريعية والتنظيمية، لا زالت الآليات المعتمدة والجهود المبذولة لإدماج مبادئ العدالة الاجتماعية في السياسات والخطط والبرامج الوطنية مجزأة وغير مترابطة.

تتمثل الركائز الأساسية التي تقوم عليها المجتمعات الإنسانية كافة في توفير حد أدنى من العدالة الاجتماعية والمساواة. وتعرّف الإسكوا العدالة الاجتماعية في أنها "المساواة في الحقوق وفي الحصول على الموارد والفرص للجميع، رجالاً ونساءً، وإزالة الحواجز التي تحول دون تمكين الفئات المحرومة من استخدام قدراتها للمشاركة في صنع القرارات التي تؤثر على حياتها". وبناءً على ذلك، حددت الإسكوا أربع ركائز لتحقيق العدالة الاجتماعية وهي: المساواة والإنصاف والحقوق والمشاركة. وتشمل أبرز التحديات التي تحول دون تحقيق العدالة الاجتماعية: الفقر المتعدّد الأبعاد، وعدم المساواة الجغرافية، والوصول غير المتكافئ إلى الخدمات الاجتماعية والفرص في إيجاد عمل لائق، والإقصاء الاجتماعي، وسوء الإدارة، وغياب السياسات القائمة على المشاركة والشراكات المستدامة.

وفي هذا السياق، تعرّف هذه الاستراتيجية العدالة الاجتماعية على أنها نظام اجتماعي اقتصادي يتحقق من خلاله المساواة في الفرص بين جميع أفراد المجتمع. من هنا أهمية التوزيع العادل للموارد والمنافع والحقوق ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي وتقاسم الأعباء والحد من التفاوت في مستوى المعيشة.

تُعزّز القدرة على الصمود لدى الفئات المعرّضة للمخاطر، وأن تسرّع الإجراءات الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما تساعد الاستراتيجية في اعتماد لامركزية الخدمات ومحاصرة الفساد بتحقيق العدالة التنموية التوزيعية ما بين المناطق.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الاستراتيجية ستساهم في خلق أفضية لبناء شراكات ما بين مؤسسات الدولة والمؤسسات المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، فمن خلال الاستراتيجية وخطة عمل قابلة للتنفيذ، يتم التواصل مع مؤسسات الحكم المحلي واعتماد مبدأ الشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، والعمل على إنشاء نظام قوي للعدالة الاجتماعية يستجيب للفئات المعرّضة للمخاطر وبليبي احتياجاتها الأساسية. كما تعطي الاستراتيجية الأولوية للتمكين والإدماج للحؤول دون استثثار فئات معينة بعوائد التنمية أو بالقدر الأكبر منها.

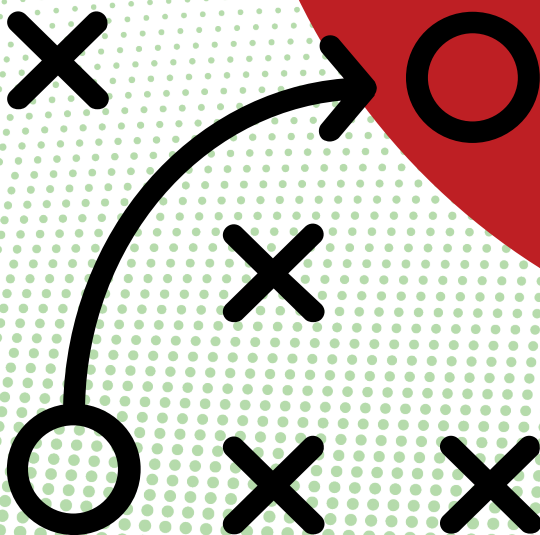
وتعكس الأوضاع الراهنة تفاوتاً كبيراً في توزيع عوائد الثروة والفرص المتاحة؛ من هنا المطالبة بالعدالة الاجتماعية والتوزيع التنموي العادل لعوائد الثروة والحصول على فرص متساوية في الخدمات وتوفير فرص عادلة لجميع المواطنين الليبيين.

في هذا السياق، ليس من مبالغة في تعليق الأهمية على تعزيز العدالة الاجتماعية في ليبيا، إذ إنها تتيح التوزيع العادل للموارد والاستثمارات والفرص، فضلاً عن الاعتراف بالكرامة والحقوق المتأصلة لجميع الافراد، بغض النظر عن وضعهم الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي؛ فالالتزام بالعدالة الاجتماعية ضروري لبناء مجتمع سلمي ومزدهر وعادل في ليبيا.

ويمكن للاستراتيجية أن تؤثر في العديد من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية في ليبيا، المتعلقة بالفقر المتعدد الأبعاد والضعف والهشاشة واللامساواة الاجتماعية والاقتصادية واللامساواة بين الجنسين وغيرها. كما يمكنها أن تساعد في عملية الانتقال إلى الاستقرار الاقتصادي، وأن

المرجعيات الأساسية للاستراتيجية

1



الاستقلال، اهتماماً كبيراً بحقوق الإنسان، كما تدعم منظومة التشريعات الليبية الحقوق المكفولة بالإعلان الدستوري، وبالأخص القوانين المتعلقة بالعدالة الاجتماعية وصون الحقوق. وتتوافق الحقوق التي كفلها الإعلان الدستوري والأطر القانونية الليبية مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والاقليمية حول حقوق الإنسان، التي تُعتبر ليبيا طرفاً فيها، وتضمن التشريعات الليبية أحكام هذه الاتفاقيات والعهود الدولية، بل تجعلها أحد المصادر الرئيسية لتشريعاتها.

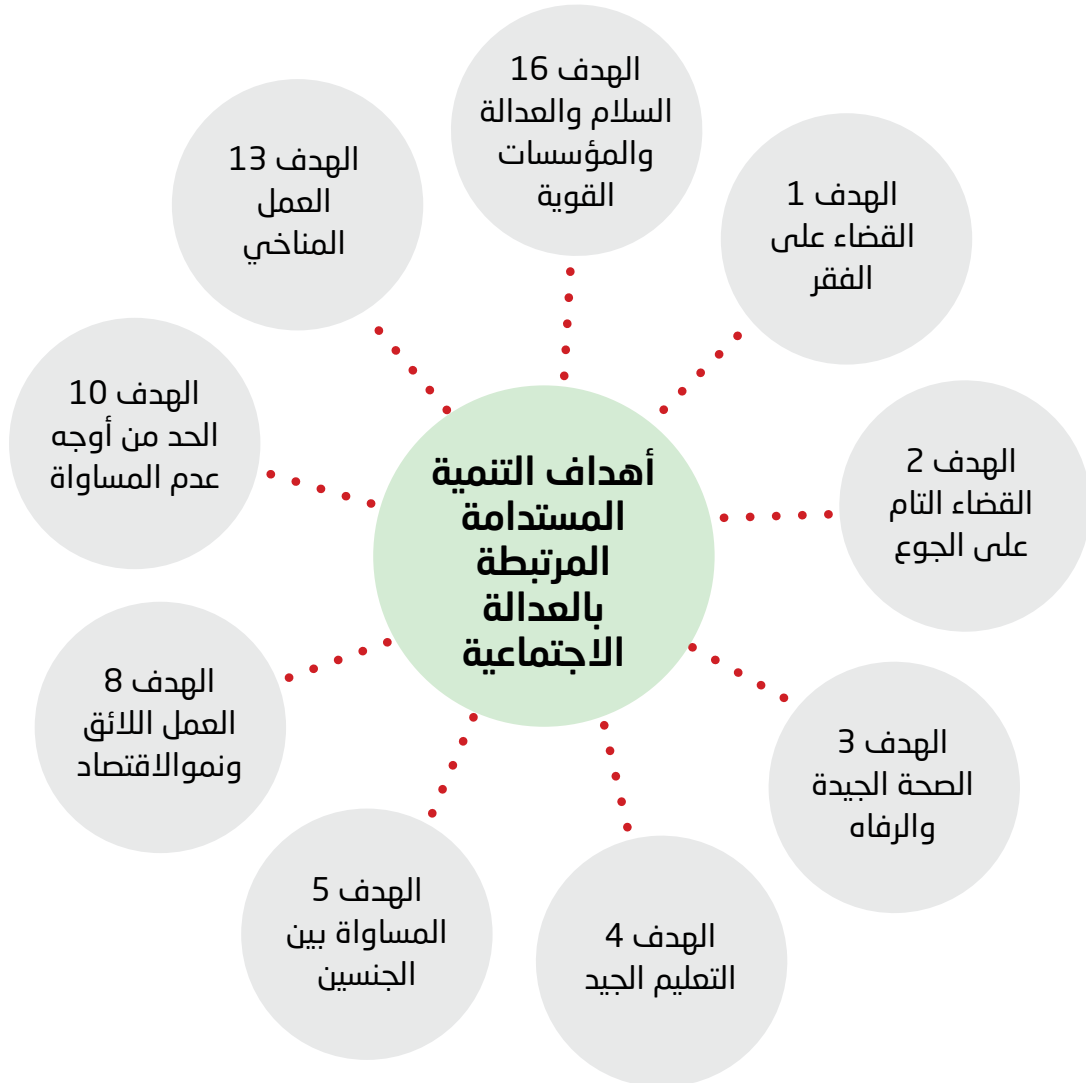
تنطلق الاستراتيجية من المبادئ التي وضعتها الأطر القانونية الوطنية والمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تُعتبر ليبيا طرفاً فيها والتي تتناول حقوق الإنسان كأساس للعدالة الاجتماعية، وتدعو بمجملها إلى إلغاء كافة أنواع التمييز والتمييز، وإلى صون الحقوق. وتستند هذه الاستراتيجية بشكل جوهري إلى الحقوق الأساسية المكفولة بموجب الاتفاقيات الدولية والإعلان الدستوري الصادر في 2011/8/3 والمعدل في 2012/2/9، وإلى منظومة القوانين والتشريعات الليبية. هذا وقد أولت السلطات الرسمية في ليبيا، منذ

المرجعيات الأساسية للاستراتيجية

الاتفاقيات والعهود الدولية	القوانين	الإعلان الدستوري الليبي
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1970. - الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري 1970. - الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب 1987. - اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة 1989. - الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل 1993. - بروتوكول اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة 2001. - اتفاقية إنشاء منظمة المرأة العربية 2002. - الميثاق العربي لحقوق الإنسان 2006. - اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة 2018.	- قانون رقم (106) لسنة 1973م بشأن الصحة. - قانون رقم (95) لسنة 1975م بشأن التعليم الإلزامي. - قانون رقم (13) لسنة 1980م بشأن الضمان الاجتماعي. - قانون رقم (16) لسنة 1985م بشأن المعاش الأساسي. - قانون رقم (5) لسنة 1987م بشأن المعاقين. - قانون رقم (5) لسنة 1997م بشأن حماية الطفولة. - قانون رقم (7) لسنة 2010م بشأن ضرائب الدخل. - قانون رقم (12) لسنة 2010م بشأن علاقات العمل. - قانون رقم (27) لسنة 2013م بشأن منحة الزوجة والأبناء. - قانون رقم (5) لسنة 2019م بشأن إنشاء صندوق دعم الزواج.	- المادة (5) الأسرة هي الركيزة الأساسية للمجتمع، وهي في حمى الدولة، وتحمي الدولة الزواج وتشجع عليه، وتكفل حماية الأمومة والطفولة والشيخوخة، وترعى النشء والشباب وذوي الاحتياجات الخاصة. - المادة (6) الليبيون سواء أمام القانون، ومتساوون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية، وفي تكافؤ الفرص، وفيما عليهم من الواجبات والمسؤوليات العامة، لا تمييز بينهم بسبب الدين، أو المذهب، أو اللغة، أو الثروة أو الجنس أو الآراء السياسية أو الوضع الاجتماعي أو الانتماء القبلي أو الجهوي أو الأسري. - المادة (7) تصون الدولة حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وتسعى إلى الانضمام للإعلانات والمواثيق الدولية والإقليمية التي تحمي هذه الحقوق والحريات وتعمل على إصدار مواثيق جديدة تكرم الإنسان كخليفة الله في الأرض. - المادة (8) تضمن الدولة كافة الفرص وتعمل على توفير المستوى المعيشي اللائق وحقوق العمل والتعليم والرعاية الصحية والضمان الاجتماعي لكل مواطن، كما تكفل حق الملكية الفردية الخاصة، وتضمن الدولة عدالة توزيع الثروة الوطنية بين المواطنين وبين مختلف مدن ومناطق الدولة.

كما تنطلق هذه الاستراتيجية من اعتماد مبدأ العدالة كمحرك أساسي للتنمية المستدامة، خاصة وأن أجندة التنمية المستدامة للعام 2030 تهدف إلى الوصول إلى عالم أكثر عدلاً وإنصافاً وشمولاً. وتشمل أهداف التنمية المستدامة مجموعة واسعة من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، تسلط الضوء على ضرورة استفادة جميع شرائح المجتمع من نمو عادل، وشامل، لا يقصي أحداً. وقد جاءت خطة التنمية المستدامة 2030 لتحقيق أهداف متصلة

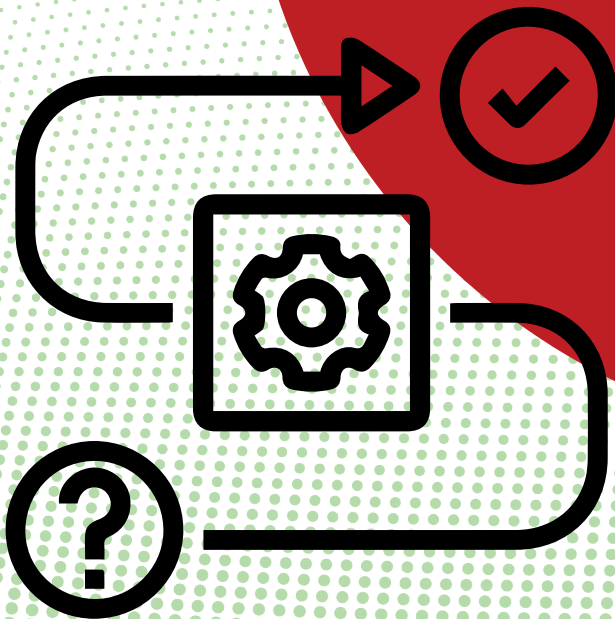
بالعدالة الاجتماعية، ومعالجة اللامساواة، وإلغاء التمييز والتمييز، والقضاء على الفقر والجوع، وذلك في إطار رؤية تشاركية تدمج جميع مكونات المجتمع بفعالية في عملية التنمية. كما أن المبدأ التوجيهي للخطة وأهدافها، القاضي بعدم إهمال أحد، يشدد على ضرورة إدماج قضايا العدالة الاجتماعية في كافة الخطط الإنمائية. وهناك مجموعة من الأهداف لا بد من إدماجها عند إعداد أي استراتيجية متعلقة بقضايا العدالة الاجتماعية وأهمها:





©lichir/stock.adobe.com

2 منهجية الإعداد



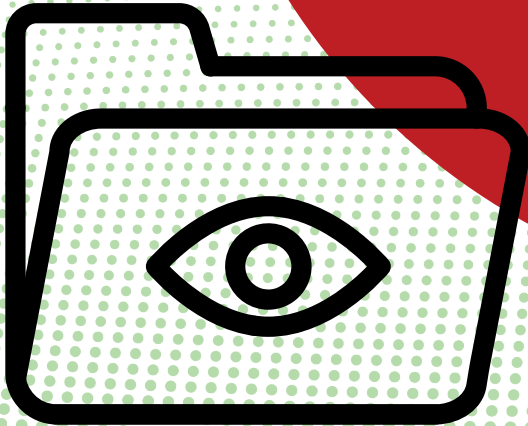
في هذا السياق، عُقدت أربع جلسات تشاورية مع الجهات المعنية بالعدالة الاجتماعية في مقر وزارة التخطيط في طرابلس خلال الفترة من 10 أيلول/سبتمبر 2023 إلى 14 أيلول/سبتمبر 2023، حيث تناولت المشاورات المنطلقات العامة للاستراتيجية وكافة القضايا التي تعالجها، كما استهدفت عرض الدراسات الأساسية والتشاور حول مخرجاتها ومناقشة الأولويات والتحديات للاستفادة من التعليقات والآراء القيّمة حولها، وتضمينها كجزء رئيسي في هذه الاستراتيجية. وقد أحييت الدراسات الأساسية إلى قسم العدالة الاجتماعية بالإسكوا. وعُقدت خلال هذه الفترة ورشة عمل جمعت فريق إعداد الاستراتيجية وقسم العدالة الاجتماعية المعني بالدعم الفني لتقييم المخرجات النهائية للمحاور الاستراتيجية، والتأكد من اتساق السياسات والبرامج والأنشطة الموضوعة لتحقيق الأهداف العامة للاستراتيجية.

قامت وزارة التخطيط، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بدعم عملية إعداد الاستراتيجية الوطنية للعدالة الاجتماعية. وفي هذا الإطار، تمّ تكليف فريق الخبراء والأكاديميين الليبيين بإعداد الاستراتيجية وتطويرها وصياغتها، وذلك بعد انعقاد عدد من ورش العمل للتعريف بمفاهيم ومداخل العدالة الاجتماعية، ولتعزيز قدرات أعضاء الفريق بشأن مفهوم العدالة الاجتماعية. وقد قدّمت الإسكوا الدعم الفني الاستشاري لفريق الخبراء في كل مراحل إعداد الاستراتيجية.

اعتمدت الاستراتيجية نهجاً تشاركياً مع مختلف الجهات والأطراف المعنية بالعدالة الاجتماعية وبضمان حقوق المجتمع، ولا سيّما الفئات المعرّضة للمخاطر فيه. وتضمنت المنهجية جمعاً ما بين البحث العلمي المكتبي ومراجعة الدراسات الأساسية ذات الصلة، والتشاور مع الجهات المعنية، بالإضافة إلى مجموعة من الأوراق الخلفية¹.

الرؤية والرسالة والمبادئ التوجيهية

3



ألف. الرؤية

إن هذه الاستراتيجية تساهم في تحقيق الرؤية التالية: أفراد وفئات مشاركة، ومساهمة اقتصادية، وأسر تعيش حياة كريمة في ظل مؤسسات محلية ومركزية، ضمن سياق من المشاركة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص، حيث يعمل الجميع من أجل تعزيز العدالة الاجتماعية، وبلوغ التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في ليبيا.

باء. الرسالة

تعزيز فرص الفئات المعرّضة للمخاطر في الوصول إلى الخدمات الاجتماعية، والعمل اللائق، والدخل الكافي المستدام، لتقليل التفاوت المعيشي في المجتمع الليبي.

جيم. المبادئ التوجيهية

تتبنى الرؤية العامة للاستراتيجية الوطنية للعدالة الاجتماعية الأطر المفاهيمية التي تؤسس لها المواثيق والعهود الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وتستند على المبادئ التالية:

الحقوق

تؤكد الاستراتيجية على مبدأ إرساء الحقوق، وخاصة حقوق الفئات المعرّضة للمخاطر وتوسيع نطاقها للدفع نحو تحقيق العدالة الاجتماعية.

المساواة

تسعى الاستراتيجية إلى تكريس المساواة في الفرص والموارد للجميع، وتضمن هذا المبدأ في جميع السياسات والبرامج وخطط التنمية.

الشراكة

تتبنى الاستراتيجية مبدأ الشراكة بين الجهات المعنية كافة، أي بين مؤسسات الدولة والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

الاستدامة

تسترشد الاستراتيجية بأهداف التنمية المستدامة 2030، والمبدأ التوجيهي للخطّة، والتشديد على أهمية العدالة الاجتماعية لبلوغ تنمية لا تستثني أحداً.

الأدلة

تستند الاستراتيجية إلى البيانات العلمية الدقيقة المتوفرة والموثوق بها، وتؤكد على الحاجة الملحة إلى تطوير الإحصاءات، وقواعد البيانات الشاملة لكافة أولويات الفئات المعرّضة للمخاطر.

دال. الأهداف العامة للاستراتيجية

- توفير نظام رعاية وحماية اجتماعية شاملة مبني على مبادئ العدالة الاجتماعية.
- تعزيز حصول الجميع على الرعاية الصحية الشاملة بجودة عالية.
- ضمان التعليم الجيد والمنصف للجميع وبجودة تنافسية عالية.
- دعم صمود الفئات المعرضة للمخاطر في مواجهة تداعيات أزمات تغيّر المناخ ونقص الغذاء.
- تعزيز المساهمة والمشاركة الاقتصادية للفئات المعرضة للمخاطر في الأنشطة الاقتصادية.
- تحسين الخدمات الاجتماعية من خلال اللامركزية، وضمن مشاركة فعّالة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص.

هـ. الإطار المؤسسي وشركاء التنفيذ

ترتكز هذه الاستراتيجية على الشراكة الفاعلة مع الجهات المعنية من مندوبي الوزارات وممثلي القطاع الخاص والمجتمع المدني. فالشراكة في الإعداد والتنفيذ تضمن الاستفادة من كافة الخبرات والقدرات والمهارات التي تتمتع بها هذه الجهات، الكفيلة الحقيقية لتنفيذ هذه الاستراتيجية بكفاءة بعد إقرارها. وهذا ما يجعل التخطيط في وزارة التخطيط مستنداً على احتياجات المجتمع وأولوياته وتحقيق مصالحه خلال مرحلة التنفيذ.

في هذا السياق، تواصلت وزارة التخطيط مع مجموعة كبيرة من الجهات المعنية بهدف إدماج العدالة الاجتماعية في الخطط القطاعية ذات الصلة وفي الخطط الوطنية الكلية. وعليه، تتطلب مرحلة التنفيذ أن تعمل الجهات المعنية على ما يلي:

- ترجمة البرامج والأنشطة إلى إجراءات تنفيذية.
 - وضع مصفوفة التنفيذ والإطار الزمني والمالي.
 - إعداد مؤشرات الإنجاز والقياس وتحديد الجهات المسؤولة عن التنفيذ والجهات الداعمة.
 - تولي وزارة التخطيط إعداد تقارير الأداء والتقدم المُحرَز، ووضع خطط المتابعة بالتنسيق مع الجهات المعنية.
- ويتمّ تنفيذ هذه الاستراتيجية بمشاركة الجهات التالية:



واو. الفئات التي تستهدفها الاستراتيجية

تُعرّف هذه الاستراتيجية الفئات المعرضة للمخاطر بأنها الفئات الضعيفة التي تُحرّم من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، وتتعرّض للتهميش سواء معنوياً أو مادياً، وتعاني من الفقر المتعدّد الأبعاد الذي يتجاوز المقاييس التقليدية للفقر. إن الفئات المستهدفة في هذه الاستراتيجية هي كبار السن (العاملين وغير العاملين)، النساء (الأرامل – المطلقات – المرأة المعيلة)، الأشخاص ذوو الإعاقة بكافة أنواعها، فاقد السند الاجتماعي (الأيتام)، الشباب الباحثون عن العمل، النازحون والمهجّرون، ومن فقّدوا وظائفهم (الشركات المتعثرة).

4 نبذة حول ليبيا



33% من إجمالي السكان لا تتجاوز أعمارهم 14 سنة



61% يقع في الفئة العمرية 15-65



5.5% تتجاوز أعمارهم الـ 65 سنة



العمر المتوقع عند الولادة 71 سنة للذكور، و76 سنة للإناث



باء. الطابع الاجتماعي

كانت ليبيا مستهدفة من قبل العديد من المهاجرين من الجنسيات المختلفة نظراً لموقعها ولسعة مساحتها. فباتت مقصداً للكثير ممن وفدوا من جنوب أوروبا والجزيرة العربية ووسط وغرب القارة الأفريقية. لذلك تضم البنية الاجتماعية الليبية عدداً كبيراً من السلالات العرقية المختلفة والمتباينة. وأهم السلالات التي يتكون منها المجتمع الليبي هي العرب والطوارق، والتبوء، والبربر. وقد شكّل المجتمع الليبي نسيجاً اجتماعياً متجانساً من هذه السلالات. أضف إليها أقلية قَدِمَت من اليونان، من جزيرة كريت على الأرجح، فقطنت مدينة سوسة الساحلية في الجبل الأخضر وتسمى "الكريت" وهي تندمج مع السكان العرب وترتبط معهم بعلاقات مصاهرة، فتكاد تذوب داخل السلالة العربية التي تشكل سكان الجبل الأخضر. كما يُعَدُّ التكوين القبلي من أبرز سمات المجتمع الليبي، لذا ارتبط أفراد المجتمع الليبي بالقبيلة ارتباطاً وثيقاً، وارتبطت قبائل ليبية عديدة بتحالفات مع بعضها البعض، في ما يُعرَف بحركة الصفوف⁵.

والحقيقة الملاحظة عند دراسة المجتمع الليبي هو انقسامه إلى ثلاث مناطق ثقافية كبرى هي المنطقة الغربية (إقليم طرابلس) والمنطقة الجنوبية (إقليم فزان) والمنطقة

تتسم ليبيا بمساحة كبيرة تبلغ 1,754,541 كيلومتراً مربعاً، وهي رابع أكبر مساحة في أفريقيا، وبالساحل الأطول على البحر المتوسط يصل طوله إلى 1,840 كيلومتراً. ويُعَدُّ موقع ليبيا استراتيجي باعتباره أهم المعابر ما بين أفريقيا وأوروبا.

ألف. التغير الديمغرافي

قُدِّر عدد سكان ليبيا في عام 2022 بحوالي 7,125,185 نسمة يعيش معظمهم في المدن على طول الساحل، حيث يقم 18.8 في المائة منهم في طرابلس و11.7 في المائة في بنغازي، وقد بلغ عدد الذكور 3,646,999 نسمة، بنسبة 51.5 في المائة من إجمالي عدد السكان، بينما بلغ عدد الإناث حوالي 3,477,587 نسمة، بنسبة 48.5 في المائة².

وصلت الكثافة السكانية على المستوى الوطني إلى 3.5 شخص لكل كيلومتر مربع، مما يشير إلى وجود مناطق داخلية شبه خالية من السكان حيث تتراوح هذه الكثافة بين 0.1 شخص للكيلومتر المربع في منطقة الكفرة كأدنى معدل، و1,327.4 شخص لكل كيلومتر مربع في منطقة طرابلس كأعلى معدل، وهذا يدل على تباين واضح بين العاصمة والمناطق الداخلية الأخرى³.

ويسجّل ارتفاع كبير في عدد المواليد، حيث بلغ معدل المواليد الخام 28.3 لكل 1,000 من السكان، كما سُجِّلَت 31,051 حالة وفاة في ليبيا عام 2020، بينما بلغ معدل الوفيات الخام 3.8 لكل 1,000 من السكان، بمعدل وفيات خام بلغ 4.9 للذكور و2.7 للإناث لكل 1,000 من السكان، كما بلغ معدل الوفيات الرضّع 10.6 حالة وفاة لكل 1,000 ولادة حية؛ أما معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لعام 2020 لكلا الجنسين فقد بلغ 13.3 لكل 1,000 ولادة حية. وبذلك حُدِّد العمر المتوقع عند الولادة بـ 73.2 سنة للذكور و83.5 سنة للإناث، كما أظهرت نتائج المسح الوطني التغذوي للأمهات والحوامل والأطفال دون سن الخامسة في ليبيا 2022، أن نسبة الذين يقل عمرهم عن 15 سنة ارتفعت من 31 في المائة في عام 2006 إلى 46 في المائة من إجمالي عدد السكان في عام 2022⁴.

ومن حيث التركيبة العمرية للسكان فإن حوالي 33 في المائة من إجمالي السكان لا تتجاوز أعمارهم 14 سنة، وحوالي 61.1 في المائة يقع في الفئة العمرية (15-65)، وحوالي 5.5 في المائة تتجاوز أعمارهم الـ 65 سنة، في حين يُقَدَّر العمر المتوقع عند الولادة بـ 71 سنة للذكور، و76 سنة للإناث⁵.

انخفض الدخل من 53.4 مليار دينار عام 2010 إلى 20.4 مليار دينار عام 2013.



انخفض الدخل إلى 18.8 مليار دينار عام 2014 أي بنسبة 64.7% مقارنة بالعام 2010



تراجع نصيب الفرد من الدخل المحلي الإجمالي بين عامي 2011 و 2023 بنسبة 50%



وتدهورت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وتدنى الدخل في الفترة من 2011 إلى 2013 بنسبة تراوحت بين 40 في المائة و50 في المائة، حيث انخفض من 53.4 مليار دينار عام 2010 إلى 20.4 مليار دينار عام 2013. لكن الانهيار الكبير وقع بين عامي 2014 و2016 حيث انخفض الدخل إلى 18.8 مليار دينار عام 2014 أي بنسبة 64.7 في المائة مقارنة بالعام 2010. وفي عام 2016 وصل الدخل الإجمالي إلى 13.9 مليار دينار مسجلاً انخفاضاً بنسبة 73.9 في المائة مقارنة بالعام 2010.¹⁰

وبالتالي، دخل الاقتصاد الليبي في حالة من الانكماش، وزادت معاناة الليبيين وتدهورت مستويات معيشتهم، وأمسّت الدولة غير قادرة على دعم بعض الفئات بسبب عدم توفر الموارد المالية. وتراجع نصيب الفرد من الدخل المحلي الإجمالي بين عامي 2011 و2023 بنسبة 50 في المائة¹¹

الشرقية (إقليم برقة). لكن ذلك لا يشكل عائقاً طالما أن الخصائص والسمات الرئيسية متشابهة ومتقاربة⁷. فرغم الاختلاف الذي قد يظهر بين المناطق الليبية سواء من حيث اللهجة المحلية أو بعض العادات الخاصة، يبقى المجتمع الليبي بأكمله نموذجاً للمجتمع الواحد.

جيم. الواقع الاقتصادي

تصنّف ليبيا كبلد من الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل. ويعتمد الاقتصاد الليبي بشكل كبير على الصادرات النفطية، إذ تشكل حوالي 70 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و97 في المائة من الإيرادات العامة وحوالي 96 في المائة من الصادرات⁸. ويرتبط النمو الاقتصادي ارتباطاً وثيقاً بأسعار النفط، والتغيرات في الاقتصاد العالمي، وبالأخص أسواق النفط العالمية. وعلى الرغم من أنه مضي ما يزيد عن 60 عاماً على اكتشاف النفط، وعلى الرغم من وضع العديد من خطط التنمية التي استهدفت تخفيض الاعتماد عليه كمصدر رئيسي للدخل، إلا أنه ما زال المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي. وقد فشلت كل الجهود التي استهدفت تنويع مصادر الدخل وذلك لعدة أسباب أهمها سيطرة القطاع العام على الإيرادات والاستثمار والتوزيع، وعدم إتاحة الفرصة لمشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

هذا وقد سببت تداعيات الأحداث والصراعات والحروب والأزمات التي شهدتها ليبيا منذ عام 2011 إلى تدهور الوضع الاقتصادي؛ فقد فرضت التغيرات السياسية والحروب الأهلية تحديات ومخاطر على الاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ تُقدّر التكلفة الإجمالية للنزاع منذ اندلاعه عام 2011 وحتى 2021 حوالي 783.4 مليار دينار ليبي⁹.

وفي الوقت نفسه، أصبح الاقتصاد الليبي يعتمد على استخراج النفط الخام وتصديره أكثر من أي وقت مضى، وأصبح كل من ميزان المدفوعات والميزانية العامة يعتمد بشكل شبه كامل على إيرادات النفط لتمويل الإنفاق، مما زاد من تعرّض الاقتصاد الليبي لخطر التقلبات الحادة في أسعار النفط من ناحية ونضوب آبار النفط من ناحية أخرى. وأصبح الاقتصاد غير قادر على مواجهة الصدمات الداخلية والخارجية التي يتعرّض لها بين الفترة والأخرى، يضاف إلى ذلك مغادرة الشركات الأجنبية، وتوقف الخطط والبرامج الاستثمارية في العديد من المجالات مثل التعليم والصحة والإسكان وغيرها.

في المائة¹⁵، وسُجِّل أعلى مستوى بطالة في الفئة العمرية (25-29) سواء بين الذكور أو بين الإناث، حيث بلغ 33.8 في المائة بين الذكور و43.6 في المائة بين الإناث¹⁶، ما يجعل ليبيا إحدى الدول التي تعاني من أعلى معدل بطالة بين الشباب في العالم. بالإضافة إلى أن سوق العمل في ليبيا يتسم بجاذبية القطاع الحكومي في القطاعات الخدماتية، وبارتفاع معدل مشاركة العمالة الأجنبية، بمن فيهم المهاجرين غير الشرعيين، في الأنشطة غير النظامية، لا سيما في المجالات الإنتاجية التي تتطلب مهارات متدنية، كالزراعة والبناء وتجارة التجزئة.

يمثل العاملون في القطاع العام ما نسبته 84.7 في المائة من مجموع عروض العمل وهذه النسبة تعكس مستوى التوظيف للقوى العاملة، وقد بلغت نسبة الذكور من العاملين 61.7 في المائة ونسبة الإناث 38.2 في المائة. وتُظهر هذه النسبة أن مشاركة المرأة في هذا القطاع ما زالت محدودة. بالإضافة إلى ذلك، يلاحظ أن معدلات النشاط (العاملون اقتصادياً/السكان في سن العمل) متباينة بين المناطق، حيث تراوحت بين 41.8 في المائة كأدنى معدل في منطقة مصراته، و60.8 في المائة كأعلى معدل في منطقة المرج، وهذا يشير إلى تفاوت القدرات بين المناطق مما ينعكس سلباً على كفاءة إدارة الموارد البشرية، كما يشير إلى القصور في امتلاك الوسائل المحفزة لزيادة عرض العمل من السكان في سن العمل (15 سنة فأكثر)¹⁷.

تُعَدُّ المناطق الصغيرة والنائية والأقل تطوراً اقتصادياً الأعلى مشاركة في معدلات النشاط مقارنة بالمناطق الكبيرة، ويرجع ذلك إلى اعتماد النشاط في المدن الصغيرة على

مما ترك آثار سلبية على الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين الليبيين، خاصة الفئات الأكثر ضعفاً واحتياجاً منهم، كالأشخاص ذوي الإعاقة والأيتام والأرامل وشريحة واسعة من الموظفين في القطاع العام. وعليه، اتسعت الفجوة وازدادت الفوارق الاقتصادية وتفاقت حالة عدم المساواة بين الفئات والمناطق.

فضلاً عن ذلك، تعرّض الدينار الليبي لتخفيضات كبيرة في عام 2021 بسبب تغيير سعر الصرف، فخسر حوالي 70 في المائة¹² من قيمته مقابل العملات الأجنبية الأخرى، مما أثر سلباً على الاقتصاد الليبي الذي تعرّض لموجة غير مسبوقة من الارتفاع في معدل التضخم نتيجة ارتفاع أسعار الكثير من السلع والخدمات، خاصة أن ليبيا تعتمد على الواردات بشكل أساسي، إذ تستورد 80 في المائة من احتياجاتها الغذائية، و90 في المائة من الحبوب. وتُظهر سلة الإنفاق الدنيا أن الأسعار ارتفعت بنسبة 38 في المائة¹³ في عام 2022، فأصبح المواطن غير قادر على تأمين حاجاته الأساسية التي تشكّل قاعدة هرم الأمن الاقتصادي.

كما أدى انقسام المؤسسات السيادية إلى تعطيل السياسات الاقتصادية وإلى هدر المال العام مما أثر بشكل مباشر على مستوى حياة المواطن. فقد ضعفت قدرة الدولة على دعم ذوي الدخل المحدود وأصحاب المراتب الأساسية وعلى ضمان حصولهم على الخدمات العامة بسبب ضعف الاستدامة المالية لمؤسسات الدولة. وقد تفاقت كل هذه التحديات نتيجة لتفشي فيروس كورونا الذي خلف آثاراً اجتماعية واقتصادية أكبر على بعض الشرائح لا سيما على الأشد فقراً وضعفاً والأشخاص ذوي الإعاقة والعاملين في الاقتصاد غير النظامي.

أضف إلى ذلك ما تعرّضت له بعض المناطق في ليبيا من أضرار بسبب الفيضانات في شرق ليبيا حيث قُدِّرَت الخسائر بما يزيد عن 1.8 مليار دينار ليبي تمثل 3.6 في المائة من إجمالي الناتج المحلي لعام 2022. فقد تضرّر أكثر من 1.5 مليون شخص، ونزح أكثر من 44,800 شخص منهم 16,000 طفل، حيث تدهورت إمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية والتعليم وانعدم الأمن الغذائي. وتمثلت الفئات الأكثر احتياجاً بالنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والأكثر سنًا¹⁴.

هذا ويتسم سوق العمل في ليبيا بمعدلات بطالة عالية مقارنة ببلدان أخرى، فقد قُدِّرَت في عام 2021 بـ 19.6

يمثل العاملون في
القطاع العام 84.7%



61.7% ذكور



38.2% إناث



وقد انقسمت المؤسسات التشريعية والمالية في 2014 ما بين شرق البلاد وغربها، وما بين حكومة الوفاق ومقرها طرابلس، والحكومة المؤقتة ومقرها البيضاء مما ساهم في نشوب الحروب الأهلية وتعميق الصراعات الدائرة حول السيطرة على الاحتياطات النفطية، وهي الأكبر في أفريقيا وتعتبر ركناً أساسياً للاقتصاد.

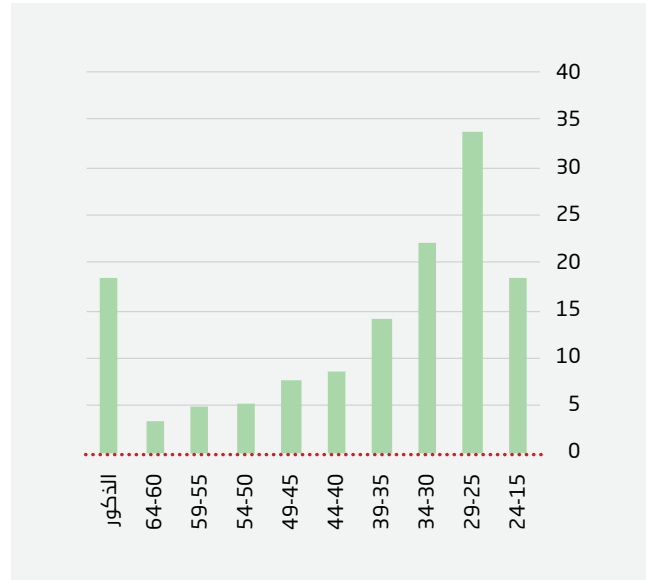
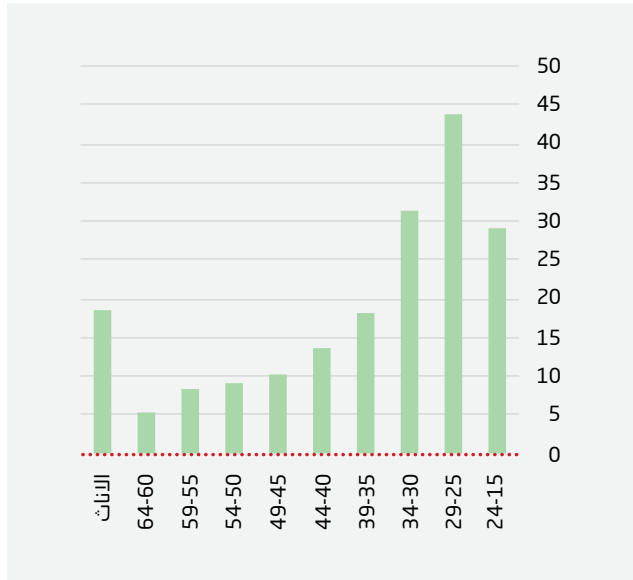
وقد فتح وقف إطلاق النار بوساطة الأمم المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر 2020 الباب أمام الانتخابات في كانون الأول/ديسمبر 2021، وقد تمّ تأجيلها بسبب الخلافات حول الأسس الثانوية مما تسبب في مزيد من التأخير في إجراء انتخابات شاملة وحرّة ونزيهة تهدف إلى إعادة شرعية المؤسسات وبلوغ الاستقرار المنشود. ولم تفلح حكومة الوحدة الوطنية المشكّلة في 10 آذار/مارس 2021، والتي تقوم بالإنفاق على كافة القطاعات والأنشطة والمشروعات، في بسط سيطرتها بشكل كامل بعد¹⁹.

النشاط الزراعي والفلاحي الذي يتيح مجالاً أوسع للمشاركة بين السكان وخاصة النساء منهم. أضف أن فرص التحاق النساء بالتعليم الجامعي محدودة مما يؤدي إلى توجيههن إلى المسارات التعليمية الأدنى من الجامعة ودخولهن سوق العمل؛ فالواقع أنه يصعب عليهن مواصلة التعليم العالي خارج منطقتهم أو قطع المسافات للوصول إلى الجامعات، وهذا ما يؤكد عدم العدالة في إتاحة الفرص للجميع.

دال. الواقع السياسي

واجهت ليبيا عقب بدء المرحلة الانتقالية في 2011 نزاعاً مستمراً ومدمراً بدرجات متفاوتة، وباءت جهود الحكومات في استعادة المؤسسات وإدارة المليشيات العديدة بالفشل. وقد ساهم انتشار السلاح والشبكات الإجرامية والعنف في استمرار انعدام الأمن، حيث أجبر مئات الآلاف على مغادرة بيوتهم ومناطقهم واستمرت أوضاع حقوق الإنسان في التدهور.

الشكل 1. معدل البطالة حسب الجنس والعمر

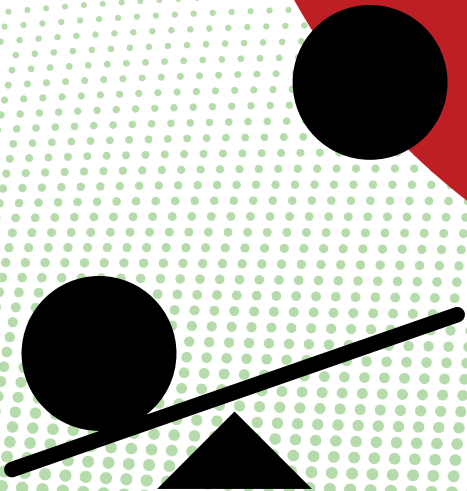


المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد، 2022، النتائج الأولية للمسح الوطني القوى العاملة.



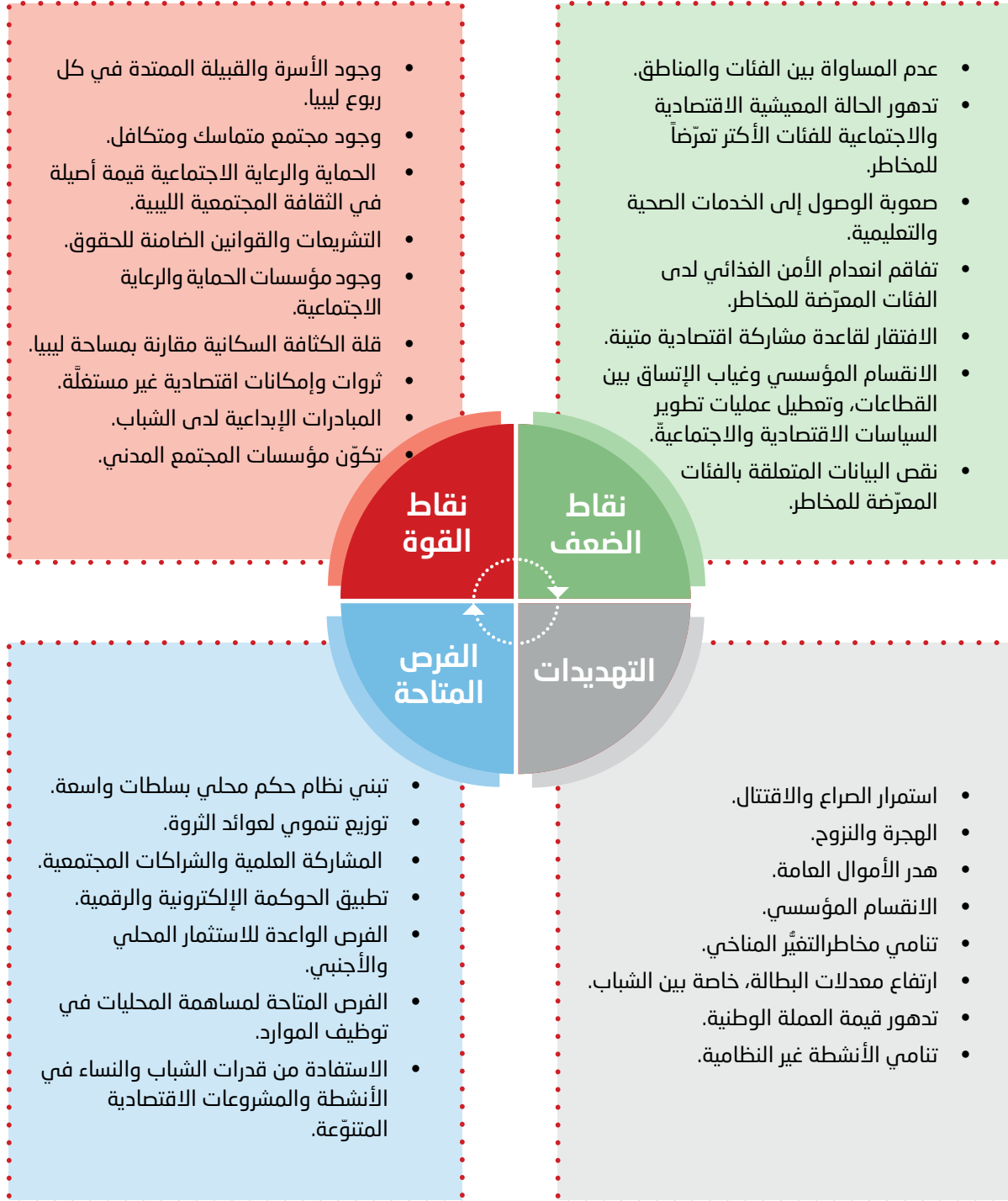
©Patrick Poendl/stock.adobe.com

5 تحليل القوى الرباعي



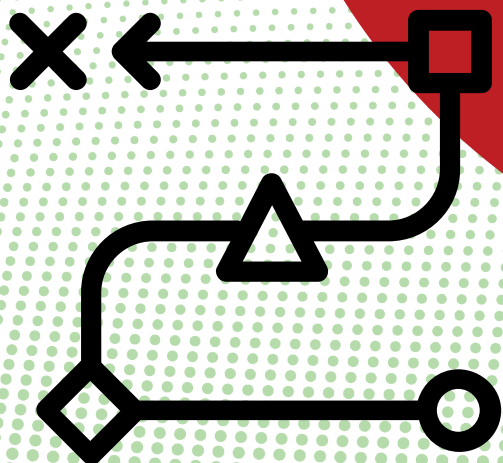
اعتمد تطوير الاستراتيجية على نتائج التحليل الرباعي وذلك بوصفه مصدراً مهماً للمعلومات، حيث استندت هذه النتائج إلى مخرجات الاجتماعات وجلسات تبادل الأفكار بين أفراد فريق الإعداد، وإلى المخرجات الأولية للأوراق الأساسية والاجتماعات التشاورية.

الشكل 2. تحليل القوى الرباعي



مداخل الاستراتيجية وسياساتها وبرامجها

6



توصيفاً للخلفية التي يتركز عليها والتحديات التي تواجه الفئات المعرضة للمخاطر وتعيق تحقيق العدالة الاجتماعية ضمن إطار المدخل. كما يشمل كل مدخل السياسة المركزية التي يجب تبنيها في هذا الإطار، فضلاً عن البرامج المرصودة ضمن كل سياسة والأنشطة المقترحة للتنفيذ. ويلخص الجدول المعروض ضمن المرفق الأول من الوثيقة هيكل الاستراتيجية ومداخلها والسياسات والبرامج المقترحة.

تتمحور الاستراتيجية الوطنية للعدالة الاجتماعية حول ستة مداخل رئيسية تشكل الأولويات التي ينبغي العمل عليها لتعزيز العدالة الاجتماعية، عبر تحسين الأوضاع المعيشية الاجتماعية والاقتصادية للفئات المعرضة للمخاطر، وهي: الحماية والرعاية الاجتماعية؛ والرعاية الصحية؛ وعدالة التعليم؛ وتغيّر المناخ والأمن الغذائي؛ والإدماج الاقتصادي؛ ولامركزية الخدمات. ويشمل كل مدخل من هذه المداخل



ألف. المدخل الأول الحماية والرعاية الاجتماعية

تساعد الحماية الاجتماعية على توفير الحد الأدنى من الضمان الاجتماعي الذي يشمل جميع المواطنين والمواطنات ويضمن نفاذ الخدمات الأساسية إليهم، فالحماية الاجتماعية تعتبر من أهم الركائز الأساسية لمكافحة الفقر ومواجهة اللامساواة، كما أنها حق من حقوق المواطن كفلته كافة الدساتير والمعاهدات والمواثيق الدولية التي تحت الدول على اتخاذ جميع التدابير والسياسات والبرامج التي تعزز الحقوق، كالحق في الضمان الاجتماعي، والحق في التعليم، والحق في العمل اللائق والرعاية الصحية للبالغين والأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة.

وتهدف الحماية الاجتماعية بصورة عامة إلى تحقيق الأمن والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي لأفراد المجتمع. وقد يتحقق ذلك من خلال تبني نهج قائم على مبادئ العدالة الاجتماعية في توفير خدمات الرعاية والحماية لأفراد المجتمع ومكوناته، مما يعزز شعورهم بالاستقلال المالي ويضمن توفير دخل ثابت ومستقر لتأمين احتياجاتهم، ويدعم قدراتهم المالية واستقرارها بما يحقق مبدأي المساواة والعدالة الاجتماعية في توزيع الدخل القومي بين أفراد المجتمع لخلق التوازن الاقتصادي العائلي بين الدخل المالي والقدرة على الاستجابة للاحتياجات.

هذا ويحقق نظام الحماية الاجتماعية أهدافاً وغايات تنمية مجتمعة على نطاق واسع من خلال مشاركته في وضع السياسات الاجتماعية العامة والخطط والبرامج الاستراتيجية التنموية، والمساهمة في عمليات التمويل المالي في قطاعات إنمائية مختلفة في المجتمع وهو بذلك يساهم مساهمة فعّالة في توفير الرعاية الاجتماعية ومعالجة الأوضاع المعيشية سعياً لتحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للفئات المحتاجة والمعوزة. وتحتل الحماية الاجتماعية موقعاً مركزياً في التوجيهات التنموية الجديدة التي عبّرت عنها خطة التنمية المستدامة للعام 2030، وتتصل مباشرة بالهدف الأول، والثالث، والخامس، والثامن. (المرفق 1) (لتعريف المفاهيم، حسب السياق الليبي)

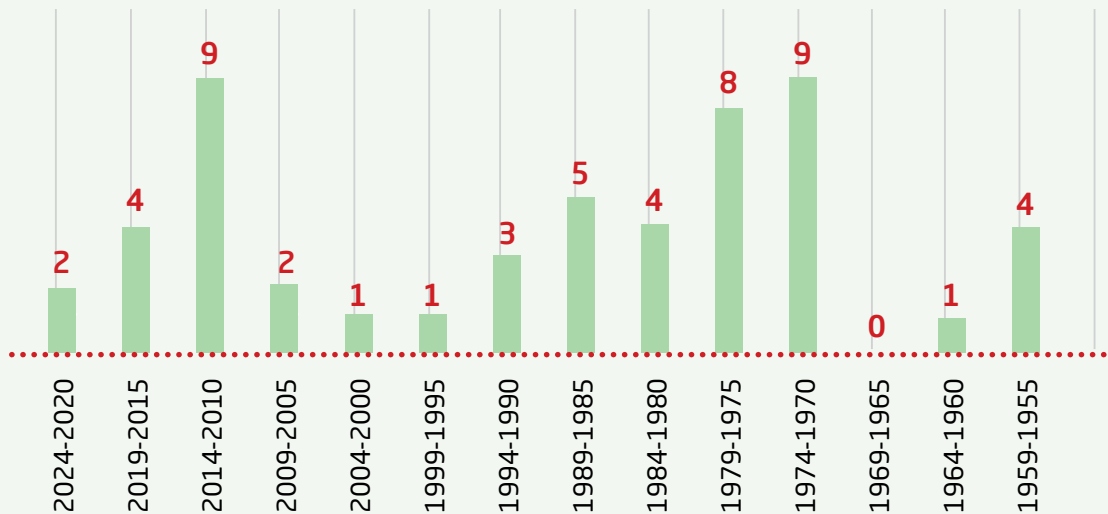
1. الإطار القانوني والمؤسسي

تُعَدُّ ليبيا من الدول الرائدة التي اهتمت بنظام الحماية الاجتماعية وأصدرت له التشريعات الوطنية. ففي خمسينات القرن الماضي، انضمت ليبيا إلى منظمة الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية فترتب عليها التوقيع والمصادقة على الاتفاقيات الدولية في المجال الإنساني والاجتماعي. وهكذا صدر أول قانون للتأمين الاجتماعي رقم 53 لسنة 1957، فأنشأت الحكومة على اثره المؤسسة الوطنية للتأمين الاجتماعي التي شكّلت نواة صندوق الضمان فيما بعد، وتلى ذلك صدور العديد من القرارات والقوانين التي بلغ عددها 59 قانوناً (كان البعض منها متعلقاً بالحماية الاجتماعية بشكل مباشر أو داعماً لها) و86 لائحة تنظيمية وتنفيذية لهذه القوانين. وصدر آخر قانون مرتبط بالحماية الاجتماعية سنة 2022.

وعلى المستوى المحلي أنشئت الجمعية الليبية للبر والمساعدات الاجتماعية سنة 1968 كما أنشئت الهيئة العامة لصندوق الضمان الاجتماعي سنة 1972، ومن ثم صدر قانون رقم 13 لسنة 1981 بشأن صندوق الضمان الاجتماعي، الذي ينظم كيفية الاستفادة من الضمان الاجتماعي.

وتتولى العديد من الجهات الحكومية (وزارات وهيئات ومؤسسات) تقديم خدمات الحماية الاجتماعية، حيث يُعنى بعضها بوضع السياسات وبعضها الآخر بتنفيذ هذه السياسات. ويصل إجمالي عدد هذه المؤسسات إلى 33 جهة منها وزارة الشؤون الاجتماعية، باعتبارها الجهة المسؤولة التي تتولى وضع الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذ السياسة العامة في مجال الشؤون الاجتماعية لضمان استقرار المجتمع والمحافظة على نسيجه الاجتماعي. وللوزارة فروع منتشرة في كل البلديات المعتمدة من الدولة، وتتبعها 14 مؤسسة ومركزاً، تُقدّم فيها الخدمات الاجتماعية للسكان كافة.

الشكل 3. تطوّر التشريعات الوطنية للحماية الاجتماعية (العدد)



المصدر: المجمع القانوني الليبي، عدة سنوات.

ويتبع الوزارة صندوق الضمان الاجتماعي المسؤول عن إدارة شؤون الضمان الاجتماعي، بما فيها تسجيل المضمونين وتحصيل الاشتراكات وتقديم استحقاقات الضمان النقدية. ويعمل الصندوق على استثمار أمواله ومشاريعه المختلفة ذات المردود الاقتصادي، والحفاظ على مدخرات المشتركين لمواجهة الأزمات المستقبلية، وإجراء الدراسات والأبحاث، وجمع البيانات والإحصاءات. كما يتبع الوزارة أيضاً صندوق التضامن الاجتماعي الذي يتولى صرف المعاشات والإعانات والمنح وغيرها من خدمات الرعاية الاجتماعية للفئات الضعيفة والمعرضة للمخاطر، كذوي الاحتياجات الخاصة والأرامل من النساء والمطلقات وفاقدي السند الاجتماعي للأطفال والعجزة والمسنين. كما تساهم عدة وزارات ومؤسسات حكومية أخرى في وضع السياسات وتنفيذها، باعتبارها جهات معنية في الإطار التنفيذي العام. وتتمثل ركائز الحماية الاجتماعية الليبية في التأمينات الاجتماعية (الضمان الاجتماعي، والمساعدات والرعاية الاجتماعية، والرعاية الصحية وسوق العمل) وفق المنافع أو المجالات التالية:

منافع ذوي الإعاقة	منافع خاصة بالنساء	منافع الشيخوخة
• معاش أساسي • خدمات إيوائية وتأهيلية وتعليمية وصحية • إعفاءات ضريبية وجمركية • تسهيلات في المواصلات • خدمة منزلية مُعانة • معدات وأجهزة تعويضية	• معاش أساسي في حالات الترمّل أو الطلاق • إعانة حمل • إعانة ولادة • إجازة مدفوعة الأجر في حالة الولادة أو في حالة وفاة الزوج للمرأة العاملة	• معاش تقاعدي لبلوغ السن أو العجز • معاش أساسي • تأمين صحي • خدمة منزلية مُعانة • أدوات وأجهزة معينة • مساعدات عينية ونقدية مقطوعة

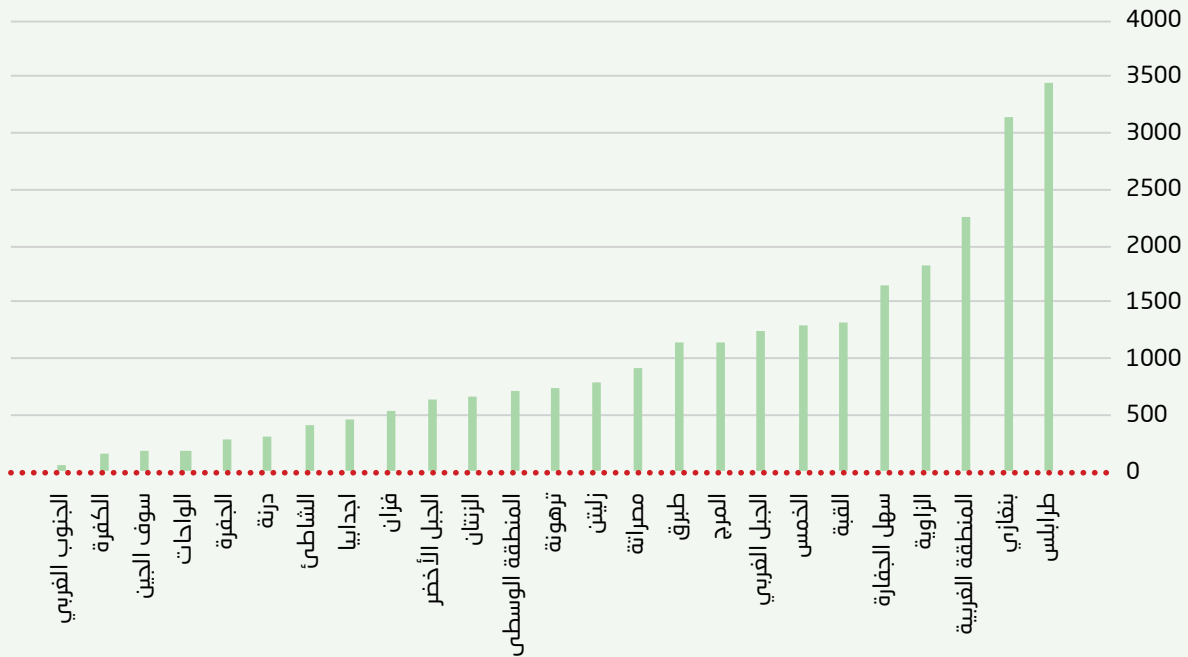
وكما هو معلوم، انتقلت ليبيا من نظام التأمين الاجتماعي إلى نظام الضمان الاجتماعي الذي يعتبر حق لكل مواطن ليبي ومواطنة ليبية. وقد بلغ عدد المعاشات المصروفة حتى نهاية شهر كانون الأول/ديسمبر 2022 مجموع 411,503 معاش، وبلغت قيمة المعاشات المصروفة (الضمانية - التأمينية - التقاعدية المدنية)، 4,726,707.671 دينار بعد تعديل الحد الأدنى، وبلغ عدد المعاشات المصروف لها حد أدنى 352,799 معاشاً أي ما نسبته 85 في المائة من إجمالي عدد المعاشات المصروفة، بينما مثّلت القيمة المصروفة للحد الأدنى ما نسبته 38 في المائة من القيمة المصروفة للمعاشات. وتمثل نسبة المضمونين من العاملين لحسابهم الخاص 0.52 في المائة من إجمالي المضمونين في صندوق الضمان الاجتماعي²⁰.

فضلاً عن ذلك، تبلغ نسبة المنضمين تحت مظلة الضمان الاجتماعي من العاملين الليبيين نحو 89 في المائة وهي نسبة عالية جداً مما يشير أن نسبة كبيرة من الليبيين يعملون في القطاع النظامي مثل القطاع الحكومي والقطاع العام أو لحسابهم الخاص. كما أشارت البيانات إلى أن هذه النسبة تنخفض بين الذكور لتسجل نحو 86 في المائة وترتفع لدى الإناث لتصل إلى 94 في المائة²¹. وهذا مؤشر آخر على أن المرأة الليبية لا تميل كثيراً إلى العمل في القطاع غير النظامي والقطاع الخاص وهو ما يتطابق مع حالة التشغيل حسب القطاعات.

هذا وتتكون الإعانات والرعاية الاجتماعية من مساعدات نقدية وعينية مقدّمة للفئات الضعيفة والمعرضة للمخاطر من نساء وذوي إعاقة وفاقدي السند الاجتماعي وكبار السن، بهدف توفير حياة كريمة لهم في الظروف العادية والطارئة. ولا تقوم هذه المساعدات على الاستقطاعات، بل تُصرف بشكل شهري من الخزنة العامة.

والمنافع النقدية تشمل المعاشات الأساسية والخدمة المنزلية المُعانة ومنحة الزوجة والأبناء والبنات فوق 18 سنة إلى جانب المنح القصيرة الأمد من مساعدات في حالات العجز أو إصابات العمل، والمنح المقطوعة في حالات الطوارئ والكوارث، وفي حالات الحمل والولادة بالنسبة للنساء، وإعانة الدفن في حالات الوفاة. وقد ازداد الطلب من الفئات المستحقة للمعاش الأساسي حيث بلغ عدد المعاشات الأساسية المربوطة خلال عام 2022 في مختلف الفروع 25,616 معاشاً أي ما نسبته 9.05 في المائة، وبهذا بلغ عدد المعاشات 283,037 معاشاً، بإجمالي قيمة مالية تبلغ 2,190,309 ديناراً²².

الشكل 4. توزيع المعاشات الأساسية على الفروع (العدد)



المصدر: صندوق التضامن الاجتماعي، 2023، تقرير موجز عن نشاطات الصندوق.

وتعتبر المنحة المنزلية المُعانة ميزة من المزايا المخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة والعجزة وكبار السن، وهي منحة مالية شهرية قيمتها 600 دينار ليبي تُعطى للأشخاص غير القادرين على القيام بتلبية احتياجاتهم الشخصية بمفردهم ويحتاجون إلى مساعدة الآخرين بشكل دائم. ويبلغ عدد المستفيدين من هذه المنحة 26,320²³ شخصاً في عموم البلاد.

كما تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية والجهات التابعة لها بتوفير الرعاية الاجتماعية من خلال تقديم خدمات تعليمية وتأهيلية ورعاية موزعة في أرجاء البلاد. فصندوق التضامن الاجتماعي يقدم خدمات الرعاية الاجتماعية والصحية لنزلاء مراكز المعاقين، في شكل خدمات إيوائية متكاملة للمصابين بمختلف الإعاقات، ولنزلاء المؤسسات الاجتماعية كالأيتام وفاقدي السند الاجتماعي والأحداث الجانحين والنساء وكبار السن، ممن اضطرتهم ظروفهم الاجتماعية إلى اللجوء إلى هذه المؤسسات حيث توفر لهم كل الاحتياجات الضرورية والأساسية وأيضاً ما يتمتع به المواطن في بيته وما يوفره لأبنائه. وقد بلغ عدد فروع صندوق التضامن

الاجتماعي 27 فرعاً، وبلغ عدد المراكز والمدارس التي تستقبل الأشخاص ذوي الإعاقة 102 مركز ومدرسة، وبلغ عدد المستفيدين من هذه الخدمات 13,458، منهم 6,300 من الإناث. وبلغ عدد مراكز أطفال التوحد 24 مركزاً موزعاً على 24 فرعاً، وبلغ إجمالي عدد المستفيدين فيها 1,030 طفلاً، منهم 319 من الإناث. وتأتي 19 مؤسسة اجتماعية فاقد السند الاجتماعي في مختلف المراحل العمرية، حيث بلغ عدد المستفيدين من خدمات المراكز ذوي الإعاقة التعليمية والتأهيلية 13,458 مستفيداً.

كما تقدّم المساعدات العينية في شكل أجهزة ومعدات ومستلزمات معينة للعجز والمعاقين من كراسي متحركة وكهربائية وكراسي حمام ومشايات وعكازات وأسرّة طبية وهوائية وحفاظات وغيرها. وقد بلغ عدد المستفيدين من هذه المساعدات 20,450 مستفيداً. كما تقدّم هذه المساعدات في شكل مساعدات إغاثة في الحالات الطارئة والكوارث، حيث قدّمت مساعدات نقدية لـ 459 مستفيداً، بإجمالي قيمة مالية للمساعدات بلغت 2,538,500 دينار ليبي خلال العام 2023.²⁴

إضافة إلى ذلك، تقدّم منافع عينية أخرى لأبناء المؤسسات الاجتماعية (فاقد السند الاجتماعي)، حيث يقوم صندوق التضامن الاجتماعي بتقديم جميع التسهيلات للمقبلين على الزواج من كلا الجنسين، وذلك من أجل تحقيق الاستقرار النفسي والاجتماعي لهم وتمهيداً لدمجهم في المجتمع ودعمهم من خلال منفعة السكن. فقد تمّ في هذا الإطار شراء 97 مسكناً وكانت نسبة المستفيدين 55.67 في المائة من الإناث و44.32 في المائة من الذكور. وتذكر أيضاً منفعة الأثاث المصروفة للمقبلين على الزواج والتي كانت تقدّم في شكل تحويلات نقدية، ولكن في ظل ارتفاع سعر الصرف، لم تعد القيمة المحددة تفي بمتطلبات تأثيث المسكن. لذا تمّ استبدالها بمساعدة عينية مثل غرفة نوم وثلاجة وشاشة تلفزيون وغاز الطهي وأغطية وغيرها. وقد بلغ عدد المستفيدين لسنة 2023 134 مستفيداً، نسبة الإناث منهم 38.8 في المائة ونسبة الذكور 61.19 في المائة. أما منفعة الزواج التي تبلغ 5,000 دينار فتُصرف نقدياً لأبناء المؤسسات الاجتماعية المقبلين على الزواج، وقد بلغ عدد المستفيدين لسنة 2023 43 مستفيداً، منهم 34.88 في المائة من الإناث و65.11 في المائة من الذكور.²⁵

هذا، ويعتبر العمل في ليبيا حقاً لكل المواطنين ذكوراً وإناثاً وواجباً عليهم، يقوم على مبدأ المساواة في الاستخدام فيما بينهم وبين غيرهم من الأجانب المقيمين في ليبيا إقامة قانونية. ويحرّم تحريماً باتاً الجبر والسخرية ومظاهر الظلم والاستغلال، ويكون شغل الوظائف على أساس مبدأ الكفاءة والجدارة والمقدرة والاستحقاق. ويمثل العاملون في القطاع العام ما نسبته 84.7 في المائة من مجموع عرض العمل وهذه النسبة تعكس مستوى التوظيف للقوى العاملة، وقد بلغت نسبة الذكور 61.7 في المائة ونسبة الإناث 38.2 في المائة²⁶، وتُظهر هذه النسبة أن مشاركة المرأة في مجموع الاستخدام ما زالت هزيلة. هذا وقد بلغ عدد الباحثين عن العمل 354,265 باحثاً.

2. التحديات

على الرغم من الجهود التي تبذلها الدولة الليبية لتعزيز الحماية الاجتماعية من خلال السياسات والبرامج التي تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية للتقليل من الفجوات بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، لا يزال العديد من التحديات يواجه تنفيذ برامج الحماية الاجتماعية. من أبرز هذه التحديات عدم وجود مؤشر وطني للفقر وهو يُعدّ أهم مؤشر للحماية الاجتماعية، حيث وُضع في المقام الأول كهدف تنموي من أهداف التنمية المستدامة، إلى جانب نقص الإمكانيات المالية والبنى الأساسية وعدم تغطية جميع المناطق والقرى.

في الوقت نفسه، لم تُعدّ المعاشات والتحويلات والمساعدات المقدّمة من مؤسسات الحماية الاجتماعية تلبي احتياجات المواطن المعيشية في ظل المتغيّرات التي تؤثر على حياته اليومية، كارتفاع أسعار السلع التموينية، والنقص الشديد في أدوية الأمراض المزمنة والمستعصية، مما يربّط عليه استقطاع جزء كبير من مرتّبه لتوفيرها، وبالتالي العجز في توفير الاحتياجات الضرورية أو عدم القدرة على توفير الحد الأدنى من المتطلبات الحياتية، الأمر الذي يوقعه في براثن الفقر والعوز.

بالتوازي مع ذلك، فشلت سياسة الدعم في تحقيق أهدافها وتلبية احتياجات المواطنين الأساسية بأسعار معقولة ومتناسبة للفئات المعرّضة للمخاطر والأسر المحدودة الدخل، حيث تواجه هذه الأخيرة معدلات تضخم عالية. ونتيجة لهذه المعدلات ضعفت قدرة الفئات المعرّضة للمخاطر على الصمود، وتآكلت مدخرات المواطنين وتدهورت مستويات معيشة ذوي الدخل المحدود والمتلقين للمساعدات والمعاشات الأساسية. ولقد زادت هذه التحديات والصعوبات المعيشية من معاناة الفئات المعرّضة للمخاطر وباتت تساهم في اندثار الفئة أو الطبقة المتوسطة.

ترتّب على ذلك تزايد في أعداد الفئات المعرّضة للمخاطر من النساء وذوي الإعاقة، وانخفاض معدل التغطية، وزيادة التنافس بين المؤسسات المقدّمة للحماية الاجتماعية محلياً ودولياً. فقد زاد عدد الأشخاص المحتاجين لخدمات الحماية الاجتماعية، حيث بلغت النسبة 21.23 في المائة للنساء، و21 في المائة للأشخاص ذوي الإعاقة من الجنسين وفي مختلف المراحل العمرية في سنة 2022²⁷. ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب، من أهمها النزاعات المسلحة وحوادث السير وإصابات العمل وغيرها، بالإضافة إلى تدني مستوى الخدمات الطبية والافتقار إلى أنظمة الرعاية الصحية الأولية للنساء والمواليد.

ويتسم نظام الحماية في ليبيا باختلافه عن أنظمة معظم الدول العربية، حيث يعتمد على الحكومة بشكل كامل ولا يسمح لمؤسسات المجتمع المدني أن تتولى عملية تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية؛ فدورها يقتصر على المتابعة والمراقبة. وعلى الرغم من الجهود الحكومية وانتشار هذه المؤسسات والمراكز في ربوع البلاد، ما زالت بعض المناطق البعيدة لا تتمتع بخدمات خاصة تأهيلية وتعليمية موجّهة للفئات المعرّضة للمخاطر من ذوي الإعاقة أو النساء.

أضف إلى ذلك المشاكل الناجمة عن عزوف العاملين في القطاع الخاص عن الاشتراك والتسجيل في منظومة صندوق الضمان الاجتماعي، وقصور نظام التأمين الصحي للمتقاعدين بسبب عدم إحالة مخصصاته من الخزانة العامة، وتعثّر منح بعض المنافع لمستحقيها.

وعلى الصعيد التنظيمي، تبرز إشكالية التداخل في الاختصاصات بين الجهات الحكومية المقدّمة لبرامج الحماية والمساعدات والرعاية الاجتماعية، إضافة إلى عدم مصداقية البيانات والمعلومات المتوفرة في منظومات الجهات الحكومية المقدّمة للحماية والرعاية والمساعدات الاجتماعية باعتبارها بيانات قديمة وغير محدّثة ولا تلبي الاحتياجات الحالية. كما تكاثرت إصدار التشريعات الوطنية الخاصة بصندوق الضمان الاجتماعي التي تحقق مصالح لفئات معيّنة، وتتعلق بارتياح الأماكن العامة أو توفير معدات معينة أو الإعفاء من الضرائب الجمركية والتسهيلات في استعمال وسائل النقل العام. ولا تتوفر دراسات توضح مكانم التعديل بما يحقق العدالة الاجتماعية.

إضافة إلى ذلك، يبرز عدم المساواة بين الرجال والنساء في ما يتعلق بسن التقاعد، حيث أن سن التقاعد للمرأة هو 60 سنة وللرجل 65 سنة وفق القانون رقم 13 لسنة 1980. وفي سنة 2022، أصدر مجلس النواب قانوناً بتعديل أحكام الضمان الاجتماعي يتعلق بتمديد سن التقاعد، مشروطاً بالموافقة من مجلس الوزراء. فأصبح سن التقاعد 70 سنة للرجل و65 سنة للمرأة، وهذا يدل على عدم وجود عدالة بين الرجال والنساء من حيث سن التقاعد من جهة، وعدم شمولية القرار بالنسبة إلى جميع المواطنين من جهة أخرى. ويعتبر هذا القرار غير مدروس وله آثار اجتماعية كحرمان الشباب من الحصول على فرص عمل وبالتالي زيادة البطالة لدى فئة الشباب.

1980: سن التقاعد 60 سنة للمرأة و 65 سنة للرجل



2022: سن التقاعد 65 سنة للمرأة و 70 سنة للرجل



وفي إطار سوق العمل، يتمثل التحدي الأبرز في غياب سياسة تسقيف مرتبات العاملين في القطاع العام الذين يتقاضون مرتباتهم من الخزانة العامة، مما يؤدي إلى تفاقم عدم المساواة، وانعدام الإنصاف والتكافؤ بين الموظفين في القطاع العام، وإضعاف العدالة الاجتماعية. كما يلاحظ غياب تطبيق التشريعات الوطنية الحالية المتعلقة بذوي الاحتياجات الخاصة والتي تقضي بتمكينهم في سوق العمل وداخل الملاكات الوظيفية بنسبة 5 في المائة. هذا ويُفتقر إلى التشريعات الوطنية الخاصة بإعانات البطالة، ويسجل تعثر برامج تقديم المنح للباحثين عن العمل، وتغيّب آليات تفعيلها بما يضمن فرص عمل متكافئة للجميع. هذا وقد تدهورت أوضاع العاملين في الشركات المتوقفة والمتعثرة عقب عام 2011؛ من هنا الحاجة الملحة للالتفات إليهم ومعالجة أوضاعهم بشكل مناسب، والتنبّه إلى إمكانية الاستفادة من خدماتهم وخبراتهم في مجالات وأنشطة أخرى.

لذلك، ولجعل سياسات الرعاية والحماية الاجتماعية دامية لمبادئ العدالة الاجتماعية، نقترح البرامج التالية: (1) توسيع نطاق وشمولية نظام الحماية والرعاية والمساعدات الاجتماعية؛ (2) دعم برامج المساعدات والرعاية الاجتماعية؛ (3) استحداث آليات لصرف منحة للباحثين والعاطلين عن العمل؛ و(4) إنشاء قاعدة بيانات ومعلومات اجتماعية تمكينية.

البرنامج الأول: توسيع نطاق وشمولية نظام الحماية والرعاية والمساعدات الاجتماعية، عبر الأنشطة التالية

أ. أنشطة قصيرة المدى

العمل على تفعيل صندوق التأمين الصحي، بغية تأمين الوصول المتساوي للرعاية الصحية، بغض النظر عن الوضع الاقتصادي، وتأمين الحماية المالية لا سيما من التكاليف الصحية المرتفعة التي قد تؤدي إلى صعوبات مالية أو حتى إلى الإفلاس. ومن شأن تفعيل الصندوق أن يحد من التفاوتات في الصحة من خلال ضمان حصول الفئات المهمشة على جودة في الرعاية تضاوي تلك التي تحصل عليها الفئات المحظوظة، وتعزيز الرعاية الوقائية، وبالتالي تدعيم التماسك الاجتماعي والتضامن داخل المجتمع الليبي.

توسيع نطاق الضمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية، وذلك عبر إعادة النظر في التشريعات الوطنية القائمة (قوانين/قرارات/أنظمة تنفيذية) لتحقيق العدالة الاجتماعية، على أن يتضمن ذلك التغطية الشاملة لجميع الأفراد، بغض النظر عن وضعهم الاجتماعي والاقتصادي أو وضع العمل أو أي سمة أخرى، وبطريقة تضمن الوصول الشامل إلى الدعم الأساسي عند الحاجة.

ب. أنشطة متوسطة المدى

الرعاية الصحية، والتأمين في حالات الإعاقة، والبطالة، والتقاعد.

مواكبة التطبيق بحملات تثقيف وتوعية لإعلام العمال عن حقوقهم والتزاماتهم في نظام الضمان الاجتماعي بحيث يتمكنون من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن الانضمام إلى النظام والوصول إلى فوائده. وكذلك تحفيز أرباب العمل على تشغيل الليبيين، وإرفاق ذلك بدراسات فنية متخصصة لدعم صندوق الضمان الاجتماعي في تنمية استثماراته لسد عجز الموازنة، من منظور حقوقي يشدد على عدم إهمال أو إقصاء أحد.

تشجيع العاملين في القطاع الخاص على الاشتراك في نظام الضمان الاجتماعي عن طريق إتاحة الوصول إلى معلومات واضحة وشاملة وبلغة مفهومة حول فوائد الانضمام إلى نظام الضمان الاجتماعي لجميع العمال، بغض النظر عن خلفيتهم أو مستوى تعليمهم.

تحديد مساهمات معقولة بالنسبة للعمال في مختلف مستويات الدخل، وتجنّب أن يتحمل العمال ذوو الدخل المنخفض أعباءً مفرطة بسبب المساهمات.

التأكد من توفير نظام الضمان الاجتماعي تغطية شاملة لمجموعة من الفوائد، بما في ذلك

البرنامج الثاني: دعم برامج المساعدات والرعاية الاجتماعية، عبر الأنشطة التالية

أ. أنشطة قصيرة المدى

إعادة النظر في لائحة المعاش الأساسي في ما يتعلق بالنساء ذوات الإعاقة والنساء المطلقات والأرامل.

تعديل التشريعات الوطنية القائمة المعنية ببرامج المساعدات والرعاية الاجتماعية وتفعيل القرارات غير المفعلّة.

وضع الخطط القادرة على مجابهة الظروف الطارئة والكوارث الطبيعية، وإيجاد آلية لتوحيد الجهود الحكومية المقدّمة لبرامج الحماية الاجتماعية.

تخصيص الميزانيات بشكل مستدام لتشمل تخصيصات لمختلف البرامج والمبادرات التي تهدف إلى ضمان رفاهية وحماية جميع أفراد المجتمع، ولا سيّما الفئات الضعيفة أو المهمشة. وتضمن الميزانيات أيضاً الدخل الأساسي المضمون الذي يوفر لجميع المواطنين مستوى دخل أدنى لتغطية احتياجاتهم الأساسية، بغض النظر عن وضعهم الوظيفي أو أي عوامل أخرى.

توفير إعانات البطالة لدعم الأفراد الذين يفقدون وظائفهم وعائلاتهم خلال فترات البطالة.

توفير تخصيصات في الميزانية لبرامج المساعدات الاجتماعية مثل التحويلات النقدية، والمساعدات الغذائية، ودعم الإسكان، وغيرها من أشكال الدعم للأفراد والعائلات ذات الدخل المنخفض والتي تواجه الفقر أو الصعوبات.

توفير تمويل لتغطية الرعاية الصحية الشاملة لضمان وصول جميع المواطنين إلى الخدمات الصحية

الأساسية دون حواجز مالية، بما في ذلك العلاج الطبي، والرعاية الوقائية، والأدوية.

توفير تخصيصات مالية لمخططات التقاعد أو المعاشات لتوفير الأمن المالي وتأمين الدخل الكافي لكبار السن بعد تقاعدهم عن العمل، لضمان قدرتهم على الحفاظ على معيشة لائقة في سنواتهم الأخيرة.

توفير تخصيصات في الميزانية لمنح الأطفال، والدعم في رعاية الأطفال، والإعانات عند الإنجاب، وغيرها من أشكال الدعم لمساعدة الأسر في تلبية احتياجات الأطفال وتحقيق التوازن بين العمل والمسؤوليات الرعوية.

توفير تمويل للإعانات المقدّمة للأشخاص ذوي الإعاقة وخدمات الدعم لمساعدتهم على التغلب على العوائق التي تحول دون مشاركتهم في المجتمع، بما في ذلك الدعم المالي، والرعاية الصحية، والأجهزة المساعدة، وخدمات التأهيل.

إعداد المسوحات لبرامج الحماية الاجتماعية، وتحديث البيانات لتطوير خدمات البرامج الاجتماعية، من منظور حقوقي.

ب. أنشطة متوسطة المدى

إصلاح سياسة الدعم وإعادة صياغتها، بما يضمن حماية اجتماعية فعّالة وعادلة في توزيع الدعم وتحقيق الوصول المتساوي لمختلف فئات المجتمع، بما في ذلك الفئات المهمشة والضعيفة، دون تمييز أو

البرنامج الثالث: استحداث آليات لصرف منحة للباحثين والعاطلين عن العمل، يتضمن الأنشطة التالية

أ. أنشطة قصيرة المدى

إعادة النظر في التشريعات الوطنية المنظمة لسوق العمل وفهم كيفية تأثير هذه التشريعات على توزيع الفرص والموارد بين جميع فئات المجتمع؛ وضمان تحقيق التوازن بحيث تكون التشريعات عادلة وشاملة لحماية حقوق العمال، بما في ذلك العمال

المهمشين مثل العمال اللاحقين بالعمل، والعمال الزراعيين، والمياومين.

تفعيل التدابير لضمان المساواة في فرص العمل والتوظيف لجميع الأفراد بغض النظر عن جنسهم، أو عرقهم، أو أصلهم، أو معتقداتهم، أو أي عوامل أخرى.

— صرف مرتبات العاملين في الشركات المنحلة والمتعثرة، ومعالجة أوضاعهم.

— تفعيل الأنظمة الخاصة بقانون العمل وتطبيقها بشكل عادل ومتساوٍ على جميع أصحاب العمل والعمال دون تمييز أو انحياز، وتعزيز الشفافية في عمليات تطبيق الأنظمة وتوفير آليات فعّالة للمساءلة عندما يتم انتهاكها.

— تعزيز الشمولية وتشجيع المشاركة النسائية ودعم الشباب في سوق العمل، من خلال تشجيع الاستثمار في القطاعات التي توفر فرص عمل للشباب والنساء والفئات المهمشة، وتشجيع التوازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.

ب. أنشطة متوسطة المدى

— مراجعة اللوائح التنظيمية للعمل غير النظامي، وتقييم كيفية تأثير اللوائح الحالية عليه وعلى العمال في هذا القطاع، وتقديم تحسينات في اللوائح التنظيمية لتوفير حماية أفضل للعمال غير النظاميين، وتوفير حقوق العمل الأساسية مثل الحد الأدنى للأجور وساعات العمل اللائقة والحماية الصحية والسلامة.

— تحديد الفجوات والتحديات التي يواجهها العمال في هذا القطاع في ما يتعلق بالحقوق والحماية والفرص، وكذلك التشاور مع كافة الجهات المعنية المتأثرة بالعمل غير النظامي.

— إدماج الحوار الاجتماعي كجزء أساسي من عملية تطوير اللوائح التنظيمية للعمل غير النظامي، إذ إنه يساهم في تحقيق توافق واسع النطاق وتعزيز التفاهم بين جميع الأطراف المعنية.

— ضمان الحد الأدنى من الأجور، وساعات العمل اللائقة، وشروط العمل الآمنة والصحية.

— تطوير أنظمة الحد الأدنى من الأجور بناءً على معايير عادلة ومتوازنة، مثل تكلفة المعيشة، ومتوسط الأجور، وبحيث تشمل جميع العمال بما في ذلك العمال الزراعيين، والعمال المنزليين، والعمال اللاحقين بالعمل.

— استحداث آليات تحديث دورية تعتمد على تغيّرات مؤشرات معيّنة مثل معدل التضخم ومعدلات النمو الاقتصادي.

— تحفيز الشركات على توفير بيئة عمل عادلة ومواتية، وتقديم حوافز اقتصادية للشركات التي تلتزم بالحد الأدنى من الأجور وتتجاوزها، مثل الإعفاءات الضريبية أو الدعم المالي الإضافي.

البرنامج الرابع: إنشاء قاعدة بيانات ومعلومات اجتماعية تمكينية، يتضمن

أ. أنشطة قصيرة المدى

— العمل على رقمنة البرامج الاجتماعية وإدخال المكننة في المؤسسات الحكومية.

— وضع آليات ونماذج لتبادل البيانات والمعلومات بين المؤسسات الحكومية بشكل ممنهج ودوري.

— تحديث قاعدة البيانات والمعلومات الاجتماعية.

— رفع كفاءة القدرات البشرية في المؤسسات الحكومية العاملة في مجالات الحماية الاجتماعية للتعامل مع البيانات والإحصاءات.

ب. أنشطة متوسطة المدى

— والدولية، وضمان أن تكون القوانين عادلة وتكفل الوصول المتساوي إلى البيانات والمعلومات لجميع الفئات الاجتماعية دون تمييز.

— مراجعة وتطوير التشريعات الوطنية المعنية بقواعد البيانات والمعلومات بحيث تمنع التشريعات التمييز في جمع واستخدام البيانات، سواء من حيث الجنس، أو أي خصائص أخرى تحميها القوانين المحلية

هذه التشريعات احتياجاتهم ومصالحهم، وضمان وصول الجميع إلى التكنولوجيا والموارد اللازمة للتفاعل مع البيانات والمعلومات بشكل فعال.

العمل على ضمان مشاركة الأفراد المعنيين في عمليات تطوير التشريعات، بما فيها تلك المتعلقة بالبيانات والمعلومات، والتشاور معهم لضمان تلبية



باء. المدخل الثاني الرعاية الصحية

الصحة هي عنصر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة، وتُعتبر الصحة الجيدة والوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية حق من حقوق الإنسان. فالصحة الجيدة تؤثر على النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والبيئة بشكل عام، حيث يكون الأفراد الأكثر صحة أكثر إنتاجية ويتمتعون بفرص أكبر للتعليم والعمل. فalcضاء على الأمراض السارية وتحسين الصحة العامة وتوفير الخدمات الصحية الأساسية لجميع السكان وخلق نظام صحي متوازن وعادل يتسم بالشمولية والكفاءة وبشكل مستدام، عناصر تُعدُّ من الركائز الأساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بسلامة الإنسان وصحته.

ولتحقيق العدالة الاجتماعية في المجال الصحي، لا بدّ من تمكين جميع السكان من الحصول على خدمات صحية وبشكل شامل ومتساوٍ وعادل ودون تمييز، بغض النظر عن الأوضاع الاقتصادية أو الاجتماعية والتوزيع الجغرافي والمكاني، وذلك من خلال تبني سياسات وبرامج تضمن المشاركة الفعّالة والشمولية لجميع فئات المجتمع، بما في ذلك في مسألة صنع القرارات المتعلقة بالرعاية الصحية. (المرفق 2) (لتعريف المفاهيم، حسب السياق الليبي).

1. الإطار القانوني والمؤسسي

يتضمن كل من الإعلان الدستوري والتشريعات الوطنية والمواثيق الإنسانية والمعاهدات الدولية وحقوق الإنسان مبدأ تكافؤ الفرص وعدم التمييز في الحقوق كافة، كالحق في العمل والتعليم والحق في الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي لكل أفراد المجتمع بشكل متساوٍ ودون تمييز، ولا سيّما الحق في الحصول على أعلى مستويات الرعاية الصحية الممكنة.

وتشمل التشريعات كل القوانين والقرارات والأنظمة الصادرة والمعمول بها إلى جانب الاتفاقيات والمعاهدات والمواثيق الدولية التي وقّعت وصادقت ليبيا عليها في المجال الصحي. فقد صدر القانون رقم 106 في العام 1973 وهو أول قانون وطني في مجال الصحة وصدرت له أنظمة تنفيذية عام 1975. وقد أجاز هذا القانون إنشاء المراكز الصحية الأولية والمستشفيات والمراكز الطبية المتخصصة لتلبية الاحتياجات الصحية للمجتمع. وصدر بعد ذلك قانون المسؤولية الطبية رقم 17 في العام 1986. وأخيراً صدر قانون التأمين الصحي في العام 2023.

وفي هذا الإطار، تُعتبر وزارة الصحة الجهة المسؤولة عن تقديم الخدمات الصحية، وتتبع الوزارة جهات ومؤسسات تقدّم خدمات وفق التوزيع الجغرافي للبلديات وفروعها. وتمارس وزارة الصحة مهامها من خلال 17 إدارة و7 مكاتب و28 جهة موزّعة في عموم البلاد. وقد بلغ إجمالي المراكز الصحية حوالي 1,447 مركزاً، حيث يمثل عدد المستشفيات والمراكز الطبية العامة 198 مشفىً و1,249 مؤسسة وعيادة ووحدة رعاية صحية. ويبلغ عدد العاملين في القطاع العام الصحي 259,000 موظف²⁸. وتشكل نسبة العمالة الطبية والطبية المساعدة 41.63 في المائة أي ما يعادل 35 طبيباً لكل 10,000 مواطن. وعند مقارنة هذه النسبة بدول الجوار،

عدد العاملين في القطاع العام الصحي
259,000 موظف



هناك **35 طبيباً لكل 10,000 مواطن**



يتضح أنها الأعلى حيث تبلغ النسبة في تونس 24.3 في المائة²⁹ أي طبيب لكل 10,000 مواطن، وتبلغ نسبة العاملين في الجانب الإداري والخدمي 58.37 في المائة.

هذا ويُسجّل نقص شديد في الكوادر البشرية المقدّمة للخدمات الصحية بسبب التوزيع غير العادل للعناصر الطبية والطبية المساعدة جغرافياً. ويعود ذلك في بعض الأحيان إلى الظروف الاجتماعية والأمنية خاصة في المدن التي عانت من النزاعات المسلحة، حيث تبين الأرقام والإحصاءات أن نسبة العمالة الطبية والطبية المساعدة في المستشفيات العامة في المنطقة الجنوبية تمثل 10.92 في المائة ونسبة العمالة الطبية والطبية المساعدة في مرافق الرعاية الصحية 11.37 في المائة³⁰، وهذا ما يؤكد التفاوت الكبير وغير العادل وغير المتساوي للجميع بين المناطق في النفاذ إلى الخدمات الصحية. كما تشير نسبة الأمراض المزمنة والمستعصية إلى التهميش والافتقار إلى العدالة في توزيع الخدمات الصحية والعناصر البشرية المقدّمة للخدمة.

هذا ويساند القطاع الخاص الوزارة حيث يقدّم خدماته من خلال العيادات الخاصة. ويشمل القطاع الخاص في ليبيا المؤسسات الخاصة التي تعمل في مجال الرعاية الصحية والمستشفيات والعيادات والمراكز الطبية والمختبرات الطبية والصيدليات الخاصة.

2. التحديات

تواجه ليبيا تحدياً كبيراً في الملف الصحي باعتباره من الملفات الشائكة والمعقدة، نظراً للنقص الشديد في الخدمات الصحية والأدوية والمستلزمات الطبية. فقد تسببت النزاعات المسلحة والاضطرابات السياسية في تدهور الوضع الصحي وتفاقم الأزمة الإنسانية، مما أدى إلى إقفال بعض المؤسسات والمرافق الصحية في مناطق النزاع وتضررها وخروجها عن الخدمة بشكل نهائي، وهذا أدى بدوره إلى لجوء المواطنين إلى البحث

عن بدائل للحصول على خدمات صحية خاصة لكبار السن والنساء والأطفال، والأشخاص الذين يعانون من الأمراض المزمنة والمستعصية، ممن تتطلب حالتهم الصحية المتابعة بشكل دوري إلى جانب حاجتهم إلى الأدوية بشكل دائم. هذا وقد تمّ إغلاق 223 مرفقاً صحياً لعدة أسباب: 8 في المائة منها مستشفيات و17 في المائة مراكز رعاية صحية أولية، و39 في المائة منها تحت الصيانة و24 في المائة بسبب التضرر من النزاعات والحروب و9 في المائة لعدم وجود موارد بشرية و28 في المائة لأسباب أخرى³¹.

وعلى الرغم من جهود وزارة الصحة الهادفة إلى تنفيذ 12 برنامجاً صحياً، منها 4 برامج متعثرة و8 برامج قائمة³²، فإن هذه البرامج المعتمدة غير شاملة لكل الفئات، لا سيما ذوي الاحتياجات الخاصة. وما زال هناك نقص في برامج متخصصة تستهدف فئات كبار السن والذين يعانون من الأمراض المزمنة استهدافاً مباشراً. من جهة أخرى، تواجه الأسر الليبية، وبالأخص تلك المعرضة للمخاطر والمحدودة الدخل والتي تضم أشخاصاً من ذوي الإعاقة وكباراً في السن، معاناة في تأمين الدواء في ظل معدلات التضخم العالية، وفي التأكد من جودة الأدوية المباعة في الصيدليات التجارية.

وعلى الرغم من أهمية القطاع الصحي الخاص الذي يساهم في تخفيف الضغط على المستشفيات الحكومية ويوفر فرص عمل للمهنيين الصحيين، فإنه يُعتبر عالي التكلفة للمواطنين وخاصة الفئات المحدودة الدخل والفئات المعرضة للمخاطر في ظل غياب نظام التأمين الصحي الفعّال. فعلى سبيل المثال تلجأ المواطنات في حالات الولادة والمتابعة أثناء الحمل إلى المستشفيات العامة، فلا يجدن خدمات صحية جيدة؛ حتى أن بعضها يفتقر إلى الإمكانيات الطبية وحاضنات المواليد، مما يضطرهن إلى اللجوء إلى المستشفيات والمصحات الخاصة العالية التكلفة. وتجدر الإشارة إلى أن خدمات طب الاسنان مثلاً غير متوفرة إلا في القطاع الخاص حيث تكلفة العلاج باهظة جداً.

وعلى الصعيد التنظيمي، تزداد الحاجة إلى إصلاح النظام الصحي، ورفع قدرات وزارة الصحة، باعتبارها الجهة المسؤولة الوحيدة عن تقديم الرعاية والخدمات الصحية، حيث تعيقها عدة تحديات، أهمها وجود الكيانات الموازية، وقِدَم التشريعات الوطنية الصحية القائمة وعدم جدواها، إذ لم تُعَد تُلبي متطلبات الخدمات الصحية. كما يفتقر القطاع الصحي إلى قوانين وتشريعات تفصل بين القطاعين العام والخاص، ويعاني من غياب دور المراقبة والمتابعة من قبل الجهات الحكومية المخولة بالتفتيش ومراقبة الأسعار وجودة الخدمات.

بالإضافة إلى ذلك، هناك افتقار إلى نظام دوري للصيانة مما أدى إلى تهالك المراكز والمستشفيات الحكومية القائمة وخروج بعضها عن الخدمة نتيجة للنزاعات المسلحة، وعدم استكمال صيانة بعضها الآخر. وترافق هذا الوضع مع تكدّس المعدات والأجهزة والمشغلات الطبية في بعض المرافق دون غيرها، وعدم إعادة تدويرها وفقاً للاحتياجات، وافتقار بعضها إلى الصيانة الدورية لضمان تشغيلها والاستفادة منها، مما أدى إلى تدني مستوى الخدمات الحكومية والتوجّه إلى القطاع الخاص لطلب خدمات طبية أفضل. إلا أن هذا الأمر ساهم في هيمنة القطاع الخاص الصحي في غياب نظام تأمين صحي عادل ومستدام.

السياسة: تعزيز فرص الوصول لخدمات صحية جيدة وعادلة، وجعل السياسات دامجة لمبادئ العدالة الاجتماعية، من خلال البرامج الثلاثة التالية، (1) توفير تغطية صحية شاملة للجميع؛ و(2) تأهيل المرافق الصحية المناسبة لتقديم خدمات جيدة؛ و(3) رفع كفاءة الكوادر الطبية والعاملين في مجال تقديم الرعاية الصحية.

البرنامج الأول: توفير تغطية صحية شاملة للجميع، عبر الأنشطة التالية

أ. أنشطة قصيرة المدى

إعداد الدراسات ووضع آليات لتنفيذ التأمين الطبي لكافة الليبيين، مع التركيز على نظام تأمين صحي يكون شاملاً لجميع الفئات الاجتماعية، دون تمييز، وتأمين موارد مالية كافية له من خلال توزيع الأعباء المالية بشكل عادل على المواطنين والجهات الحكومية والقطاع الخاص. ويكون مترافقاً مع آليات موجهة لتوفير الرعاية الطبية اللازمة للفئات الأكثر احتياجاً، مثل كبار السن وذوي الإعاقة والفئات ذات الدخل المنخفض، وكذلك آليات فعالة لمراقبة جودة الخدمات الصحية وضمان تقديمها بطريقة ملائمة وفعالة، بالإضافة إلى آليات للمساءلة في حال الإهمال أو سوء الممارسة.

رفع قدرات المؤسسات والمرافق الصحية، وضمان توفير التمويل اللازم والمستدام، وإنشاء رقم صحي لكافة الليبيين بما يضمن سرعة وصول الخدمات الطبية للجميع.

تصميم برامج صحية مخصصة للفئات الخاصة تتناسب مع احتياجاتهم، تبدأ بتحليل شامل لهذه

الاحتياجات، بما فيها الجوانب الصحية، والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مع تشجيع المشاركة الفعالة للفئات الخاصة ومنظمات المجتمع المدني التي تمثلها، حيث يمكن لهذه الفئات تقديم رؤى وتوجيهات قيّمة لضمان تلبية الاحتياجات بشكل فعال. كما يجب التركيز على توفير الخدمات التي قد تكون غير متوفرة بشكل كافٍ لهذه الفئات في النظام الصحي العام، على أن تتضمن البرامج الصحية خططاً للتواصل الفعال مع الفئات الخاصة، وأن تشمل البرامج الخاصة بالفئات المهمشة الدعم الاجتماعي والنفسي.

إجراء المسوحات عن الأمراض المزمنة والمستعصية لوضع برامج مناسبة لها.

تفعيل دور الجهات الرقابية المخولة بالتفتيش والمتابعة على المراكز الصحية العامة والخاصة.

وضع أنظمة لضبط الأسعار في المراكز والمستشفيات ومختبرات التحليل والصيدليات الخاصة.

ب. أنشطة متوسطة المدى

العمل على إيجاد قاعدة بيانات موحدة لجميع

الخدمات الطبية ولكل الليبيين.

البرنامج الثاني: تأهيل المرافق الصحية المناسبة لتقديم خدمات جيدة، من

خلال الأنشطة التالية

أ. أنشطة قصيرة المدى

استحداث وتطبيق خطة لصيانة المرافق الصحية بشكل دوري لضمان تقديم أفضل الخدمات وبجودة عالية، واستكمال صيانة المرافق المتوقفة والمتضررة من الحروب، والتركيز على المناطق البعيدة والمهمشة وتحليل احتياجاتها تحليلًا شاملاً، وتحديد الأولويات وتوجيه الموارد بفعالية، وتشجيع المشاركة الفعالة لسكان تلك المناطق، بحيث يتم الاستماع إلى احتياجاتهم ومخاوفهم وإشراكهم في عملية اتخاذ القرار.

تضمين استراتيجيات الصيانة التوجيه العادل للخدمات نحو المناطق البعيدة والمهمشة، بحيث يتم تحقيق التوزيع العادل والمساواة في الوصول إلى الخدمات، على أن تتضمن جهود الصيانة الاهتمام بالتنمية المجتمعية في تلك المناطق، مثل تعزيز الفرص الاقتصادية وتعزيز التعليم وتعزيز الصحة والرفاهية العامة.

ب. أنشطة متوسطة المدى

المناطق المحلية وتقديم الخدمات بأسعار مخفضة أو مجاناً.

توفير الخدمات للوقاية من الأمراض وعلاجها بشكل فعال، بما يشمل الفحوصات الروتينية والتطعيمات والرعاية الصحية الأساسية.

إعادة توزيع المعدات والأجهزة والمشغلات الطبية على المرافق حسب الاحتياجات الأساسية والمستعجلة، مع مراعاة التوزيع الجغرافي ومشاركة الجهات المعنية والمجتمع المحلي.

توفير مراكز رعاية صحية لكبار السن وذوي الإعاقة والنساء والأطفال، عبر توجيه الموارد والخدمات الصحية نحو المناطق التي تعاني من الفقر والتهمةش وإنشاء مراكز رعاية صحية فيها، وإشراك المجتمع المحلي والفئات المستهدفة في صنع القرار.

تعزيز الوعي الصحي والتثقيف في المناطق المستهدفة، بما في ذلك توفير المعلومات حول الوقاية من الأمراض وتعزيز السلوكيات الصحية الإيجابية.

تسهيل الوصول إلى الخدمات الصحية للفئات المستهدفة من خلال توفير مراكز رعاية صحية في

البرنامج الثالث: رفع كفاءة الكوادر الطبية والعاملين في مجال تقديم الرعاية الصحية، وذلك من خلال الأنشطة التالية

أ. أنشطة قصيرة المدى

توفير الكوادر البشرية المقدمة للخدمة من عناصر طبية وطبية مساعدة وفق الاحتياجات الفعلية ومراعاة التوزيع الجغرافي والقرى البعيدة والحدودية.

رفع قدرات الكوادر البشرية العاملة في المجال الصحي من مقدّمي الخدمة والعناصر الطبية والطبية المساعدة.

إجراء تحليل شامل للاحتياجات الصحية في كل منطقة، بما في ذلك تحديد نقاط الضعف والفجوات في الكوادر البشرية المتاحة، وتوجيه الجهود لتوفير الكوادر البشرية الصحية في المناطق البعيدة والقرى والحدودية، حيث قد تكون الخدمات الصحية غير متاحة بشكل كافٍ.

ب. أنشطة قصيرة المدى

تشجيع الكوادر البشرية الصحية على العمل التطوعي في المناطق النائية والحدودية، مما يساعد في تعزيز الوصول إلى الخدمات الصحية في تلك المناطق على أن تتوفر حوافز ملائمة مثل مكافآت إضافية أو برامج إقامة مؤقتة.

تقديم التوجيه المهني والدعم النفسي للعاملين في المجال الصحي، خاصة في المناطق النائية حيث قد يكونون معرّضين لظروف العمل الصعبة والعزلة.

العمل على مواءمة مخرجات التعليم مع الاحتياجات الفعلية للتخصصات الطبية المطلوبة.

رفع مستوى القدرات البشرية الفنية في المجال الصحي، وخاصة في المناطق البعيدة التي تعاني من الفقر والتهمةش، من خلال وضع برامج تدريبية وتطويرية مستمرة للعاملين في القطاع الصحي، بما في ذلك التدريب على المهارات الجديدة وتحديث المعرفة والمهارات القائمة.



جيم. المدخل الثالث

عدالة التعليم

يُعَدُّ التعليم أقوى وأثبت الأدوات لتحقيق العدالة الاجتماعية على وجه الخصوص والتنمية المستدامة بشكل عام، خصوصاً وأن الهدف الرابع للتنمية المستدامة يُعَدُّ محورياً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى، والمساهمة في خلق الظروف اللازمة لبناء مجتمع أكثر عدالة تُحترم فيه الحقوق المكفولة للفئات المعرّضة للمخاطر من المواطنين، وتعزيز مشاركتهم المجتمعية وتمكينهم من أن يصبحوا أعضاء فعّالين في المجتمع.

ويُعَدُّ الحق في التعليم جزءاً أساسياً من حقوق الإنسان، ويسهم بشكل كبير وفّعال في تحقيق العدالة الاجتماعية، لذا يجب أن يكون التعليم متاحاً لجميع الطلاب بغض النظر عن خلفيتهم الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو انتماءاتهم، أو مناطقهم، أو أي عوامل أخرى. كما تكمن عدالة التعليم في تحسّن الفرص التعليمية وفرص العمالة من خلال تطوير المهارات واكتساب معارف جديدة، وتقليص الفجوات الاقتصادية والاجتماعية بين الطبقات المختلفة في المجتمع. (المرفق 3) (لتعريف المفاهيم، حسب السياق الليبي).

1. الإطار القانوني والمؤسساتي

عملت السلطات الليبية منذ الاستقلال على إعطاء التعليم أهمية خاصة بكافة مراحله وأنواعه، وفق التشريعات القانونية المنظمة والضامنة لحق كل فئات المجتمع في الوصول للتعليم الجيد والمنصف، وهي تشمل القانون رقم 95 لسنة 1975 بشأن التعليم الإلزامي، والقانون رقم 18 لسنة 2010 بشأن التعليم، والقانون رقم 21 لسنة 2023 بشأن تنظيم التعليم التقني والفني والمهني، وقانون المعاقين رقم 5 لسنة 1987، والقانون رقم 5 لسنة 1997 بشأن حماية الطفل، والقرار رقم 125 لسنة 2017 بشأن إلزامية ومجانية التعليم المبكر الذي وُضعت شروط ومعايير لتطبيقه في المناطق التي تتوفر فيها هذه الشروط. وتتكون المنظومة التعليمية في ليبيا من المراحل والانظمة التالية:

مرحلة رياض الأطفال

• هي مرحلة اختيارية يهتم بها القطاع الخاص، تبدأ من سن 4-5 سنوات، وتمتد على سنتين. وقد بلغ عدد رياض الأطفال 393 روضة، ما نسبته 8.4 في المائة من إجمالي المؤسسات التعليمية. كما بلغت نسبة الأسر التي لديها أطفال يدرسون في رياض الأطفال الخاصة حوالي 10.79 في المائة من إجمالي عدد الأسر.

مرحلة التعليم العام

• هي مرحلة إلزامية يشملها القطاع العام والخاص وتنقسم إلى مرحلتين هما: التعليم الأساسي والتعليم الثانوي، حيث يستهدف التعليم الأساسي الفئة العمرية (6-14 سنة) وينقسم التعليم الأساسي إلى شق التعليم الابتدائي وشق التعليم الإعدادي، ومدته 9 سنوات، ومنه ينتقل الطالب إلى التعليم الثانوي، الذي مدته 3 سنوات، ويستهدف الفئة العمرية (15-17 سنة).

مرحلة التعليم الجامعي

• تتكون هذه المرحلة من التعليم الجامعي والمعاهد العليا، للحصول على شهادة (الليسانس والبكالوريوس)، والتعليم العالي للحصول على (الماجستير والدكتوراه). وتعمل المعاهد العليا والجامعات تحت إشراف وزارة التعليم العالي، وقد وصل عدد الجامعات في هذه المرحلة إلى 27 جامعة عام 2023، ووصلت نسبة طلبة المرحلة الجامعية الأولى إلى ما يزيد عن 5 في المائة من إجمالي السكان حالياً.

مرحلة التعليم التقني والفني

• هو تعليم مجاني للجميع، ويُعدّ من أهم روافد مرحلتَي التعليم المتوسط والعالي؛ وهو نظام تعليمي وتربوي موحد ومستقل، ومفتوح بمختلف مستوياته، وأنماطه. وتعمل الدولة على تيسيره من خلال وزارة التعليم التقني والفني. ويتكون نظام التعليم التقني والفني والمهني من عدة مراحل هي: مرحلة التكوين الأساسي، والتدريب المهني - مرحلة التعليم الفني المتوسط - مرحلة التعليم التقني العالي - مرحلة الدراسات التقنية العليا. ويوجد حالياً حوالي 24 كلية للتقنية، و105 معاهد عليا تقنية في ليبيا.

2. التحديات

على الرغم مما شهده قطاع التعليم في ليبيا خلال العقود الماضية من اهتمام كبير تمثّل في القضاء على الأمية وزيادة أعداد الدارسين، والتوسع في إنشاء المدارس والمعاهد والجامعات، ما زلت التحديات تعيق وصول أبناء الفئات المعرّضة للمخاطر وذوي الإعاقة إلى التعليم الجيد والمنصف. كما تواجه هذه الفئات التهميش والإقصاء من خلال عدم تضمينهم في برامج وسياسات التعليم، فلا تزال الدولة الليبية عاجزة عن تأمين احتياجات الفئات المعرّضة للمخاطر في قطاع التعليم.

وفي هذا السياق، تفتقر أغلب الأسر الليبية المحدودة الدخل إلى القدرة المادية والكافية لتأمين التعليم الجيد لأبنائها في رياض الأطفال الخاصة. فنسبة الأسر التي يدرس أطفالها في رياض الأطفال الخاصة تبلغ 10.79 في المائة من إجمالي الأسر الليبية، وتشكل نسبة إنفاق الأسرة على رياض التعليم الخاصة ما نسبته 19.96 في المائة من إجمالي الإنفاق شهرياً³³. وتفتقر أغلب رياض الأطفال إلى وجود معلمين متخصصين وإلى تربية

خاصة بذوي الإعاقة، كما تفتقر المباني القائمة حالياً إلى المواصفات التي تتلاءم مع الخصائص الانفعالية والحركية لنمو الطفل، وفقاً لما نصّت عليه المادة 11 من قانون حماية الطفولة؛ فأغلب الرياض مشيّدة في مبانٍ مخصّصة أساساً للسكن. أُضيف إلى أن 6 في المائة من الأطفال من عمر 5 سنوات فما فوق يعانون من صعوبة في النظر، و4.3 في المائة يعانون من صعوبة المشي والصعود، ويحتاجون بالتالي إلى اهتمام ورعاية خاصة تفتقر إليها رياض الأطفال الخاصة³⁴.

وعلى الرغم من استفادة 43,199 تلميذاً في 108 مدارس في المنطقة الشرقية من برنامج التغذية في المدارس التابع لبرنامج التغذية العالمي، ما زالت غالبية الأطفال تعاني من سوء التغذية ومشاكل صحية طويلة الأمد. هذا ويُعتبر تلاميذ المنطقة الجنوبية في ليبيا من أكثر الأطفال الذي يعانون من سوء التغذية المدرسية، بنسبة 1 في المائة من معدل سوء التغذية، مما يؤثر على ضعف النمو المعرفي والعقلي في مرحلة التعليم المبكر³⁵.

هذا ويواجه أبناء الفئات المعرّضة للمخاطر من عوائق في ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة، تحول دون توفير احتياجاتهم، لا سيّما وأن نصف المدارس تطلب مزيداً من الكتب المدرسية ووسائل المساعدة البصريّة ومواد التدريس لتحسين البيئة التعليمية فيها. وهكذا ففي حين بلغ متوسط إنفاق الأسرة على التعليم في المدارس العامة 126.23 دينار، أي ما يشكل 4.08 في المائة من إجمالي إنفاقها، فقد بلغ الإنفاق على الأدوات المدرسية نسبة 79.71 في المائة من إجمالي إنفاقها. أُضيف إلى أن التلاميذ من ذوي الإعاقة يعانون من التهميش في كل المراحل التعليمية، حيث أخفقت الوزارات والإدارات المعنية بالتعليم في إدماجهم كما أخفقت في تطوير المناهج الدراسية وتغييرها المستمر بما يلائم المعايير التربوية الخاصة بجودة التعليم، وفي تأهيل الكوادر التعليمية وتدريبها وفق المناهج المستحدثة.

فضلاً عن ذلك، يُعتبر عدم قدرة أبناء الفئات المعرّضة للمخاطر من الالتحاق بمراكز التعليم والتدريب والتأهيل المهني الآيل إلى صقل مهاراتهم التحدي الأبرز، حيث لم يراعَ في توفّرها التوزيع الجغرافي الملائم، حتى يلتحق بها الجميع بسهولة وبسر. فأغلبها قائم في المدن فقط، وليس في القرى والأرياف البعيدة التي يصعب الوصول إليها، بسبب تهالك الطرق والاعتماد على النقل البري وشح المحروقات. فقد بلغت نسبة إنفاق الأسرة على النقل البري فقط حوالي 12.47 في المائة³⁶ من إجمالي إنفاقها على النقل.

بالإضافة إلى ذلك، يواجه أبناء الفئات المعرّضة للمخاطر صعوبة في الالتحاق بالتعليم الخاص في ليبيا، إذ أصبح عالي التكلفة بالنسبة للأسر الضعيفة والفقيرة وتلك المعرّضة للمخاطر التي لديها عدد كبير من الأبناء يدرسون في مختلف مراحل التعليم، لا سيّما وأنها تنفق على دورات التقوية، والدروس الخصوصية، والأدوات المدرسية أكثر من نصف ميزانيتها.

وجاء التركيز على التعليم الجامعي على حساب التعليم التقني والفني، فلم تُصرف المخصّصات المالية الكافية لتطوير هذا الأخير والاستفادة منه في تمكين الفئات المعرّضة للمخاطر في سوق العمل. وقد أمسى التدريب المهني والتقني حالياً غير مستقر من حيث الهيكلية والجهة المشرفة وتعثّر تنفيذ الخطط التطويرية له، وبذلك بات الإقبال عليه ضعيفاً جداً. كما أن نقص البيانات المتعلقة بهذا القطاع يؤكد عدم وجود خطط تطويرية له، على الرغم من اعتماد نسب مستهدفة للتعليم والتدريب المهني والتقني، بتوجيه نسبة 60 في المائة من الطلاب الملحقين بمرحلة التعليم الثانوي إلى مراكز التدريب المهنية المتوسطة، ونسبة 40 في المائة من الطلاب الحاصلين على الشهادة الثانوية إلى المعاهد المهنية العليا. إلا أن النسبة الفعلية الحالية للطلاب

الملتحقين بالمعاهد المهنية المتوسطة لا تزيد عن 18 في المائة من مجموع الطلاب في مرحلة التعليم الثانوي، ولا تزيد نسبة الملتحقين بالتعليم العالي في المعاهد المهنية عن 12 في المائة. أُضيف إلى ذلك افتقار الكليات التقنية إلى المختبرات والتجهيزات المخبرية الحديثة التي تحتاجها لاستحداث بعض التخصصات المطلوبة في سوق العمل؛ فجل الأجهزة قديمة تحتاج إلى تجديد وصيانة، ونسبة الاستفادة منها تصل إلى 30 في المائة³⁷.

وقد دفعت حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي إلى تهميش بعض المناطق والمدن وإقصائها عن الخطط المبرمجة لتطوير التعليم وتطبيق برامج وأنظمة جديدة تؤمّن حق التعليم الجيد للفئات المعرّضة للمخاطر، كحق النازحين في تمكينهم من التعليم الجيد، وحق المرأة في منحها فرصة التعليم في بعض التخصصات وترشيحها للمواقع القيادية داخل الجامعات، وحق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في التعليم والتوظيف داخل الجامعات، كما نصّ عليه القانون وقرار وزير التعليم رقم 441 لسنة 2020 في شأن تقرير حكم بالزامية تعليم الأشخاص ذوي الإعاقة. فضلاً عن ذلك، أصبحت منح الإيفاد إلى الخارج حكراً على فئات معيّنة لها نفوذ وسلطة في الدولة، وأقصيت منها الفئات المعرّضة للمخاطر لاستكمال الدراسة في ظل هذه الظروف.

وعليه، يُعدّ التهميش والتفاوت من أبرز التحديات التي تعيق عدالة التعليم والعدالة الاجتماعية في ليبيا، ويتمثل ذلك في الافتقار إلى وجود المدارس النموذجية، خصوصاً في المناطق الريفية التي عانت من النقص الحاد في خدمات التعليم، حيث أنه في 15 في المائة من المدارس، يضطر أكثر من 90 طالباً بين ذكور وإناث إلى استخدام مرحاض واحد. كما أن الحمامات الصالحة لا تتوفر إلا في 1 في المائة فقط من المدارس الحكومية، وتوفر أقل من 5 في المائة من المدارس احتياجات الطلبة من ذوي الإعاقة، وكذلك لا تتوفر المياه الصالحة للشرب إلا في 25 في المائة من المدارس العامة، وتقوم ثلث المدارس الحكومية على الطرق السريعة من دون أن تتواجد فيها ممرات آمنة. هذا ولا تزال بعض المدن تستعمل الفصول المتنقلة، كما يبلغ عدد مدارس الصفيح في ليبيا 385 مدرسة يتجاوز عمرها عشرات السنين في بعض المناطق المهمشة والمحرومة التي لم تشملها خطط وبرامج التنمية.

يبلغ متوسط إنفاق الأسرة على التعليم في المدارس العامة 4% من إجمالي إنفاقها



توفر أقل من 5% من المدارس احتياجات الطلبة من ذوي الإعاقة



لا تتوفر المياه الصالحة للشرب إلا في 25% من المدارس العامة



بالتوازي مع ذلك، ألحقت الحرب، منذ اندلاعها في العام 2011 في ليبيا، أضراراً جسيمة بالبنية الأساسية التعليمية، حيث دُمّر عدد كبير من المدارس وتضرر 40 في المائة منها. كما تمّ إغلاق عدد كبير منها على خلفية النزاعات المتواصلة بسبب تواجدها في أماكن الاشتباكات واستخدامها كمعتقلات وسجون خارج إطار القانون أو كمواقع ومعسكرات لإيواء المقاتلين وتخزين الأسلحة والذخائر. كما استُغل البعض منها في إيواء الأسر النازحة من مناطق النزاع. ويعاني العديد من المدارس من الانهيار وتهاكُ البنى الأساسية، وخصوصاً في المناطق الجنوبية والمنكوبة في تاورغاء نتيجة الحروب والكوارث الطبيعية. وفي درنة لا تزال 9 مدارس كانت تقدّم خدماتها لحوالي 4,500 طفل مغلقة، بينما تواجه المدارس التي أعيد فتحها مستويات عالية من الاكتظاظ³⁸.

تضرر 40% من المدارس جراء الحرب



وقد ترتب على ذلك تسرّب أعداد كبيرة من أبناء الأسر النازحة، حيث أثرت هذه النزاعات والحروب والكوارث الطبيعية والأزمات الاقتصادية المتلاحقة على نسبة كبيرة من الأطفال في الفئة العمرية 6-14 سنة، فأجبروا على النزوح والتهجير من منازلهم ومناطقهم، بعد تعرّض مدارسهم للضرر والإغلاق، وترك حوالي 200 ألف طفل مقاعد الدراسة³⁹. إضافة إلى ذلك، تركت الدراسة أعداد كبيرة من الطلاب في المرحلة الجامعية والتعليم التقني بسبب الظروف المعيشية والاقتصادية، ولا توجد إحصاءات محددة بخصوصهم.

السياسة: دعم فرص الفئات المعرّضة للمخاطر في الوصول إلى التعليم الجيد من منظور العدالة الاجتماعية استناداً إلى البرامج الأربعة التالية: (1) دعم المنظومة التعليمية وتطويرها؛ (2) وتوفير الخدمات التعليمية للمناطق المهمشة والمتضررة؛ (3) وإدماج الطلاب ذوي الإعاقة في المؤسسات التعليمية؛ (4) وتوفير الخدمات والاحتياجات التعليمية للطلاب من الفئات المعرّضة للمخاطر.

البرنامج الأول: دعم المنظومة التعليمية وتطويرها، وذلك عبر

أ. أنشطة قصيرة المدى

- إجراء مسوحات في كل المناطق لتحديد احتياجاتها من الخدمات التعليمية.
- توطين التعليم التقني والتدريب المهني في البلديات.
- توفير كافة المستلزمات التعليمية في جميع المراحل التعليمية بكافة المناطق.
- تطوير برامج وأنشطة مرحلة التعليم المبكر وتوسيع نطاقها في كل المناطق.
- تطبيق الشروط والمعايير المطلوبة في منح التراخيص، وتنظيم القطاع الخاص لتقديم تعليم جيد للجميع.
- إنشاء قاعدة بيانات تمكينيه شاملة لبيانات التعليم.
- مراجعة التشريعات القانونية المنظمة للتعليم وتطويرها لمواكبة التطورات.
- رفع مستوى الوعي المجتمعي حول أهمية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للتعليم.
- بناء الكوادر التدريسية والتدريبية وتنميتها في كافة المستويات التعليمية.
- دعم التوجّه نحو التعليم التقني والتدريب المهني، وتحديثه وتوفير الورش والمعدات اللازمة.

ب. أنشطة متوسطة المدى

- تحسين الجودة في كافة المؤسسات التعليمية وإعادة بناء الإدارة التعليمية وفق مواصفات عصرية.
- تحديث المناهج التعليمية في كل المراحل التعليمية.
- تطوير البنية الأساسية لرياض الأطفال، والمدارس، والمعاهد التقنية، والجامعات.
- تشجيع القطاع الخاص المحلي والأجنبي للاستثمار في التعليم التقني والفني.
- ومن منظور العدالة الاجتماعية، يجب أن يأخذ البرامج الأول بعين الاعتبار توفير تمويل كافٍ وعادل لجميع المدارس، بما في ذلك المدارس العامة والخاصة، لضمان توفير موارد كافية لتحسين البنية الأساسية، وتوظيف معلمين مؤهلين، وتوفير مواد تعليمية عالية الجودة، وتوفير برامج توجيه ودعم أكاديمي للطلاب الذين يحتاجون إلى مساعدة إضافية، بما في ذلك الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة والطلاب ذوي الظروف الاجتماعية الصعبة، على أن تتبنى المدارس
- والجامعات سياسات وبرامج تعزز التنوع والشمولية في بيئة التعلم، وتشجع على الاحترام المتبادل وفهم الثقافات المختلفة.
- كما يتطلب دعم المنظومة التعليمية وتطويرها الاستثمار في تحسين البنية الأساسية للمدارس، بما في ذلك توفير التكنولوجيا التعليمية الحديثة والموارد اللازمة للتعلم عن بُعد، وتوفير مساحات آمنة ومحفزة للتعلم، وتقديم برامج تدريب مستمرة ومتخصصة للمعلمين لتطوير مهاراتهم التعليمية، والتواصل مع جميع الطلاب بفعالية، بما في ذلك تقنيات التعلم النشط والتقييم الشامل، مترافقة مع التشجيع على المشاركة المجتمعية في عمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بالتعليم، بما في ذلك مشاركة أولياء الأمور والطلاب والمعلمين والجمعيات المحلية في تحديد الأولويات وتقديم المقترحات. كما يجب أن تسعى المنظومة التعليمية إلى توفير فرص متساوية لجميع الطلاب لتطوير مهاراتهم واكتساب المعرفة، مع التركيز على تقديم الدعم اللازم للطلاب من الفئات المهمشة والمعرضة للمخاطر.

البرنامج الثاني: توفير الخدمات التعليمية للمناطق المهمشة والمتضررة من خلال الأنشطة المقترحة

أ. أنشطة قصيرة المدى

- إجراء دراسات نوعية وكمية لتحديد المناطق المهمشة واحتياجاتها التعليمية.
- مراجعة التشريعات الصادرة ومعالجة أوجه القصور في ما يتعلق بحقوق المناطق المهمشة والمتضررة.
- توفير الدعم النفسي والاجتماعي للطلاب المعرضين للمخاطر في المناطق المنكوبة والمتضررة.
- رفع قدرات المؤسسات التعليمية في المناطق المهمشة والمتضررة من النزاعات والكوارث الطبيعية.
- إطلاق مبادرات لتشجيع القطاع الخاص والشركات على تدريب النازحين وتعليمهم مجاناً.
- تقديم مخصصات استثمارية إضافية لدعم العملية التعليمية في المدن المهمشة والمنكوبة والمهجّرة.
- زيادة استيعاب مدارس التعليم المبكر والعام لتشمل جميع الفئات المعرضة للمخاطر في هذه المناطق.
- توفير التعليم الجامعي والتقني والفني الكفوء في المناطق المهمشة، وللجميع دون تمييز.

ب. أنشطة متوسطة المدى

- بناء مدارس نموذجية بديلة عن مدارس الصفيح والفصول المتنقلة.
- تحفيز القطاع الخاص للاستثمار في الأنشطة التعليمية في هذه المناطق.
- توجيه المنح الدراسية نحو أبناء المناطق المهمشة والنازحين من الفئات التي تعاني من أوضاع الحرمان.
- أما بالنسبة للبرنامج الثاني، فينبغي توجيه الموارد المالية والموارد البشرية إلى المناطق المهمشة والمتضررة، بما في ذلك زيادة التمويل الحكومي للمدارس في هذه المناطق وتوفير الموارد الإضافية لتحسين جودة التعليم، على أن يترافق ذلك مع تحسين البنية الأساسية التعليمية في المناطق المهمشة، بما في ذلك بناء المدارس وترميمها وتوفير التجهيزات اللازمة والتكنولوجيا الحديثة. كما يجب توفير خدمات النقل المدرسي المجانية
- أو المعقولة التكلفة للطلاب في المناطق النائية، حيث قد تكون المدارس بعيدة عن منازلهم، وكذلك توفير الوصول إلى التكنولوجيا والإنترنت في المدارس والمنازل في المناطق المهمشة، لتعزيز التعلم عن بُعد والفرص التعليمية عبر الإنترنت. ويجب أن يترافق ذلك مع تشجيع المشاركة المجتمعية في عمليات اتخاذ القرار في المدارس والمناطق التعليمية، مما يمكنها من تحديد احتياجاتها الخاصة وتوجيه الجهود بشكل أفضل، وتوفير برامج دعم إضافية للطلاب الذين يواجهون تحديات خاصة، كذوي الاحتياجات الخاصة أو الذين يعانون من الفقر، لضمان حصولهم على فرص تعليمية عادلة.

البرنامج الثالث: إدماج الطلاب ذوي الإعاقة في المؤسسات التعليمية؛ من خلال الأنشطة التالية

أ. أنشطة قصيرة المدى

- مراجعة التشريعات النافذة في ما يتعلق بقبول الطلبة ذوي الإعاقة وإدماجهم في التعليم.
- القيام بدراسات نوعية تقييمية بشكل مستمر للخدمات التعليمية المقدمة لهم.
- إطلاق برامج توعوية لخلق اتجاهات إيجابية لدمجهم في التعليم.
- تهيئة الوسائل المساعدة وتوفيرها لذوي الإعاقة الحركية والبصرية والسمعية.
- تطوير خدمات الرعاية لذوي الإعاقة والمرافق والتسهيلات الخاصة بهم.
- توفير وسائل النقل المدرسية المهيأة لهم مجاناً أو بتكلفة رمزية.
- إشراك مؤسسات المجتمع المدني في دعم هذه الفئة وصون حقها في التعليم.
- تكوين شراكات مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية لتبني مبادرات تمكين ذوي الإعاقة للوصول لتعليم جيد.

ب. أنشطة متوسطة المدى

- تطوير مهارات مقدّمي الخدمات التعليمية لذوي الإعاقة.
- إعادة تأهيل ذوي الإعاقة المتسربين من الدراسة.
- تحقيق الموازنة بين المناهج الدراسية الحديثة ونظام وطرق تقييم مناسبة للطلاب ذوي الإعاقة.
- تمكينهم من التعليم في كافة مراحل ومؤسسات التعليم.

البرنامج الرابع: توفير الخدمات والاحتياجات التعليمية للطلاب من الفئات المعرضة للمخاطر، عبر الأنشطة المقترحة التالية

أ. أنشطة قصيرة المدى

- القيام بدراسات وأبحاث مستمرة لتوفير قاعدة بيانات عن نسب التسرب من التعليم وأسبابه.
- دعم برامج التغذية المتكاملة في المدارس لجميع الطلاب، دون تمييز.
- تمكين أبناء الأسر النازحة من الالتحاق بالدراسة في كافة المراحل التعليمية، في مناطق إقامتهم الجديدة.
- إجراء دراسات لتحديد أوجه القصور في المناهج، وتطويرها لتلائم خصائص جميع الفئات.
- توفير الاحتياجات التعليمية والتدريبية والدعم الكافي لتأمين احتياجات أبناء الأسر الضعيفة والمحتاجة.

ب. أنشطة متوسطة المدى

- بناء مدارس نموذجية بديلة لمدارس الصفيح والفصول المتنقلة.

والبشرية بشكل عادل لدعم احتياجات هؤلاء الطلاب، مع توجيه الجهود والموارد نحو المناطق التي تعاني من التهميش والفقر. كما يجب تشجيع التواصل والتعاون بين المدارس وأولياء الأمور والمجتمع المحلي والجهات الحكومية وغير الحكومية، من أجل تحديد الاحتياجات وتوفير الدعم والموارد بشكل فعال، وتقديم الدعم الفردي والتكيف لكل طالب وفقاً لاحتياجاته الفردية، سواء كان ذلك من خلال توفير خدمات الدعم الأكاديمي أو الدعم النفسي أو الدعم الاجتماعي، مترافقاً مع تشجيع الانخراط الاجتماعي والثقافي لجميع الطلاب في المدرسة، بمن فيهم الطلاب ذوي الإعاقة وأولئك المعرّضين للمخاطر، من خلال إقامة فعاليات متنوعة وداعمة للتفاعل والتعلم.

إعادة النظر في اعداد الكتاب المدرسي وطابعته وتوزيعه وفق معايير تناسب جميع الطلاب.

إتاحة فرص الوصول للتعليم التقني والتدريب المهني والتعليم الجامعي في المناطق البعيدة والمهمشة.

وضع برامج تدريبية وتأهيلية للمتسرّبين من مراحل التعليم المختلفة.

أما بالنسبة للبرنامجين الثالث والرابع، فالمطلوب توفير بنية أساسية ملائمة ومرافق مجهزة بالتقنيات المساعدة والتعديلات اللازمة لتلبية احتياجات الطلاب ذوي الإعاقة وأولئك المعرّضين للمخاطر، وتوفير التدريب المناسب للمعلمين حول كيفية التعامل مع احتياجاتهم، بما في ذلك تطوير استراتيجيات التدريس المتنوعة والمرنة، وتخصيص الموارد المالية



دال. المدخل الرابع

تغير المناخ والأمن الغذائي

يعاني العالم حالياً من تداعيات واسعة النطاق ومتعددة الأبعاد وأحياناً مدمّرة نتيجة للوتيرة المتزايدة للظواهر المناخية القصوى التي تنتج عنها في غالب الأحيان كوارث طبيعية، مثل الفيضانات، وموجات الحر والجفاف، وازدياد التصحر، وارتفاع مستوى سطح البحر، والنقص في مصادر المياه، وانتشار الأمراض الاستوائية والأمراض المنقولة. وهذه الظواهر تشكل تهديداً مباشراً للأمن المجتمعي وتؤثر على قدرة الأفراد والمجتمعات على التمتع الكامل والفعلي بالفرص المتساوية وبحقوقهم على مختلف المستويات وفي جميع المجالات بما في ذلك الحق في الحياة، والحق في الحصول على المياه الآمنة والصالحة للشرب وخدمات الصرف الصحي، والحق في السكن اللائق، والحق في الغذاء، والحق في الصحة والتعليم، والحق في العمل اللائق، والحق في تقرير المصير، والحق في الحماية من المخاطر.

يُعَدُّ التغيّر المناخي أحد أبرز تحديات العصر، لما له من آثار سلبية على مختلف القطاعات التنموية، ويُعتبر قطاع الإنتاج الغذائي والثروة الحيوانية والبحرية من أكثر القطاعات تأثراً بالتغيّرات المناخية، بسبب تزايد درجات الحرارة والجفاف وتدهور الأراضي والإجهاد المائي والتغيّرات الخطيرة في مستوى سطح

البحر وعمليات الانفراط الجماعي لمجموعات حيوانية ونباتية. كما يشكل تغيّر المناخ عائقاً لتحقيق العدالة الاجتماعية في ظل التفاوتات البارزة لآثاره على المجتمعات والأشخاص، والتي يقع عبؤها بشكل غير متناسب على الفئات المعرّضة للمخاطر مثل النساء والأطفال، والشباب، وكبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة، والعمال الوافدين والنازحين. وتتكد الدول خسائر في الأرواح وخسائر زراعية ومالية كبيرة نتيجة هذه الظواهر.

وتتصل العدالة الاجتماعية بالأمن الغذائي، من خلال النظر في التحديات الرئيسية التي تواجه الفئات المعرّضة للمخاطر في الحصول على الغذاء ونوع الدعم الذي قد يحتاجون إليه لتعزيز الوصول إلى الغذاء، كما تتصل العدالة الاجتماعية بالأمن الغذائي، بضمان حقوق صغار المزارعين والفلاحين، ولا سيّما النساء، إضافة إلى إرساء العدالة الغذائية، وتعزيز السيادات الغذائية باحترام النظم والثقافات. (المرفق 4) (لتعريف المفاهيم، حسب السياق الليبي).

1. الوضع العام في ليبيا

تمثل الصحراء في ليبيا نسبة 95 في المائة من أراضيها، و2 في المائة فقط من أراضيها صالحة للزراعة بسبب الظروف الجوية القاسية، وسوء نوعية التربة، ومحدودية الوصول إلى موارد المياه. هذا وتُعتبر المياه الجوفية المصدر الرئيسي لمياه الشرب والزراعة⁴⁰.

وتحتل ليبيا المرتبة 52 عالمياً في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وهذه المساهمة صغيرة جداً ولا تتلاءم مع التأثيرات المتوقعة لتغيّر المناخ. كما احتلت ليبيا المرتبة 80 في مؤشر مخاطر المناخ العالمي لعام 2021. هذا، وقد وقّعت ليبيا على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ في العام 1992، وصادقت عليها في حزيران/يونيو 1999، كما صادقت على بروتوكول كيوتو في العام 2006، ووقّعت على اتفاق باريس في 22 نيسان/أبريل 2016، وصادقت عليه في آب/أغسطس 2021. وتمّ تشكيل أول لجنة وطنية لتغيّر المناخ في العام 1998، تحت مسمى اللجنة الوطنية لتغيّر المناخ، وأعيد تشكيلها عدة مرات منذ ذلك الوقت، إلا أن ليبيا لم تخطّ بعد الخطوة الأولى لوضع برنامج وطني أو خطة وطنية بشأن تنسيق الجهود والتكامل بين المؤسسات المختلفة والمعنية بتغيّر المناخ، ولا سيّما المؤسسات المعنية بالحماية الاجتماعية.

في هذه الأثناء جفّ سد وادي كعام، الذي كان مصدراً رئيسياً للمياه والزراعة بسبب آثار تغيّر المناخ، مما أدى إلى تعطيل الأنشطة الزراعية، كما تسببت الفيضانات والسيول الشديدة في مدينة غات في شهر تموز/يوليو 2023 بأضرار واسعة النطاق وأجبرت الكثير من العائلات على إخلاء مساكنها، وأخيراً ضرب إعصار دانيال درنة والمناطق المجاورة من مناطق الجبل الأخضر يومي 9 و10 أيلول/سبتمبر 2023⁴¹.

ومن المتوقع أن تستمر الظواهر الطبيعية المتطرفة مثل موجات الحر والعواصف والفيضانات المفاجئة في التزايد في ليبيا، ولا شك أن مثل هذه الأحداث هي نتيجة مباشرة لتغيّر المناخ. ولم يسلط إعصار دانيال الضوء على الآثار المدمّرة لتغيّر المناخ فحسب، بل كشف أيضاً عن مدى تعرّض ليبيا للأحداث المتطرفة. وقد أدت الأمطار الغزيرة والفيضانات المفاجئة التي حصلت في العديد من المدن والبلدات إلى سقوط عدد كبير من الضحايا ونزوح واسع النطاق.

وفي الوقت نفسه، أدى الصراع الذي استمر لفترة طويلة إلى إضعاف قدرة ليبيا على التعامل مع المخاطر المناخية، وهنا برز الخلاف السياسي الداخلي كعامل مهم، ساهم إما في زيادة المخاطر أو في عدم القدرة على التصدي لها. أضف إلى ذلك، أن إدارة أخطار الكوارث في ليبيا مجزأة والبنية الأساسية لسدودها هشة وأنظمة التنبؤ بالإنذار المبكر تعاني من قصور. ويؤدي الافتقار إلى آليات التنسيق الفعالة والحوكمة الجيدة والمتسقة عبر القطاعات، فضلاً عن غياب استراتيجيات الاستجابة الملائمة، إلى تفاقم عدم القدرة على التعامل مع الوقاية من الكوارث وإدارة المخاطر.

وفي هذا السياق، تعاني ليبيا أيضاً من عدم وجود كوادر بشرية مؤهلة بالدرجة الكافية والعدد الكافي لمواجهة التغير المناخي⁴²، وبالتالي من الضروري العمل على تطوير كفاءات الكوادر عبر تنظيم دورات تدريبية نوعية تساهم في تعزيز قدرتهم على الاستجابة لمواجهة التحديات التي يفرضها تغير المناخ من خلال رسم خطط مستقبلية قابلة للتطبيق وإيجاد السبل الكفيلة بتخفيف آثاره على القطاعات الحيوية مثل الزراعة والمياه.

وتشكل الظواهر المناخية تهديدات كبيرة للفئات الضعيفة داخل ليبيا (النساء، والأطفال، والشباب، والأشخاص ذوي الإعاقة، وكبار السن، سواهم) الذين غالباً ما يقيمون في مساكن غير رسمية أو في مناطق نائية ذات بنى أساسية ضعيفة وخدمات أساسية محدودة. وفي أثناء الظواهر الجوية البالغة الشدة، تصبح هذه المجتمعات المحلية شديدة الضعف وأكثر عرضة للتشرد وفقدان سبل العيش، فضلاً عن خطر التعرض للأذى أو الإصابة بالأمراض.

وتزداد أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية تفاقمًا بسبب تغير المناخ، وكثيراً ما تواجه الفئات المذكورة آنفاً من السكان الليبيين تحديات في التكيف مع الظروف البيئية المتغيرة بسبب عدم كفاية مواردها وقدراتها المحدودة. ونتيجة لذلك، لا تزال هذه الفئات تعاني من الإهمال وتقع في نمط متكرر من التهميش والإقصاء والفقر، كما تواجه محدودية الفرص التعليمية، وانعدام خدمات الرعاية الصحية، وتناقص الآفاق الاقتصادية.

هذا وتشمل تداعيات تغير المناخ في ليبيا مجموعة من المخاطر الصحية إضافة إلى انتشار الأمراض المنقولة. وتعتبر الفئات المعرضة للمخاطر التي تعاني من ندرة فرص الحصول على الرعاية الصحية وتعيش في ظل أوضاع معيشية سيئة، أكثر عرضة للإصابة بأمراض مثل الملاريا والأمراض المنقولة بالمياه. وفي ظل نظم الرعاية الصحية المثقلة بالأعباء والموارد الضئيلة اللازمة للعناية بأي مرض، تتحمل المجتمعات المحلية المهمة وطأة أي تهديدات ذات صلة بالصحة.

خلافًا للقطاعات الأخرى مثل الصناعة والخدمات، يرتبط قطاع الزراعة مباشرة بطبيعة الأرض والمناخ والمياه. وتعتبر ندرة المياه الناجمة عن الخصائص الطبوغرافية لليبيا من أبرز العوائق أمام تطوير قطاع الزراعة، خاصة وأن التربة تتأثر بشكل كبير بالمناخ الجاف وطبيعة الأرض. وتؤدي الزيادة في معدلات التبخر الناجمة عن ارتفاع درجات الحرارة إلى تفاقم نقص حاد بالفعل في المياه. ونتيجة لذلك، يواجه المزارعون والمنتجون الزراعيون، الذين غالباً ما يكونون جزءاً من مجتمعات محلية مهمشة، عوائق كبيرة في الحفاظ على الزراعة بصفقتها المصدر الرئيسي لسبل عيشهم، خاصة في ظل النقص المتواصل للأراضي الصالحة للزراعة. كما يتأثر إنتاج الأغذية تأثراً سلبياً بالأنماط المناخية المتغيرة، التي تؤدي إلى انخفاض الناتج الزراعي وزيادة التعرض للتفيليات والأمراض.

وعليه، تتحمل المجتمعات الريفية والأسر المنخفضة الدخل، من بين فئات ضعيفة أخرى، عبء هذه الصعوبات. وتتفاقم أيضاً أوجه القصور في التغذية، ولا سيما بين الأطفال والحوامل، نتيجة لانعدام الأمن الغذائي.

هذا وقد تمّ تطوير التشريعات والسياسات النافذة في مجال المياه، لا سيما وأن ليبيا تعتمد على المياه الجوفية بشكل كبير، وهي تمثل أكثر من 74 في المائة من المياه المستخدمة. وتمّ إصدار العديد من التشريعات المتعلقة بالزراعة والتي تتعلق بشكل مباشر أو غير مباشرة بالمحافظة على المياه، وأهمها القانون رقم 15 لسنة 2023 بشأن حماية البيئة وتحسينها، والقانون رقم 5 لسنة 1993 بشأن حماية المزارع والغابات، والقانون رقم 15 لسنة 1992 بشأن حماية الأراضي الزراعية من التشريعات الرئيسية في حماية المياه والأراضي الزراعية⁴³.

إن ضمان الأمن الغذائي يتطلب ثلاثة عناصر أساسية هي الحق في الغذاء، والعدالة الغذائية والسيادة الغذائية. ويُعتبر الحق في الغذاء أحد حقوق الإنسان الأساسية، وهو مرتبط بحصول الناس على الغذاء بكرامة. أما تحقيق العدالة الغذائية فيتطلب إنشاء منظومة غذائية قادرة على مواجهة الحواجز الهيكلية وقائمة على مبادئ الشمولية، والعدل، والإنصاف، والاستدامة. ويتمحور نهج السيادة الغذائية حول الإنسان حيث تكون سلطة إدارة المنظومة الغذائية في يد المزارعين الذين يعتبرون أن الزراعة ليست وسيلة لإنتاج الغذاء وكسب العيش الكريم فقط، بل هي أسلوب حياة لا تُعتبر الغذاء مجرد سلعة⁴⁴.

إن الاقتصاد الليبي اقتصاد ريعي، يعتمد بشكل أساسي على عائدات النفط. وعلى الرغم من أن قطاع الزراعة في ليبيا يُعتبر ثاني أكبر قطاع، ويساهم بشكل أساسي في توفير الغذاء، وبالأخص الحبوب وجزء من المواد الضرورية للتصنيع، لا يلبي الإنتاج المحلي الاحتياجات الوطنية، فيتمّ استيراد معظم المواد الغذائية. ويرتبط قطاع الزراعة بشكل وثيق بتوفير حياة لائقة للأفراد كما يشكل هذا القطاع مصدر دخل لشريحة واسعة من المواطنين تقدر بحوالي 25 في المائة من إجمالي السكان ولا سيما في المناطق الريفية. وتعتمد نحو 75,000 أسرة على النشاط الزراعي كمصدر رئيسي للدخل المباشر في 75,000 حيازة زراعية، في حين تشكل مصدراً غير مباشر للدخل لدى حوالي 150,000 أسرة، إضافة إلى نحو 20,000 أسرة تعتمد في دخلها على الأنشطة المرتبطة بتربية الحيوانات والدواجن. وعلاوة على ذلك، تعتمد حوالي 10,000 أسرة في دخلها على الأعمال والأنشطة المكملّة والمعاونة لهذا القطاع⁴⁵. ولكن التحديات التي يواجهها هذا القطاع يجعل من المزارعين الليبيين، وخاصة الصغار منهم، أكثر عرضة للصدمات والفقر وانعدام الأمن.

يشكل القطاع الزراعي مصدر دخل لـ 25% من السكان في المناطق الريفية



لقد أولت ليبيا اهتماماً بمجال التعاونيات الزراعية التي تكمن أهمية دورها في تعزيز العدالة الاجتماعية، من خلال مساهمتها في الحد من الفقر وعدم المساواة، كما تؤدي دوراً حاسماً في تحقيق الأمن الغذائي، وكذلك تحقيق التنمية الريفية المستدامة خلال الفترة 1963-2010. وقد بلغت أعداد التعاونيات الزراعية 800 تعاونية تعمل وفقاً للقانون رقم 46 لسنة 1971⁴⁶.

2. التحديات

تُعَدُّ الفئات المعرضة للمخاطر في ليبيا، ولا سيّما الأسر الفقيرة التي تعيش في المناطق غير الآمنة، والمعرضة للفيضانات والسيول والجفاف، الأكثر تضرراً من التغيرات المناخية. وتفتقر هذه الفئات إلى الإمكانيات المتاحة لغيرها من أجل التكيف. فعلى سبيل المثال، تسببت عاصفة دنيال يومي 9 و10 أيلول/سبتمبر 2023 بأضرار جسيمة في الأرواح وبخسائر مادية واقتصادية للسكان، ونزوح أكثر من 42,000 شخص من منازلهم التي جرفت السيول، وتدمير البنية الأساسية والمرافق الصحية ومرافق الخدمات والطرق والجسور⁴⁷.

وفي الوقت الحاضر، تواجه ليبيا تحدياً كبيراً يتعلق بندرة المياه، ومن المتوقع أن يستمر ذلك ما لم يتم تنفيذ تدابير واسعة النطاق. وما زالت ليبيا تُعتبر من أكثر المناطق انعداماً للأمن المائي على الصعيد العالمي، خاصة وأنها تعاني من الإجهاد المائي. إن الندرة في المياه النظيفة والعذبة، ولا سيّما في المناطق الساحلية، تستلزم استكشاف مصادر مياه بديلة من أجل تلبية احتياجات المواطنين والتعويض عن استنزاف المياه الجوفية. وعليه، فإن تفاقم المشكلة يهدد الحق في الحصول على المياه ويزيد حجم الفجوة بين إمدادات المياه والطلب عليها، لا سيّما وأن الاحتياجات المائية لتحقيق اكتفاء ذاتي من الغذاء بنسبة 100 في المائة عالية جداً، وتصل إلى 7 أضعاف الموارد المائية المتاحة سنة 2030⁴⁸.

وفي سياق التأثيرات السلبية للتغير المناخي، يُعتبر كل من القطاع الزراعي والثروة الحيوانية والأمن الغذائي من أكثر القطاعات تأثراً بالتغيرات المناخية، حيث تكبّد صغار المزارعين والفلاحين في منطقة الجبل الأخضر جراء عاصفة دانيال خسائر فادحة في المحاصيل، ونفوق أكثر من 40 في المائة⁴⁹ من الثروة الحيوانية، إضافة إلى ظهور الأوبئة والأمراض بسبب تراكم المياه وتعفن الماشية، وبالتالي زيادة التفاوت الاجتماعي وعدم المساواة، ما لم تتدخل الدولة للتعويض على هذه الفئات.

هذا وتفتقر المؤسسات المعنية بالحماية الاجتماعية في ليبيا إلى التشريعات والبرامج التي تكفل حماية الجميع من التأثيرات السلبية للتغير المناخي، ولا سيّما الفئات المعرضة للمخاطر والأسر الفقيرة. فعلى سبيل المثال، لا تشمل خطط وبرامج الحماية الاجتماعية المزارعين الفقراء، ولا تراعي إرساء العدالة الاجتماعية، ولا يستفيد المزارعون من الضمان الاجتماعي، ولا من برامج التأمين الاجتماعي القائمة على الاشتراكات، وهذا يعيق استدامة مصادر الدخل لهذه الفئة. كما يواجه صغار المزارعين والفلاحين صعوبة في الحصول على القروض ولا سيّما النساء المزارعات، خصوصاً وأن المصرف الزراعي الذي يُعَدُّ المصدر الرئيسي لتمويل الأنشطة الزراعية متوقف منذ العام 2010، ولم يقدم أي قروض.

وتعاني المنظومة الغذائية في ليبيا من قصور واضح، حيث إن الوضع الغذائي هش ويتأثر بالصدمات المفاجئة والنزاعات والحروب، إذ تواجه 13 في المائة من الأسر الليبية انعدام الأمن الغذائي، وقد تركزت النسبة الأكبر في الجنوب حيث يعاني 27 في المائة من سكان هذه المنطقة من انعدام الأمن الغذائي. بالإضافة إلى ذلك، تواجه 22 في المائة من الأسر النازحة داخلياً انعدام الأمن الغذائي⁵⁰.

تواجه 13% من الأسر الليبية انعدام الأمن الغذائي

يعاني 27% من سكان الجنوب من انعدام الأمن الغذائي

تواجه 22% من الأسر النازحة داخلياً انعدام الأمن الغذائي



هذا وتعتمد المناطق الريفية والصغيرة على النشاط الزراعي والفلاحي والذي يتيح مجالاً واسعاً من المشاركة النسائية. ويصل معدل مشاركة النساء إلى حوالي 40 في المائة⁵¹ كركن أساسي من أركان المنظومة الغذائية المستدامة في ليبيا، إلا أنهم يعانون من الكثير من الصعوبات، فغالباً ما تكون النساء الفلاحات ربّات أسر يتحملن لوحدهن مسؤولية إعالة أفراد العائلة، مما يجعلهن من الأكثر عرضة للضرر والتأثر بالصدمات المفاجئة، والنزاعات والحروب، وهذا ما يعيق تحقيق الإنصاف والحق في الغذاء، وإرساء العدالة الاجتماعية. كما تُستبعد النساء في المناطق الريفية من المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة الموارد الزراعية، وهذا يعوق سيادتهن الغذائية.

وتُعتبر ليبيا من الدول التي تعاني من التبعية الغذائية، إذ لا تزال فاتورة الاستيراد تمتص جزءاً كبيراً من مداخيلها من العملة الصعبة، وقد أصبحت مسألة تحقيق السيادة الغذائية ضرورة في ظل التحديات الكبيرة التي تواجه ليبيا، ولا سيما المناخية منها.

كما يوجد قصور في توفير الدعم والإرشاد لصغار المزارعين والفلاحين بسبب توقف منظومة التعاونيات الزراعية في ليبيا عقب العام 2011، مما يعيق حصولهم على الموارد الزراعية والتكنولوجيا الميسورة التكلفة، والأعلاف وغيرها من الموارد اللازمة، والمعززة للإنتاج الزراعي، لا سيما أن الفقر يحول في المناطق الريفية دون الاستفادة من الأراضي والموارد الزراعية.

السياسة: إدماج التدابير المتعلقة بمواجهة التغيّر المناخي والأمن الغذائي ضمن برامج وخطط الحماية الاجتماعية.

البرنامج الأول: إدراج آثار تغيّر المناخ على الفئات المعرّضة للمخاطر ضمن سياسات وخطط وبرامج الحماية الاجتماعية، وهذا ما يتطلب نهجاً شاملاً يركز على تحديد الاحتياجات الفعلية لهذه الفئات وتوجيه الجهود نحو توفير الدعم والحماية بشكل فعال ومنصف. ويتّسم ذلك عبر إجراء تحليل شامل لهذه الفئات وتحديد آثار تغيّر المناخ عليها، بما في ذلك الفقراء، والمهمشين، والنازحين، والمسنين، والأطفال. كما يجب تحديد المناطق الأكثر تأثراً بالتغيّرات المناخية وتوجيه الجهود والموارد إليها بشكل خاص، وتطوير سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية التي توفر الدعم اللازم للفئات المعرّضة للمخاطر كي تتكيّف مع آثار تغيّر المناخ، مثل الدعم المالي، والمساعدة في الإجلاء، والتأمين الصحي. ويتطلب ذلك أيضاً، تعزيز مرونة الأنظمة الاجتماعية لتكييفها مع تغيّرات المناخ، مثل تحسين نظم التحذير المبكر وتعزيز الاستجابة الطارئة في حالات الكوارث الطبيعية، على أن تشمل عمليات التخطيط والتنفيذ لبرامج الحماية الاجتماعية مشاركة الفئات المعرّضة للمخاطر والمجتمعات المحلية بشكل شامل، لضمان توجيه الجهود على نحو يلبي احتياجاتها الفعلية، مترافقة مع توفير التدريب والتعليم لهذه الفئات حول كيفية التكيف مع تغيّرات المناخ وتحسين مهارات التعامل مع الكوارث الطبيعية والظروف البيئية المتغيرة. والمطلوب أيضاً أن تركز السياسات والبرامج الاجتماعية على تعزيز العدالة البيئية وتخفيف الضغط على البيئة، مما يساهم في تقليل آثار تغيّر المناخ على الفئات المعرّضة للمخاطر بشكل عام.

وفيما يلي الأنشطة المقترحة:

أ. أنشطة قصيرة المدى

- إعداد خطط وطنية عابرة للقطاعات ومتسقة للاستجابة للكوارث والصدمات، ولا سيّما على مستوى مؤسسات الحماية والرعاية الاجتماعية للتخفيف من آثار تغيّر المناخ.
- تطوير منظومة التشريعات القانونية للحماية الاجتماعية، للاستجابة لآثار تغيّر المناخ.
- تفعيل المسؤولية الاجتماعية للجميع تجاه البيئة وتغيّر المناخ.
- وضع برامج وخطط للحماية الاجتماعية الشاملة من الأضرار الناتجة عن التغيّر المناخي التي تلحق بالفئات المعرّضة للمخاطر.
- رفع قدرات المؤسسات الرسمية المعنية بالحماية الاجتماعية للتصدي للمخاطر الناجمة من تغيّر المناخ.
- تطوير ورفع القدرات البشرية المعنية بالتعامل بملف مواجهة آثار التغيّر المناخي.
- تحفيز القطاع الخاص للانخراط في برامج الحماية الاجتماعية المستهدفة أضرار التغيّر المناخي.

ب. أنشطة متوسطة المدى

- حشد وتوفير التمويل الكافي المستدام لتغطية الأضرار الناجمة من التغيّر المناخي.
- وضع آليات ضامنة لتوفير فرص العمل البديلة للمتضررين من التغيّر المناخي.

البرنامج الثاني: تعزيز الوصول إلى الغذاء، وإرساء العدالة الغذائية والسيادة الغذائية، عبر توافر الغذاء الصحي والمغذي بأسعار معقولة وبأماكن ملائمة في المجتمعات المحلية، مع التركيز على توفير الخيارات الغذائية الصحية في المناطق ذات الدخل المنخفض، وتعزيز الوصول إلى الغذاء من خلال دعم الزراعة المحلية والاستثمار في الممارسات الزراعية المستدامة، مما يقلل من الاعتماد على واردات الغذاء ويعزز الاستقلالية الغذائية. كما يجب توفير التوعية والتثقيف بشأن التغذية السليمة وكيفية تحضير الطعام الصحي وتناوله، مع التركيز على التثقيف في المجتمعات ذات الاحتياجات الخاصة والفئات المعرضة للمخاطر، وتشجيع المشاركة الفعالة للمجتمعات المحلية والفئات المتضررة في صنع القرارات المتعلقة بالغذاء والزراعة والسياسات الغذائية، مما يساهم في تحسين العدالة الغذائية. كما يجب توفير الدعم المادي والموارد للفئات المعرضة للمخاطر والجوع، مثل برامج المساعدة الغذائية والتغذية للأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة، بالإضافة إلى اتخاذ إجراءات للحد من الهدر الغذائي في كافة مراحل سلسلة الإمداد، بما فيها الإنتاج والتوزيع والتخزين واستهلاك الغذاء، مما يساهم في تحقيق العدالة الغذائية.

وفيما يلي الأنشطة المقترحة:

أ. أنشطة قصيرة المدى

- تطوير التشريعات الوطنية القائمة لتعزيز الترابط بين الحق في الغذاء والعدالة الغذائية والسيادة الغذائية.
- إدماج صغار المزارعين والفلاحين والصيادين في إدارة المنظومة الزراعية.
- تفعيل وتطوير منظومة التعاونيات الزراعية والبحرية، وتوسيع دور المحليات في دعمها.
- اعتماد نهج كامل لتحقيق المساواة بين الجنسين لتمكين النساء في القطاع الزراعي.
- توسيع تغطية الحماية الاجتماعية الشاملة لصغار المزارعين والفلاحين والصيادين.
- وضع آليات مرتبطة بحماية الزراعات والمنتجات التقليدية.

ب. أنشطة متوسطة المدى

- توجيه الاستثمارات نحو الأيكولوجيا الزراعية وتقنيات توفير المياه.
- وضع برامج وخطط للتخفيف من المخاطر والكوارث المفاجئة على المزارعين.



هـ. المدخل الخامس الإدماج الاقتصادي

تأتي العدالة الاجتماعية في صلب أهداف التنمية المستدامة 2030، باعتبارها الضامن لتحسين الأداء الاجتماعي والاقتصادي ورسم مسارات أكثر استدامة للتنمية، حيث تعمل على تحقيق المساواة بين جميع افراد المجتمع دون تمييز. هذا ويعزز الإدماج الاقتصادي في المجتمع الحماية الاجتماعية والاقتصادية للفئات المعرّضة للمخاطر الأكثر تضرراً، ويرتبط بشكل مباشر بمبادئ العدالة الاجتماعية في مسألة توزيع الثروة، وإتاحة فرص العمل، وتحسين المستوى المعيشي، والتقليل من الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين المواطنين.

وتعمل سياسات وبرامج الإدماج على تمكين الفئات المعرّضة للمخاطر من المشاركة في النشاط الاقتصادي من خلال الوصول المستدام وتوفير العمل اللائق وفقاً للهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة، وتأمين زيادة مستويات الدخل، وانخفاض نسبة الفقر، وتحسين مستوى المعيشة وتقليل التفاوت في توزيع الدخل بين شرائح المجتمع، بما يمكن هذه الفئات من الحصول على المتطلبات الأساسية المتمثلة في الغذاء، والسكن، والتعليم، والصحة. وعليه، يساهم الإدماج الاقتصادي الفعّال في تعزيز فرص المشاركة الاقتصادية ورفع مستويات الإنتاجية والنمو الاقتصادي، مما يدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، خاصة في المناطق الفقيرة والنائية المهمشة. (المرفق 5) (لتعريف المفاهيم، حسب السياق الليبي).

1. الإطار الاقتصادي

تتخزن ليبيا بالعديد من الموارد الطبيعية المتنوعة، إلا أنها تعتمد في اقتصادها على تصدير النفط ولم تعمل على استثمار الإيرادات والاستفادة منه في تنوع الاقتصاد الوطني وخلق تنمية مكانية وبشرية للسكان وخاصة الفئات المعرّضة للمخاطر من الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة وتوفير فرص عمل لهم وتحسين اوضاعهم المعيشية مما يساعد في القضاء على الفقر والبطالة.

وتستند الأنشطة الاقتصادية والتجارية والهوية الاقتصادية على أحكام القانون رقم 23 لسنة 2010 بشأن النشاط التجاري، وينظم قانون رقم 9 لسنة 2010 بشأن تشجيع الاستثمار الجوانب المتعلقة بالاستثمار الخاص. وتُعَدُّ ضريبة الدخل من أهم الضرائب المباشرة، والأكثر أهمية في الهيكل الضريبي في ليبيا لأن لها الحصة الأكبر من الإيرادات الضريبية، إذ تصل إلى 75 في المائة⁵². وقد انصبَّ اهتمام الحكومة بشكل واضح على الضريبة المباشرة على الدخل فقد عدّلت قانون ضريبة الدخل رقم 64 لسنة 1973 الذي ظل معمولاً به 30 عاماً. ومع التغيرات في الاقتصاد الوطني، صدر القانون رقم 11 لسنة 2004 بشأن ضريبة الدخل ثم عدّل مرة أخرى

بإصدار القانون رقم 7 لسنة 2010، كما كُرِّست أحكام القانون رقم 12 الصادر في العام 2010 علاقات العمل والحق في العمل والجوانب التنظيمية للاستخدام؛ فالعمل في ليبيا حق لكل المواطنين، ذكوراً وإناًاً وواجب عليهم، يقوم على مبدأ المساواة في الاستخدام فيما بينهم أو بينهم وبين غيرهم من الأجانب المقيمين بليبيا إقامة قانونية، ويحرّم تحريماً باتاً الجبر والسخرة ومظاهر الظلم والاستغلال، ويكون شغل الوظائف على أساس مبدأ الكفاءة والجدارة والمقدرة والاستحقاق، ويعتمد الاختيار على مبدأ النزاهة والشفافية والعدالة ويحرّم المحاباة أو التمييز بسبب الانتماء النقابي أو الأصل الاجتماعي أو أية روابط تمييزية أخرى.

2. التحديات

أثّرت الأزمات والظروف التي مرّ بها الاقتصاد الليبي عقب العام 2011 سلباً على القطاع العائلي، حيث تدهورت الأوضاع والظروف الاقتصادية بسبب تداعيات الأحداث والصراعات والأزمات التي مرت بها ليبيا، مما ترك آثاره على الحالة الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين الليبيين، خاصة الفئات الأكثر ضعفاً واحتياجاً كشرحية الأشخاص ذوي الإعاقة والأيتام والأرامل وقطاع واسع من الموظفين في القطاع العام. واتسعت الفجوة وازدادت الفوارق الاقتصادية بين الفئات والمناطق، وارتفعت معدلات الفقر والبطالة.

ولقد تراجع نتيجة لذلك نصيب الفرد من الدخل الإجمالي بين سنتي 2011-2023 بنسبة 50 في المائة⁵³ مسبباً انخفاضاً في القدرة الشرائية لذوي الدخل المحدود عموماً وبالتحديد للفئة العاملة في القطاع العام، والفئات الأخرى التي ليس لديها أي مصدر دخل. وبحسب النتائج الأولية للمسح الشامل للدخل والإنفاق الأسري 2022-2023⁵⁴، فإن نسبة الإنفاق على السلع الأساسية تشكل 40 في المائة من الدخل، بسبب الانخفاض في الدخل نتيجة لموجة التضخم غير المسبوقة في الاقتصاد الليبي، وارتفاع أسعار المواد الغذائية، إضافة إلى ارتفاع قيمة الخدمات الصحية. يضاف إلى ذلك تغيير سعر الصرف، مما أدى إلى تدني قيمة الدينار الليبي مقابل العملات الرئيسية خاصة الدولار، حيث يعادل أقل مرتب تقريباً 100 دولار شهرياً لأصحاب المعاشات الأساسية والمتقاعدين⁵⁵.

ويهدف المؤشر الوطني للفقر المتعدّد الأبعاد الخاص بليبيا إلى رصد الأنشطة الإنسانية والتنموية مع متابعة التقدّم المُحرَز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، التي ارتكزت على أربعة أبعاد ذات صلة بالسياق الليبي وهي العمل والتعليم والصحة ومستوى المعيشة.

تراجع نصيب الفرد من الدخل الإجمالي بين سنتي

2011 - 2023 بنسبة 50%

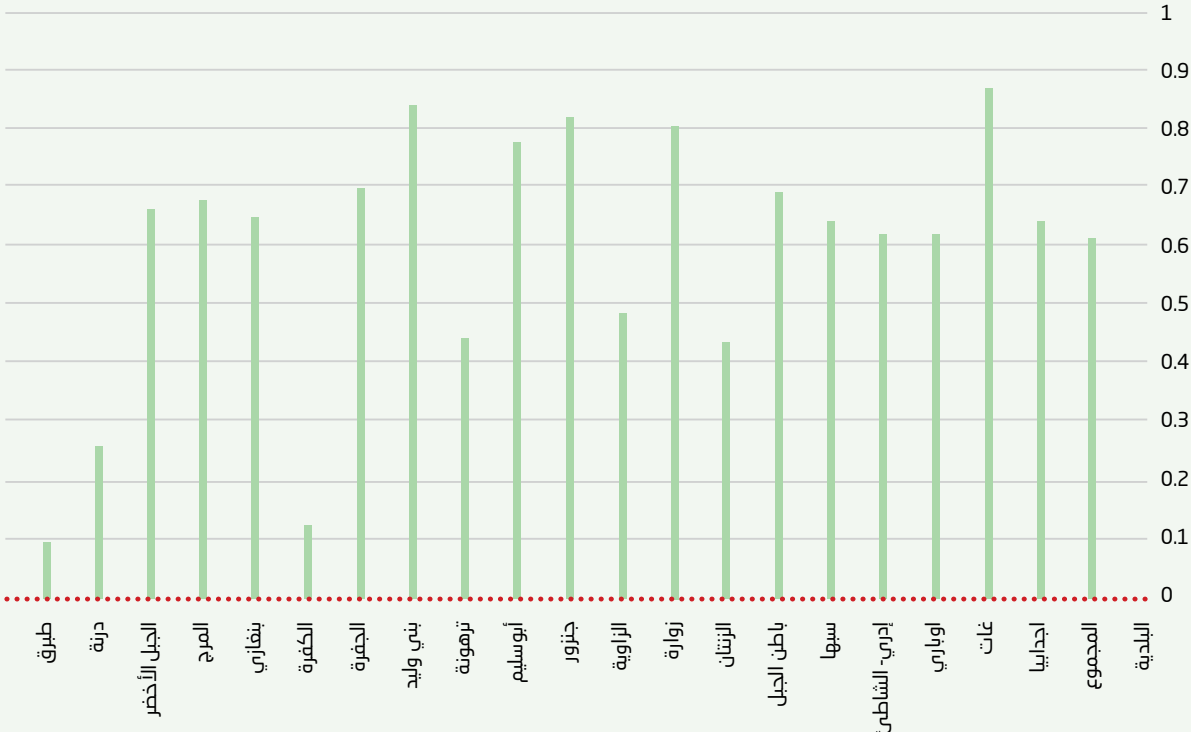
نسبة إنفاق الأسر على السلع الأساسية

تشكل 40% من دخلها



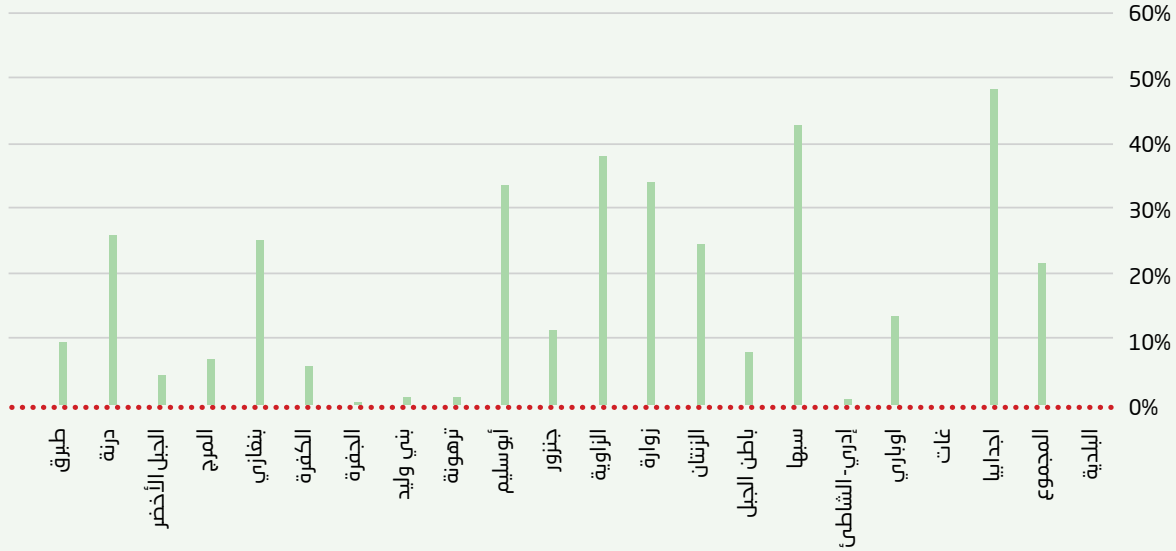
كما أشارت نتائج المسح الليبي المتعدد القطاعات لتقييم الاحتياجات الأسرية إلى أن حوالي 60 في المائة من الأسر الليبية تحتاج إلى مساعدات مالية. وتتراوح هذه النسب بين 12.1 في المائة في الكفرة، و43.1 في المائة في الزنتان، و44.1 في المائة في ترهونة، وتصل إلى أكثر من 80 في المائة في زوارة وجنزور وبنى وليد وغات. وقد أدت هذه الظروف إلى البحث عن مصادر دخل جديدة، حيث انتشرت عمالة الأطفال دون سن الـ 18 سنة، كما أشارت نتائج المسح إلى أن نسبة عمالة الأطفال وصلت في إجدابيا إلى 48 في المائة، وفي سبها إلى 42.6 في المائة، وفي الزاوية وأبوسليم إلى أكثر من 33 في المائة⁵⁷.

الشكل 5. نسبة الأسر المحتاجة إلى مساعدات مالية



المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد، 2017، المسح الليبي المتعدد القطاعات: تقييم الاحتياجات الأسرية - تقرير حول المؤشرات.

الشكل 6. نسبة الأسر التي لاحظت ارتفاع ظاهرة عمالة الأطفال



المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد، 2017، المسح الليبي المتعدد القطاعات: تقييم الاحتياجات الأسرية - تقرير حول المؤشرات.

يواجه الأمن المالي ومستويات المعيشة للفئات المعرضة للمخاطر تهديداً حقيقياً بسبب معاناة الليبيين وانخفاض مستوى المعيشة، لا سيما في ظل تأخر صرف المرتبات في وقتها. فقد أصبح المواطن غير قادر على تأمين حاجاته الأساسية التي تشكل جوهر الأمن الاقتصادي. كذلك أدى انقسام المؤسسات السيادية في ليبيا إلى تعطيل السياسات الاقتصادية وإلى هدر المال العام بين هذه المؤسسات مما أثر بشكل مباشر على مستوى حياة المواطن، فقد ضعفت قدرة الدولة على دعم ذوي الدخل المحدود وأصحاب المرتبات الأساسية وعلى ضمان حصولهم على الخدمات العامة. وبالنظر للظروف التي تمر بها مدن درنة، سوسة، شحات، وأغلب القرى في الشرق الليبي جراء إعصار دانيال، والدمار الذي تعرضت له بعض المدن الأخرى، مثل تاورغاء وسرت وغيرها جراء الحروب السابقة، فإنه يتوقع ارتفاع نسب الأسر المحتاجة لمساعدات مالية عاجلة.

وفي هذا السياق، تزداد الحاجة إلى مراعاة العدالة الاجتماعية في رسم السياسة الضريبية، حيث تبرز قضية اعتماد التصاعد الضريبي وتوسيع نطاق الإعفاء الضريبي للفئات المعرضة للمخاطر المحدودة الدخل. فهناك افتقار إلى العدالة الضريبية والتوزيع العادل للأعباء الضريبية، خلافاً للقانون رقم 7 الصادر عام 2010، الذي أعطى شرائح الدخل الأدنى حد إعفاء أعلى، لكنه لم يصل إلى الحد المطلوب للحصول على دخولهم كاملة دون استقطاع الضرائب. فالأسر المحدودة الدخل تعاني من ارتفاع ضريبة الدخل، خصوصاً وأن أغلب موظفي الدولة هم من فئات الدخل المحدود، وتصل نسبة العاملين في الدولة إلى أكثر من 85 في المائة⁵⁸.

وعلى الرغم من إصدار العديد من التشريعات والقرارات التي قُصد بها إيجاد بيئة ملائمة لتعزيز مساهمة القطاع الخاص، ظلت غير كافية، ولم تفلح في النهوض بالقطاع، حيث تشير التقديرات إلى أن مساهمته لا

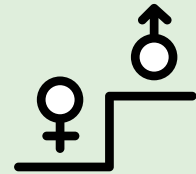
تتجاوز الـ 5 في المائة⁵⁹. ويعتبر القطاع الخاص مكوناً رئيسياً يساهم في إنعاش الاقتصاد وفي خلق فرص عمل وتوظيف عدد كبير من الباحثين عن العمل. ولكن يُسَجَّل غياب لدور القطاع الخاص في تفعيل الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية المساهمة وفي تسريع عجلة التنمية.

كما يتركز القطاع الخاص في الأنشطة التجارية، وبالأخص في المدن وليس في المناطق الداخلية، مما أثر على انخفاض مستوى المعيشة في تلك المناطق، وتزايد معدلات الفقر. هذا وتغيب الأطر القانونية والتنظيمية التي تلزم القطاع الخاص بالمسؤولية الاجتماعية تجاه الفئات المعرضة للمخاطر في المجتمع، ولا يوجد تنظيم لهذه المسؤولية إلا في التشريعات المتعلقة بالهبات والوقف وغيرها من الأعمال الطوعية التي تتم بناءً على الرغبة الذاتية وليست التزاماً بالقانون. وقد أدى غياب الأطر القانونية في هذا الإطار إلى تشغيل عدد كبير من العمال في القطاع الخاص دون ضمان حقوقهم في التقاعد والحماية الاجتماعية.

وبشكل خاص يواجه الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة قيوداً وعراقيل متعلقة بالتمويل وبتوفير الأصول اللازمة لإطلاق نشاط اقتصادي خاص مدّرّ للدخل. فليس بإمكان الأفراد الحصول على القروض بسبب وضع شرط يتمثل بضرورة امتلاكهم الأراضي لبناء المحلات وإقامة النشاطات الاقتصادية. لذلك لا يستفيد من الفرص إلا الأفراد الذين تتوفر لديهم بشكل مسبق الأراضي والمدخرات، وقد تمّ استبعاد مجموعة كبيرة من الأفراد الذين لا يملكون الأراضي أو المدخرات اللازمة لإنشاء مشروع خاص سواء تجاري أو خدماتي.

وعلى الرغم مما حققته المرأة من مكاسب في ميادين التعليم والعمل والصحة والمكاسب الاجتماعية والتشريعية، ما زالت تواجه العديد من التحديات، أبرزها تركّزها في عدد محدود من الأنشطة في مجالات التعليم والصحة والإدارة العامة حيث بلغت النسبة 87 في المائة⁶⁰. أما بالنسبة للمشاركة في القطاع الخاص، فإن المرأة تواجه تحدياً في الوصول إلى التمويل وملكية الأراضي وإدارة الأعمال ويعود ذلك إلى التقاليد والأعراف الاجتماعية، مما يضطرها للقبول بالفرص التي يتيحها الاقتصاد، والتي قد لا تتناسب مع مؤهلاتها. ويتمّ استغلال جهد المرأة في أعمال الأسرة المنتجة، وفي العمل في المدارس والعيادات الخاصة، حيث تكون الأجور منخفضة مقابل ساعات عمل طويلة. وقد تعود التحديات التي تواجه المرأة الليبية إلى ضعف المنظمات النسائية ومؤسسات المجتمع المدني وضعف مشاركة المرأة في دوائر صنع القرار حيث أنها لا تحتل إلا 16 في المائة من المقاعد البرلمانية.

87% من النساء يعملن في مجالات التعليم والصحة والإدارة العامة



تحتل المرأة 16% من المقاعد البرلمانية



من جهة أخرى، يمثل الشباب في ليبيا حوالي 50 في المائة⁶¹ من السكان، وهم يفتقرون إلى فرص الوصول للعمل إثر تخرجهم ولا يجدون وظائف ثابتة وينتقلون بين الشركات الخاصة والمهن المختلفة. وقد لا يتمكنون من الحصول على فرص عمل. ومع تزايد أعداد الخريجين، تتزايد نسبة البطالة دون خطط من الجهات المعنية للحد من هذا الارتفاع. وتزداد هذه البطالة التراكمية كل سنة لأن الحكومة لا تحدد احتياجاتها من الخريجين في التخصصات المختلفة. بالتالي، يضطر الخريجون للعمل في مهن لا تناسب تخصصاتهم، وغالباً في مهن هامشية ولا تدرج ضمن الاقتصاد النظامي. ويبلغ معدل البطالة حوالي 19 في المائة⁶². وقد سجلت معدلات البطالة أعلى مستوى لها في الفئة العمرية 25-29 سواء للذكور أو للإناث، حيث بلغت 33.8 في المائة بين الذكور، و43.6 في المائة⁶³ بين الإناث.

وفي الوقت نفسه، كشفت النتائج الأولية لمسح سوق العمل الليبي أن حجم العمالة الأجنبية الموجودة في ليبيا حتى نهاية العام 2022 يقدر بنحو 2.1 مليون عامل، وهم في الغالب من عمال الطبقة الوسطى. وتبلغ تحويلات هذه العمالة 2.6 مليار دولار عبر السوق الموازي، وتتركز هذه العمالة في القطاع غير النظامي حيث أن حوالي 70 في المائة منهم مخالفون للقانون أي أنه لا يتم تسجيلهم أو منحهم تراخيص عمل⁶⁴.

كما تواجه ليبيا تنامياً كبيراً في الأنشطة غير النظامية عقب العام 2011، وقد أصبحت هذه الأنشطة أكثر وضوحاً في الآونة الأخيرة، نظراً لتوسع رقعة النشاط الاقتصادي غير النظامي. وقد أصبح اقتصاداً قائماً بذاته ويعبّر عن تحركاته، حتى أصبحت حالة السكوت والتجاهل والإنكار للأنشطة غير النظامية أمراً واقعاً. ولا بدّ من الاعتراف بوجود اقتصاد فاعل، يعمل في الواقع ويمارس تأثيره على مجمل النشاط الاقتصادي. ويقدر حجم هذا الاقتصاد تقريباً بـ 60 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي⁶⁵، كما قدر إجمالي التداولات التي تتم في هذا الاقتصاد وخارج منظومة المصارف بـ 35 مليار دينار ليبي في العام 2019، ومن المتوقع في الفترة الحالية تزايد حجم هذا الاقتصاد نظراً إلى الظروف التي يمر بها الاقتصاد الليبي. هذا ولا توجد بيانات رسمية عن عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة وحجمها. ووفقاً لتقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فإن هناك أكثر من 180,000 شركة خاصة مسجلة وعدد أكبر بكثير في الاقتصاد غير النظامي⁶⁶. ومع أن هذا الاقتصاد يوفر فرص عمل لشريحة كبيرة من المجتمع، إلا أنه لا يوفر لهم الأمن والرضا الوظيفي، بسبب عدم تضمين العاملين في منظومة الحماية الاجتماعية، الأمر الذي يشكل تهديداً وتحدياً حقيقياً للعدالة الاجتماعية. كما تولد الأنشطة غير النظامية تأثيرات سلبية متعلقة بمسألة التوافق الاجتماعي والشعور بالعدالة الاجتماعية ما بين الفئات المختلفة.

يقدر حجم الاقتصاد الغير النظامي بـ 60% من الناتج المحلي الإجمالي



السياسة: دعم برامج الإدماج الاقتصادي العادل والفعال بغية إحقاق العدالة الاجتماعية.

البرنامج الأول: تأمين الحاجات الضرورية، وتحسين مستوى المعيشة للفئات المعرّضة للمخاطر من خلال اتخاذ إجراءات شاملة تستهدف تقليل الفجوات الاقتصادية والاجتماعية وزيادة الفرص العادلة لجميع أفراد المجتمع، وذلك عبر توفير الوصول العادل والمتساوي لهذه الفئات إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم، والرعاية الصحية، والإسكان، والمياه النظيفة، والصرف الصحي؛ وكذلك تعزيز فرص العمل اللائق والمستدام لها، بما في ذلك توفير برامج التدريب المهني والتقني وتشجيع إنشاء الوظائف في القطاعات ذات القيمة المضافة.

كما يجب أيضاً تحقيق العدالة الغذائية وتعزيز السيادة الغذائية من خلال تعزيز الزراعة المحلية، وتوفير الدعم للمزارعين الصغار، وتوفير وصول عادل ومتساوٍ إلى الغذاء الصحي والمغذي؛ وتوفير برامج الدعم المالي والاجتماعي للفئات المعرّضة للمخاطر مثل المساعدات النقدية، والإعانات، والتأمين الصحي، والرعاية الاجتماعية للمسنين والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة، بالتزامن مع التفكير في فرض نظام ضريبي عادل يتضمن المسؤولية الاجتماعية والاقتصادية، وتوجيه الإنفاق الحكومي نحو تحقيق التوزيع العادل للثروة والفرص؛ وتشجيع مشاركة الفئات المعرّضة للمخاطر في عمليات صنع القرار وتعزيز دورها في تحديد الأولويات والسياسات التي تؤثر على حياتها.

وفيما يلي الأنشطة المقترحة:

أ. أنشطة قصيرة المدى

- إيجاد قاعدة بيانات شاملة ودقيقة ومستدامة عن الفئات المعرّضة للمخاطر في كل المناطق.
- تقديم تحويلات نقدية دون مقابل لهذه الفئات في أوقات الأزمات، ولا سيما أزمات الغذاء والتضخم والكوارث.
- دعم وتوسيع دور المؤسسات المحلية في مساعدة هذه الفئات في أوقات الأزمات.
- تقديم منح للفئات المعرّضة للمخاطر في إطار مبادرات لتشجيع إقامة المشاريع الصغيرة.

ب. أنشطة متوسطة المدى

- ترسيخ وتعزيز مفهوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ضمن الجمعيات والمؤسسات الاجتماعية.
- البرنامج الثاني:** تطوير نظام ضريبي للدخل أكثر عدلاً عبر خطوات إصلاحية تهدف إلى تحقيق توزيع الثروة بشكل أكثر توازناً وتقليل الفجوة بين الطبقات الاجتماعية، وذلك ضمن نهج لفرض نسبة ضريبية تزداد تدريجياً مع زيادة الدخل، بحيث يدفع الأفراد ذوو الدخل الأعلى نسباً أعلى من الضرائب، مما يحقق توزيع العبء الضريبي بشكل أكثر عدالة، بالتزامن مع تقليل أو إزالة الثغرات الضريبية التي تسمح للأفراد ذوي الدخل العالية بتجنب الدفع الكامل للضرائب، مثل الحسابات الخارجية والاستثمارات الضريبية المعفاة.
- كما أنه لا بدّ من تعديل نظام الضرائب على الاستثمارات بحيث يكون أكثر عدالة، مع فرض ضرائب على الدخل المكتسب من الاستثمارات بنسبة مماثلة للضرائب المفروضة على الدخل العملي؛ وفرض ضرائب أعلى على الدخل الكبير الذي يأتي من رأس المال، مثل الأرباح من الأسهم والمكاسب الرأسمالية، وتخصيص هذه

الإيرادات لتمويل برامج الحماية الاجتماعية وتحسين الخدمات العامة. كما يجب توجيه الإعفاءات الضريبية بشكل أكثر عدالة لتخدم الفئات ذات الدخل المنخفض ولتوائم أهداف التماسك الاجتماعي، ويجب تعزيز الشفافية والمساءلة في نظام الضرائب، بحيث يتم تحديد وتقييم استخدام الإيرادات الضريبية بشكل فعال. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يتم توجيه تصميم وتطبيق نظام الضرائب نحو تحقيق العدالة الاجتماعية، بحيث يتم توزيع الثروة والفرص بشكل أكثر توازناً وعدالة.

وفيما يلي الأنشطة المقترحة:

أ. أنشطة قصيرة المدى

شريحة معينة مثل الضرائب على السجائر التي تلاقي قبولاً للحماية الصحية.

العمل على رفع حد الإعفاء لذوي الدخل المحدود، وتمكينهم من الحصول على دخولهم كاملة دون استقطاع ضرائب أو رسوم منها.

ترشيد معدلات الضرائب التي تمس العدالة الاجتماعية كضرائب الاستهلاك، وضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات الضرورية.

إعفاء بعض السلع الأساسية من الضريبة مثل السلع الغذائية غير المصنّعة، مقابل فرض ضرائب مبيعات على السلع الكمالية والسلع المستهلكة من قبل

ب. أنشطة متوسطة المدى

باتساع الأوعية الضريبية لزيادة الحصيلة الضريبية.

العمل على استحداث هياكل ضريبية تتسم

البرنامج الثالث: استحداث وتطوير برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص بهدف تحقيق العدالة والاستدامة الاجتماعية والبيئية، حيث يمكن للشركات توجيه استثماراتها نحو المشاريع والمبادرات التي تعمل على تحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة حياة الناس في المجتمعات التي تعمل فيها، وتطوير برامج لدعم المجتمعات المحلية عبر تقديم الدعم المالي أو الموارد البشرية أو المهارات للمشاريع المجتمعية والمؤسسات غير الربحية. كما يمكن للشركات تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توفير فرص العمل اللائقة والمستدامة، وتطبيق مبادئ المساواة في الفرص والعلاوات، وتطوير سياسات وممارسات تقلل من التأثيرات البيئية الضارة وتعمل على الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية للأجيال القادمة. ويمكن أيضاً تحسين ظروف العمل والمعيشة للعاملين في هذه الشركات من خلال توفير الحماية الاجتماعية والصحية والتعليمية والتدريب المستمر؛ وتطوير برامج تثقيفية للموظفين والمجتمع المحلي حول قضايا العدالة الاجتماعية والبيئية وأثرها على الحياة اليومية، وكذلك التعاون مع الحكومات المحلية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية لتطوير برامج مسؤولية اجتماعية تلبي احتياجات المجتمعات.

وفيما يلي الأنشطة المقترحة:

أ. أنشطة قصيرة المدى

التوعية بأهمية نهوض القطاع الخاص بمسؤولياته الاجتماعية وأثرها في تعزيز مكانته واستثماراته.

إصلاح التشريعات والقوانين وتعديلها لتعزيز مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

دعم صغار المستثمرين وتقديم ضمانات لهم.

ب. أنشطة متوسطة المدى

إصلاح الأطر القانونية والتنظيمية التي تلزم القطاع الخاص بالمسؤولية الاجتماعية تجاه الفئات المعرضة للمخاطر في المجتمع.

تعزيز قدرة القطاع الخاص في الحصول على فرص تمويل خاصة بالمشروعات التي تمتلك القدرة على خلق فرص العمل.

البرنامج الرابع: إدماج الأنشطة الاقتصادية غير النظامية المشروعة في الاقتصاد النظامي، الأمر الذي يعتبر جزءاً هاماً من تعزيز العدالة الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة، حيث يجب على الحكومة والمؤسسات الدولية توفير الدعم والتمويل للأنشطة الاقتصادية غير النظامية المشروعة، مثل القروض الميسرة والتمويل البديل، والتدريب والتنمية المهنية، وكذلك تبسيط الإجراءات الإدارية وتخفيف القيود والتشديدات البيروقراطية على الأنشطة الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة، وضمان الامتثال للقوانين والأنظمة. كما يجب توفير الفرص للتدريب والتطوير المهني لأصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك التدريب في مجالات الإدارة، والتسويق، والمالية، والتكنولوجيا؛ وتعزيز التعاون بين القطاع الخاص والعام والمجتمع المدني من خلال تشجيع الشراكات والتعاون المشترك في تقديم الدعم والموارد وتطوير البنية التحتية. كما ينبغي توفير الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والماء والصرف الصحي والنقل العام في المناطق التي تضم الأنشطة الاقتصادية غير النظامية، وذلك لتعزيز الظروف الملائمة لنمو الأعمال، بالتزامن مع مبادرات لتشجيع الابتكار والريادة من خلال دعم الأنشطة الاقتصادية الجديدة وتوفير البيئة المناسبة لتطوير الأفكار والمشاريع الجديدة.

وفيما يلي الأنشطة المقترحة:

أ. أنشطة قصيرة المدى

تقديم الحوافز والتسهيلات التي تمكن من تنظيم الأنشطة غير النظامية وتسهيلها.

العمل على إيجاد قاعدة بيانات للنشاطات الاقتصادية غير النظامية المشروعة.

تشجيع التوظيف الذاتي من خلال تشجيع تأسيس المشروعات الصغرى.

تسهيل القروض الميسرة «الصغيرة والمتناهية الصغر» لإقامة مشروعات صغيرة خاصة للفئات التي تضررت بفعل جائحة كورونا وأزمة الصراع والكوارث الطبيعية.

مبادرة الجهات الحكومية ذات الصلة بشراء منتجات المشروعات الصغرى بما يحفز صغار المستثمرين للانضمام للاقتصاد النظامي.

ب. أنشطة متوسطة المدى

إدماج الأنشطة غير النظامية ضمن أولويات الإصلاح الاقتصادي.

إدخال الأنشطة غير النظامية ضمن النطاق الضريبي وذلك بمنحها إعفاءً ضريبياً لمدة محددة.

البرنامج الخامس: تمكين الفئات المعرضة للمخاطر من الوصول لفرص العمل اللائقة من منظور العدالة الاجتماعية، وذلك عبر اتخاذ العديد من الإجراءات والسياسات التي تعزز المساواة في الفرص وتقلل من التمييز وتعزز الشمولية، ومنها توفير فرص التعليم والتدريب المهني لهذه الفئات، بما في ذلك التدريب المهني، والتعليم

الفني، والبرامج التأهيلية، بغية تطوير المهارات والكفاءات المطلوبة في سوق العمل. وكذلك دعم ريادة الأعمال بين الفئات المعرضة للمخاطر عبر تقديم التمويل، والتدريب، والإرشاد، والوصول إلى السوق، مما يمكنهم من إنشاء فرص عمل لأنفسهم وللآخرين في المجتمع، بالإضافة لتوفير برامج العمل المرنة مثل العمل عن بُعد، والعمل بالساعة، والعمل بدوام جزئي، لتمكين الأفراد من دمج العمل مع مسؤولياتهم الأخرى وظروفهم الشخصية.

كما يجب اتخاذ إجراءات لمكافحة التمييز في سوق العمل بناءً على الجنس، والعمر، والجنسية، والإعاقة، من خلال فرض قوانين وسياسات تحظر التمييز وتعزز المساواة في الفرص، وكذلك توفير التوعية والتثقيف حول حقوق العمل والفرص المتاحة في سوق العمل، وذلك لتمكين الفئات المعرضة للمخاطر من الاستفادة الكاملة منها. كما يجب أيضاً تطوير السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي تعزز العدالة الاجتماعية وتوفر فرص العمل لهذه الفئات، مثل سياسات الحماية الاجتماعية والتحفيز للقطاع الخاص لتوظيف هذه الفئات؛ بالإضافة إلى تعزيز الشراكات والتعاون بين الحكومة، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المحلي، لتوفير الدعم والموارد اللازمة لتمكين هذه الفئات من الوصول لفرص العمل اللائقة.

وفيما يلي الأنشطة المقترحة:

أ. أنشطة قصيرة المدى

التي تمكنهم من ضمان عمل مناسب تيسيراً لإدماجهم في المجتمع.

تعزيز القوانين والتشريعات الممكنة للمرأة لضمان تكافؤ الفرص والمساواة من حيث الحق في التعليم والعمل والمشاركة.

حماية الأطفال من الاستغلال الاقتصادي لتمكينهم من الحصول على التعليم التقني والمهني.

العمل على إيجاد قاعدة بيانات شاملة للموارد البشرية وفرص العمل.

تمكين الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة من الحصول على فرص العمل ووضع برامج التأهيل

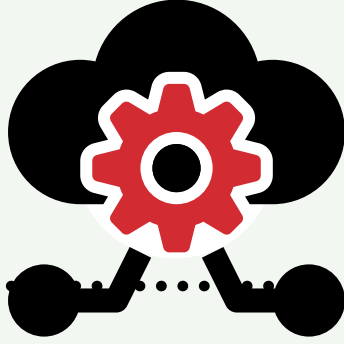
ب. أنشطة متوسطة المدى

تنظيم استقدام العمالة الأجنبية بالتعاون بين وزارة العمل ووزارة الاقتصاد، والتنسيق مع السفارات بالتعاقد مع شركات استقدام الخدمات العمالية.

تعزيز الوعي بشأن الاقتصاد الرقمي، في سبيل توسيع نطاق الفرص، ورفع قدرات جميع الجهات المعنية على معالجة العديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة والحد من عدم المساواة.

معالجة الصعوبات التي تواجه الشباب في الحصول على أول فرصة عمل، من خلال توفير التدريب التحويلي للخريجين الذين لا تستجيب مؤهلاتهم لمتطلبات سوق العمل، وذلك لتعزيز ودعم إمكانية وصول الشباب من الجنسين إلى فرص العمل.

دعم مشاريع توسيع فرص العمل في كل المناطق لتطوير أسواقها محلياً بهدف توفير فرص العمل للشباب والنساء.



واو. المدخل السادس للمركزية الخدمات

يُعتبر تحسين الخدمات العامة وعدم مركزتها إحدى الوسائل التي تساهم في نشر العدالة الاجتماعية وتقليص اللامساواة بين فئات المجتمع عبر تحقيق التوازن بين كافة البلديات والمحافظات، وتعزيز فرص المشاركة الشعبية التي هي أساس الديمقراطية، ومراعاة حق المواطن في الحصول على الخدمات الاجتماعية (الصحة، التعليم، المواصلات، السكن اللائق)، ومحاربة الفقر وخلق فرص عمل، وتوفير عيش كريم للجميع بشكل عادل.

وقد أظهرت التجارب العالمية الدور الإيجابي الذي تلعبه اللامركزية في تقديم الخدمات العامة وتحسين جودتها، وفي فعالية استخدام الموارد العامة. فعلى سبيل المثال في مدينة بورتو أليغري البرازيلية، تضاعفت فرص السكان في الوصول إلى المياه، ومعالجة الصرف الصحي، والانتساب إلى المدارس الابتدائية والثانوية، خلال الفترة بين 1989 و1996، وفي بوليفيا أسفرت اللامركزية عن ارتفاع الاستثمارات في التعليم في عدد كبير من البلديات. (المرفق 6) (لتعريف المفاهيم، حسب السياق الليبي).

1. اللامركزية في ليبيا

عرفت ليبيا الإدارة المحلية منذ الاستقلال عام 1951، حيث كانت المملكة مقسمة إلى ثلاث ولايات: ولاية طرابلس، ولاية برقة، وولاية فزان، وتمتعت كل ولاية من الولايات الثلاث بالحكم الذاتي من خلال حكومة إقليمية تضم مجلساً تشريعياً ومجلساً تنفيذياً. وكان يترأس كل ولاية وال يتولى إدارتها، وتنقسم كل ولاية إلى متصرفيات وكل متصرفية إلى مديريات. وفي العام 1963، تم إلغاء النظام الاتحادي وحلت الولايات الثلاث التي تتألف منها المملكة الليبية وشُكلت بدلاً منها 10 محافظات جديدة، مع تأسيس مجلس استشاري في كل محافظة. وعقب العام 1969، استمر العمل بنظام الإدارة المحلية نفسه حتى العام 1973؛ وحدثت بعد ذلك عدة تغييرات جذرية أسفرت عن عدم استقرار النظام الإداري وهيكلته وعدد وحداته.

وكان الشعور بالتهميش نتيجة اعتماد النظام المركزي غير المتوازن لفترة طويلة السبب الرئيسي للمطالبة الشعبية في العام 2011 باعتماد اللامركزية الإدارية. وعليه، طالب المواطنون بتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع الليبي من خلال إيجاد نموذج بديل يجمع ما بين إيجابيات اللامركزية والمركزية ويتجنب سلبياتهما. ووفقاً لمركز دراسات المجتمع والقانون، عبّر الليبيون بنسبة 57 في المائة عن رغبتهم في التخلص من النظام المركزي⁶⁷ الذي تعذر عليه تقديم الخدمات العامة وتوزيعها بشكل عادل ومتوازن وشامل، وطالبوا بتطبيق نظام اللامركزية الخدماتية الإدارية والمالية. وعليه، فإن تبني اللامركزية المتوازنة والحكم المحلي خياراً وبدلاً أنسب للإدارة العامة.

وفي إطار السعي لإعادة بناء التنظيم الإداري على أسس جديدة قائمة على الديمقراطية والجودة والتوازن بين الإدارة المركزية والإدارة المحلية، تمّ إقرار القانون رقم 59 عام 2012 والقانون رقم 9 عام 2013 بشأن نظام الإدارة المحلية ولائحته التنفيذية. وينصّ القانون رقم 59 على صنفين من التنظيمات اللامركزية التي «تتمتع بالشخصية الاعتبارية، والذمة المالية المستقلة» هي المحافظات والبلديات. كما أنه يمكن للمشروع إنشاء أصناف أخرى من الجماعات المحلية، ما لم ينصّ الدستور على عكس ذلك. وتتمتع هذه الجماعات بالخصائص القانونية وبنظام اللامركزية أي باستقلالية التصرف الإداري والمالي. ويتمّ تحديد درجة استقلالية الجماعة المحلية عن الحكومة المركزية في كيفية تسيير شؤونها وطبيعة تلك الاستقلالية من حيث: (1) كونها استقلالية إدارية بحتة، كما هو الشأن في الدول الموحدة، و(2) تتعداها إلى مجالات التشريع والتنفيذ، وهو ما يعطيها شكل الاستقلالية السياسية⁶⁸.

2. التحديات

وتعاني ليبيا من وجود نظام مركزي منذ إلغاء النظام الاتحادي في سنة 1963، وازدادت هذه المركزية حدة منذ 1973 وحتى الوقت الحاضر، الأمر الذي أدى إلى عدم توفر الخدمات العامة لشريحة واسعة من المواطنين وبالتالي غياب المساواة والعدالة الاجتماعية، في ظل هشاشة الدولة الليبية وتأزم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وانتشار السلاح، ووجود نزاعات مسلحة وتفشي الفساد. حيث تشير أهم نتائج المسح الشامل لدخل وإنفاق الأسر الليبية خلال عام 2023 الذي أجرته مصلحة الإحصاء والتعداد إلى أن إنفاق الأسرة الليبية على الغذاء وحده يتجاوز 40 في المائة من دخلها⁶⁹، وهي نسبة مرتفعة، وتعتبر دليلاً ومؤشراً على ازدياد الفقر، وتعكس تفاوتاً صارخاً في مستويات الدخل للأسر الليبية.

لذلك تبرز الحاجة الماسة اليوم إلى تحقيق اللامركزية في الإدارة والخدمات التي تقوم على مبادئ الحوكمة والتحول والإصلاح المؤسسي الرامي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية. وهو أمر ضروري لحماية جميع فئات المجتمع وبخاصة الفئات الهشة، في ظل غياب نصّ دستوري يحدد شكل الحكم المحلي، ووجود قصور في القانون 59 المنظم للإدارة المحلية. وقد تمّ قيام البلديات في زمن الصراع والانقسام، مما أدى إلى ظهور بلديات قزمية لا تمتلك الأسس السكانية أو الجغرافية أو الاقتصادية الكافية. تواجه هذه البلديات أيضاً تحديات في التواصل مع المجتمع المحلي والقطاع الخاص والمجتمع المدني، مما يحول دون قيام المجتمع المدني بدوره في عمليات التخطيط والمراقبة والمساءلة والتقييم. ويشير أصحاب المصلحة⁷⁰ إلى أن الدولة تفتقر إلى خطط وآليات عمل واضحة للبلديات وإلى عدم وضوح دور وزارة الحكم المحلي، وتداخله مع الوزارات الأخرى المسؤولة عن تقديم الخدمات العامة.

ضمن إطار الإصلاح والبناء المؤسسي، توجد ضرورة لتحقيق التحول المؤسسي، عبر دعم القطاعين العام والخاص في قيادة مشاريع التحسين المستمر وضمان تعزيز الشفافية في مراقبة تقديم الخدمات الأساسية وجودتها وسرعة الوصول إليها، وكذلك ضمان تطوير كفاءة العاملين، وتحقيق المساءلة استناداً إلى النتائج لضمان عدم تأثير هذا التحول على جودة الخدمات المقدمة.

بالإضافة إلى ذلك، تعاني ليبيا من غياب مبادئ الحوكمة الرئيسية مثل المساءلة والشفافية، على الرغم من إنشاء عدة مؤسسات وهيئات تهدف إلى مكافحة الفساد المستشري في الدولة منها: ديوان المحاسبة، وهيئة

الرقابة الإدارية، والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، بالإضافة إلى وجود جمعية الشفافية الليبية على المستوى المدني. وعلى الرغم من قيام هذه الجمعية بتنظيم عدة ورش وندوات تحت شعار المساءلة الاجتماعية والميزانية التشاركية والشفافية، إلا أن تقارير منظمة الشفافية الدولية أظهرت أن ليبيا احتلت المرتبة 172 من بين 180 بلداً في تقرير العام 2021، مما يضعها ضمن الدول التسع الأكثر فساداً في العالم. وفي العام 2022، تقدّمت ليبيا درجة واحدة في المؤشر لتحل المرتبة 171 عالمياً، بحصولها على 17 درجة فقط على المقياس مما يشير إلى مستوى عالٍ من الفساد الذي يغذيه تشكيل شبكات واسعة النطاق تنتشر في مختلف المدن وتستند إلى توازنات سياسية وعسكرية ومناطقية وقبلية، للسطو على المال العام وتوزيعه حسب مصالح الأفراد والجماعات المؤثرة.

في العام 2022 كانت ليبيا ضمن الدول التسع الأكثر فساداً في العالم حيث احتلت المرتبة 171 من بين 180 دولة



السياسة: تعزيز العدالة الاجتماعية للفئات المعرّضة للمخاطر بتبني لامركزية الخدمات بغية إحقاق العدالة الاجتماعية.

البرنامج الأول: إجراء إصلاحات دستورية وقانونية لتحقيق نظام لامركزي يعزّز العدالة الاجتماعية، وذلك يتطلب إجراء إصلاحات دستورية وقانونية شاملة تهدف إلى توزيع السلطة والموارد بشكل أكثر عدالة وتشجيع المشاركة الشعبية والتمثيل العادل لجميع الفئات في عملية اتخاذ القرار، بالإضافة إلى تقديم تعديلات دستورية تقوم بتوزيع السلطة القانونية والتشريعية بشكل أكثر توازناً بين مراكز القوى المركزية والمحلية، مما يعزّز الديمقراطية المحلية ويتيح للمجتمعات المحلية تحديد احتياجاتها وأولوياتها بشكل أكثر فعالية. على أن يترافق ذلك مع إصلاح النظام الضريبي وتوزيع الموارد الاقتصادية بشكل عادل لضمان توفير الخدمات الأساسية لجميع المواطنين، بغض النظر عن مكان إقامتهم أو طبيعتها؛ وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع المواطنين، بما في ذلك حقوق المرأة والأقليات والمجتمعات المهمشة، بالإضافة إلى تعزيز الشفافية في جميع مستويات الحكومة وتطبيق إجراءات فعالة لمكافحة الفساد وتعزيز الحكم الرشيد. كما يجب أن تدعم الإصلاحات القانونية المشاركة المدنية والمجتمعية في عملية اتخاذ القرار، بما في ذلك تشجيع التشريعات التي تمكن المواطنين من المشاركة في صنع القرارات المؤثرة في مجتمعهم، مع تقديم إصلاحات لتعزيز الاستقلالية والكفاءة والشفافية في النظام القضائي، وضمان توفير العدالة لجميع الفئات دون تمييز، على أن تسعى الإصلاحات القانونية إلى تعزيز التنمية المستدامة التي تأخذ بعين الاعتبار الحفاظ على الموارد الطبيعية وتوفير الفرص الاقتصادية للأجيال الحالية والمستقبلية.

وفيما يلي الأنشطة المقترحة:

أ. أنشطة قصيرة المدى

- قيام السلطات المحلية برسم سياسات اقتصادية واجتماعية وفق أولويات واحتياجات السكان المحليين.
- العمل على تصميم منظومة اللامركزية الإدارية والمالية.
- تصميم هيكلية السلطة المحلية، وتوزيعها إلى محافظات وبلديات وفقاً لمعايير اقتصادية.

ب. أنشطة متوسطة المدى

- السعي نحو صياغة دستور يشمل منظومة حكم محلي لامركزية.
- الوصول إلى توافق مجتمعي واسع حول مفهوم العدالة في توزيع عائدات الثروة، واعتماد مبدأ التوزيع التنموي العادل.
- تعزيز قدرات السلطات المحلية على جذب الاستثمارات لتحقيق التنمية المحلية.
- وضع قوانين تكفل الشفافية والمساءلة في الإدارات المحلية.

البرنامج الثاني: تطبيق منهج الحوكمة لخلق مؤسسات خدمتية فعالة، أو الحد من الفساد. ويتطلب ذلك تعزيز الشفافية في جميع جوانب العمل الحكومي والمؤسسات العامة، بما في ذلك نشر المعلومات الخاصة بالقرارات والميزانيات والعقود بشكل عام وسهولة الوصول إليها. كما يجب تعزيز المساءلة من خلال تطبيق إجراءات صارمة للمساءلة عند انتهاك القوانين والأخلاقيات، مع تشجيع المشاركة المدنية في عمليات اتخاذ القرار ورصد الأداء الحكومي وتقديم الملاحظات والشكاوى. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إنشاء آليات رسمية للاستماع لآراء المواطنين وتضمينهم في صياغة السياسات والبرامج. كما يجب تطوير قدرات الموظفين في القطاع العام من خلال توفير التدريب والتطوير المهني، وتعزيز القيم والأخلاقيات المهنية، وتعزيز مهارات الإدارة والتخطيط والمراقبة، بالإضافة إلى تطبيق القوانين بشكل عادل ومن دون تمييز، وتعزيز فعالية النظام القضائي في مكافحة الفساد ومحاسبة المتورطين فيه. ويمكن تطبيق ذلك من خلال تعزيز القدرات التحقيقية والقانونية للجهات المعنية وضمان استقلاليته. كما يستوجب ذلك تطبيق مبادئ الاقتصاد السليم والتخطيط الفعال لإدارة الموارد المالية والبشرية والمادية في المؤسسات الحكومية، مما يساهم في تحقيق الكفاءة وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، بالإضافة إلى تعزيز التعاون والشراكات بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني في مجال تقديم الخدمات ومراقبة الأداء وتحقيق التنمية المستدامة.

وفيما يلي الأنشطة المقترحة:

أ. أنشطة قصيرة المدى

- محاربة الفساد، عبر تفعيل القانون، وإقامة شراكات مع المؤسسات الدولية ذات الخبرة في هذا المجال.
- الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مكافحة الفساد وتعميمها على المستوى الوطني.
- تطبيق مبادئ الحوكمة وخاصة تلك المتعلقة بالكفاءة والشفافية والمساءلة.
- تنفيذ الإجراءات اللازمة لتحسين أداء الهيئات الحكومية بشكل دوري وشامل.
- العمل وفق قانون المشتريات الحكومية الصادر عن منظمة «الشفافية الدولية» لدعم الحكومة ومؤسسات الأعمال ومنظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد في مجال المقاولات العامة.

ب. أنشطة متوسطة المدى

- إصلاح الإدارات والهيئات الحكومية ذات الأداء الضعيف، من خلال إعادة تنظيم الأنظمة الداخلية والإجراءات وتقييم الأداء وفقاً لمعايير واضحة ومحددة.
- تحسين كفاءة النظام القضائي بتوفير الموارد المالية والفنية والبشرية اللازمة لتفعيل القوانين الرادعة للفساد واللامساواة الاجتماعية والاقتصادية.
- وضع استراتيجيات وقوانين فعالة للقضاء على الفساد.
- تقوية قدرات الهيئات الحكومية الإدارية والتنفيذية، وبناء قدرات مؤسسات خدماتية.
- تطوير قدرات الموظفين ورفع مستوى خبراتهم وتأهيلهم تأهيلاً جيداً، وفقاً لمعايير المهارة والكفاءة.
- توفير فرص التدريب المستمر للموظفين باستخدام التقنيات الحديثة.
- تبني التحول الرقمي لتسهيل وصول المواطنين إلى الخدمات الأساسية.

البرنامج الثالث: دعم التنسيق والمشاركة الفعالة ما بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، عبر وضع آليات لتوحيد الجهود وتنسيق الأنشطة بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية لتجنب التضارب وتحقيق أقصى فائدة من الجهود المبذولة نحو تحقيق الأهداف المشتركة، بالإضافة إلى تعزيز الشراكات الرسمية بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وتحديد المسؤوليات والتزامات كل جهة في هذه الشراكات؛ وكذلك تحقيق التعاون الفعال من خلال توفير التمويل المشترك للمشاريع والبرامج التي تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، مما يساعد في تحقيق الأهداف بشكل أكثر فعالية. كما يجب أيضاً تعزيز التنسيق والتعاون من خلال المشاركة في الجهود الإقليمية والدولية لتبادل الخبرات والممارسات الجيدة وتطوير استراتيجيات مشتركة لمواجهة التحديات الاجتماعية، بالإضافة إلى تعزيز التوعية والتثقيف بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية بشأن أهمية التعاون والشراكة لتحقيق العدالة الاجتماعية، وتحفيز المشاركة الفعالة في هذه العمليات.

وفيما يلي الأنشطة المقترحة:

أنشطة متوسطة المدى

- بناء شراكات بين إدارات الحكم المحلي المختلفة (المحليات، البلديات، المحافظات).
- خلق تعاون بين الإدارات المحلية والقطاع الخاص.
- تعزيز مشاركة المجتمع المدني في الرقابة وضمان تحقيق العدالة الاجتماعية، خصوصاً للفئات المعرضة للمخاطر.
- إشراك المجتمع المدني في مرحلة إعداد الميزانية لضمان الشفافية ومكافحة الفساد، ومراقبة التنفيذ، مع مراعاة حقوق واحتياجات الفئات الأكثر تعرضاً للمخاطر.

زاي. الخلاصة

في ضوء الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية السائدة في ليبيا، ونظراً للآثار المتعددة الأبعاد للأزمات والحروب والصراعات، أصبح من الضروري صياغة استراتيجية للعدالة الاجتماعية تهدف بشكل فعال إلى الحد من التهميش والإقصاء من أجل خلق مجتمع أكثر إنصافاً وإدماجاً للفئات المعرضة للمخاطر، وأكثر ترابطاً وتماسكاً اجتماعياً وإنسانياً، وأكثر قوة وأماناً واستقراراً اقتصادياً، مما يساهم بشكل مباشر في ضمان تحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي لأفراده بمختلف مستوياتهم المعيشية ودون تمييز وفق أسس العدالة والمساواة في الحقوق والواجبات. وتتطلب استراتيجية العدالة الاجتماعية الشاملة في ليبيا اتباع نهج متعدد الأبعاد يعترف بمساهمة كل شخص في تعزيز التحوّل البناء وحماية حقوق وكرامة الجميع، مع معالجة الأشكال المتنوعة من التفاوتات الاجتماعية والتهميش والإقصاء. ومن خلال اعتماد نهج مشترك بين القطاعات ووضع الشمولية والمساءلة والتمكين في المقدمة، تهدف استراتيجية العدالة الاجتماعية هذه إلى تسهيل عملية المصالحة، وإنشاء أساس متين للسلام والتنمية المستدامة، واستبعاد الانقسامات. ويحتضن هذا النهج مفهوم المشاركة ويأخذ في الاعتبار وجهات نظر الجهات المعنية، مع التركيز بشكل خاص على المجتمعات المهمشة.

وفي ظل عدم وجود قاعدة بيانات دقيقة ومحدثة عن الفئات المعرضة للمخاطر، واتساع حجم الاقتصاد غير النظامي وتدني مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الليبي، فإن الحكومة منوطة بتوفير فرص متساوية للجميع من خلال ضمان سوق عمل منصف وعادل يركز على القطاع الخاص، ويعتمد على التأمين الاجتماعي اللازم لتمكين الأسر الليبية من الاكتفاء الذاتي اقتصادياً، ويدعم المشاريع الصغرى والمتوسطة، ويشجّع الإنتاج من خلال تقديم كافة التسهيلات المطلوبة، ويمكن الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن.

إن إنشاء هذا المجتمع الأكثر إنصافاً وعدالة يتطلب جهوداً متضافرة تبذلها الجهات المعنية الوطنية كافة، والالتزام المستدام بدمج مبادئ العدالة الاجتماعية في السياسات والاستراتيجيات والبرامج الوطنية. ومن أجل معالجة التفاوتات السائدة بشكل فعال وتعزيز بيئة مؤاتية لتحقيق المساواة والإدماج، لا بد من أن تعمل هذه السياسات والاستراتيجيات في نهاية المطاف على تعزيز مبادئ التمكين وتكافؤ الفرص والشمولية.

ونتيجة لذلك، تهدف استراتيجية العدالة الاجتماعية الليبية إلى تعزيز الإصلاحات المؤسسية والبنوية وتعديل السياسات لضمان العدالة والإنصاف ووصون الحقوق. وتنطوي صياغة هذه الاستراتيجية على عدد من المكونات الأساسية مثل تعزيز الحماية والرعاية الاجتماعية، والحق في الصحة، والحق في التعليم، والحماية من التغير المناخي وضمان الأمن الغذائي، والإدماج الاقتصادي، واللامركزية. وعلى الرغم من كون كل من هذه المكونات بُعداً قائماً بذاته، بإمكان ليبيا أن تسعى نحو إنشاء مجتمع أكثر مرونة وشمولاً وإنصافاً من خلال دمج هذه العناصر في نهج شامل للعدالة الاجتماعية، مع حماية حقوق وكرامة كل الأفراد. ومع أن الطريق قد يكون مليئاً بالتحديات، فإن الالتزام بتنفيذ ودعم مثل هذه الاستراتيجية أمر ضروري لتقدّم ليبيا نحو مستقبل أكثر عدلاً

وازدهاراً. ومن الضروري التشديد على ترابط مكونات الاستراتيجية أعلاه وعلى المسؤولية الجماعية التي تتحملها الجهات المعنية في تنفيذها، إذ تجسّد هذه الاستراتيجية نهجاً شاملاً للتصدي للتحديات المتعددة التي تواجه مجتمعنا، مع الإدراك أن التقدّم الحقيقي يمكن تحقيقه فقط من خلال الوحدة والشمولية والعمل المستدام.

من هنا، تبدأ العدالة الاجتماعية بالاعتراف بكرامة وحقوق كل فرد. وهي تستدعي إنشاء أنظمة قوية للحماية الاجتماعية والرعاية تعمل كأركان دعم لأكثر الناس ضعفاً بيننا. فمن خلال توفير شبكة أمان تضمن الوصول إلى الاحتياجات الأساسية والفرص، نمهد الطريق لمجتمع أكثر تكافؤاً، لا يُهمل أحد فيه. وعلى الرغم من أن برامج الحماية الاجتماعية في ليبيا متنوعة وتشمل كافة شرائح المجتمع من الطفولة إلى الشيخوخة، وأنها متداخلة بين العديد من الجهات الحكومية والوزارات والمؤسسات الحكومية المعنية، فهي قد أصبحت قديمة ولم تعد تلبي احتياجات المواطن؛ لذا بات من الضروري تطوير سياسة الحماية الاجتماعية لتتماشى مع احتياجات المجتمع الليبي.

وانطلاقاً من الاعتراف بمبدأ أن الصحة الجيدة هي حق أساسي للإنسان وليست امتيازاً، يتطلب تحقيق العدالة الاجتماعية في ليبيا الوصول العادل والمتساوي إلى خدمات الرعاية الصحية والخدمات الوقائية والعلاجية والتأهيلية بجودة عالية، والحصول على التغطية الصحية لجميع السكان وفي كل المناطق دون تمييز وتهميش. ومن هنا، على الحكومة أن تتبنى برامج توسيع نطاق الخدمات الصحية وتغطيتها والقدرة على تحمّل تكاليفها وضمان جودتها، وأن تعمل أيضاً على تهيئة البنية الأساسية والموارد البشرية، ومعالجة الثغرات البنيوية في الوصول إلى خدمات متساوية وعالية الجودة، وتوفير البيانات والمعلومات الصحية وتوفير الأدوية واللقاحات والتكنولوجيا الصحية.

وتعتبر الاستراتيجية أن العدالة في قطاع التعليم هي أمر مركزي لكسر دوامة الفقر والتفاوت، وتوفير مسارات للتمكين والنهوض الاجتماعي للجميع من خلال ضمان الوصول المتساوي إلى التعليم الجيد، بغض النظر عن الوضع الاقتصادي أو الخلفية الاجتماعية. كما يقتضي تحقيق العدالة الاجتماعية تحسين نظم التعليم واعتبارها من أولى اهتمامات الدولة، من خلال تحقيق الإنصاف وضمان حصول كل طالب على حقه في التعليم الجيد. لذلك تهدف هذه الاستراتيجية إلى ضمان تعليم جيد ومنصف للجميع دون تمييز وبجوده تنافسية عالية وإزالة العوائق التي تحول دون الدمج على مستوى النظام التعليمي.

كما ترتبط العدالة المناخية والأمن الغذائي بشكل جوهري برفاهية الناس والمجتمع، إذ لا يمكن أن يكون أي مزيج من سياسات العدالة الاجتماعية فعالاً إن لم يركز على البيئة. فعلى ما يترتب واجب أخلاقي لمواجهة التهديد القائم لتغيّر المناخ وضمان التنمية المستدامة التي تحافظ على المجتمع الليبي وتصوره للأجيال القادمة. من خلال تعزيز الصمود والتكيف والجهود التخفيفية، بالإضافة إلى العدالة الغذائية والحق في الغذاء وسيادة الغذاء، نقلل من التأثير غير المتناسب لتدهور البيئة على المجتمعات المهمشة ونحمي معيشتهم وأمنهم الغذائي.

ويؤثر التغيّر المناخي على تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية والأمن الغذائي، لا سيّما وأن البيئة البيئية معرّضة إلى حد كبير للكوارث الطبيعية الناتجة عن التغيّرات المناخية. ويُعدّ تغيّر المناخ وتفاقم

تحديات الإجهاد المائي تهديداً حقيقياً للفئات المعرّضة للمخاطر خاصة في المناطق البعيدة والنائية. وقد كشفت كارثة درنة والجبل الأخضر الآثار المدمّرة لتغيّر المناخ على كافة المستويات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، والافتقار للبرامج وسياسات الحماية الاجتماعية للفئات المعرّضة للمخاطر، والقصور في المنظومة الغذائية، وفي توفير الحماية الاجتماعية لصغار المزارعين. لذلك تؤكد هذه الاستراتيجية على ضرورة إدراج آثار تغيّر المناخ على الفئات المعرّضة للمخاطر ضمن سياسات وخطط وبرامج الحماية الاجتماعية، كما تشدد على تعزيز الحق في الوصول إلى الغذاء، وإرساء العدالة الغذائية والسيادة الغذائية، بالتركيز على توفير الخيارات الغذائية الصحية في المناطق المنخفضة الدخل، وتعزيز الوصول إلى الغذاء من خلال دعم الزراعة المحلية والاستثمار في الممارسات الزراعية المستدامة. كما تولي الاستراتيجية أهمية كبيرة للمشاركة الفعالة للمجتمعات المحلية والفئات المتضررة في صنع القرارات المتعلقة بالغذاء والزراعة وفي تطوير السياسات الغذائية، مما يساهم في تحسين العدالة الغذائية.

ويعتبر تحسين الخدمات العامة وشموليتها على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وعدم مركزيتها إحدى الآليات الرئيسية لتحقيق العدالة الاجتماعية، إذ تضمن اللامركزية في صنع القرارات والموارد، وأن يكون للمجتمعات صوتاً في تشكيل مصائرنا الخاصة، وتعزيز التنمية المحلية والمرونة. فإن الشمولية الاقتصادية واللامركزية هما بُعدان ضروريان لتعزيز اقتصادات حيوية وعادلة تعود بالفائدة على جميع أفراد المجتمع، من خلال تعزيز النمو الشامل وتوسيع الفرص لريادة الأعمال والتوظيف، وتمكين الأفراد من المشاركة الكاملة في الاقتصاد وفي فوائده ومن الحصول على الخدمات الأساسية. وفي هذا السياق، تعني العدالة الاجتماعية المساواة في الحصول على الخدمات العامة الجيدة والقدرة على النفاذ إلى هذه الخدمات. ويحقق النظام اللامركزي هذه المساواة عبر إنجاز التوازن بين كافة البلديات والمحافظات، وبلوغ القيم الديمقراطية، وتعزيز فرص المشاركة الشعبية، ومراعاة حقوق المواطن في الحصول على الخدمات الاجتماعية (الصحة، التعليم، المواصلات، السكن اللائق)، ومحاربة الفقر، وخلق فرص عمل، وتوفير عيش كريم للمواطن. كما تساهم اللامركزية في خلق أرضية مشتركة لبناء الشراكات ما بين مؤسسات الدولة والمؤسسات المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وكذلك من خلال تقديم العديد من البرامج والأنشطة المتسقة.

في الختام، تستهدف هذه الاستراتيجية توحيد الجهود في تطوير الخدمات الاجتماعية وتوسيع أنظمة الحماية الاجتماعية، والتصدي للأزمات والكوارث ومعالجة آثارها بشكل مستدام، وخفض الفقر والبطالة وإتاحة الفرص للجميع للانخراط في سوق العمل، وتمكين الشباب والمرأة والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن بهدف تحقيق حياة كريمة لكل الليبيين والليبيات. كما تُعتبر استراتيجية ليبيا للعدالة الاجتماعية شهادة على الالتزام الجماعي ببناء مجتمع أكثر شمولاً وإنصافاً وتوازناً واستدامة للأجيال الحالية والمستقبلية في ليبيا. إنها دعوة للعمل من أجل رؤية مشتركة للعدالة الاجتماعية بين الجهات الحكومية المعنية، والقطاع الخاص، والمجتمع المحلي، والمجتمع المدني والأفراد، للسعي معاً نحو عالم تسوده الفرص المتساوية للتفوق وتحقيق إمكاناته الكاملة. دعونا نبدأ معاً في هذه الرحلة نحو مستقبل أكثر إشراقاً وشمولاً.

المرفق 1. الحماية والرعاية الاجتماعية

تعريف المفاهيم حسب السياق الليبي

الحماية الاجتماعية: هو نظام يوضع أو إجراء يُتخذ بقصد حماية المواطنين في ليبيا والمقيمين فيها من غير المواطنين، في حالات الطغولة وسن العمل، والشيوخوخة، والعجز والمرض، وإصابات العمل ومرض المهنة، وإعادة تأهيل المرضى والمصابين والعجزة، وعند فقدان العائل وانقطاع سُبل العيش، وعند الحمل والولادة، وتحمل الأعباء العائلية، وفي حالات الكوارث والطوارئ والوفاة⁷¹.

الضمان الاجتماعي: يعرف الضمان الاجتماعي الليبي بأنه حق يكفله المجتمع على الوجه المبين في القانون رقم 13 لسنة 1980 لجميع المواطنين في ليبيا، وحماية للمقيمين فيها من غير المواطنين. ويشمل الضمان الاجتماعي كل نظام يوضع وإجراء يُتخذ طبقاً لهذا القانون بقصد حماية الفرد ورعايته في حالات الشيخوخة والعجز والمرض وإصابات العمل ومرض المهنة وعند فقدان العائل وانقطاع سُبل العيش وعند الحمل والولادة. كما يشمل الرعاية الاجتماعية لمن لا راعي له وللمعوقين والعجزة والشيوخ والأحداث، حيث تتم رعايتهم وتوجيههم في حالات الجنوح، وكذلك إجراءات وتدابير الأمن الصناعي، والعناية في حالات إصابات العمل وأمراض المهنة، وإعانة المرضى والمصابين والعجزة⁷².

المرفق 2. الرعاية الصحية

تعريف المفاهيم في السياق الليبي

الصحة: هي حالة اكتمال السلامة بدنياً وعقلياً واجتماعياً وليست مجرد انعدام المرض أو العجز⁷⁶.

الرعاية الصحية: هي حق مقرر للمواطنين تكفله الدولة وتعمل وزارة الصحة على تطوير الخدمات الصحية والطبية، والرفع من مستواها وزيادة كفاءتها بما يواجه حاجة المواطنين، ويواكب التقدم العلمي في هذه المجالات، وبما يساير الخطة الإنمائية للبلاد. كما تعمل الوزارة على توفير ما تحتاج إليه المرافق الصحية من عناصر فنية⁷⁷.

الرعاية الاجتماعية: تعني الرعاية الاجتماعية العناية العامة في سبيل تهيئة المناخ المناسب للحياة الاجتماعية المستقرة من خلال توفير التعليم والصحة والسكن والعمل والإنتاج والمواكبة الجديدة التقنية والفنية وعدم الحرمان من المشاركة بفاعلية. وبذلك تسعى الرعاية الاجتماعية إلى تأمين المقومات الأساسية لتقليص الفقر والحرمان وضمان للعيش الكريم لأفراد المجتمع⁷³.

التأمينات الاجتماعية: هي كل نظام يوضع أو إجراء يُتخذ طبقاً لقانون الضمان الاجتماعي بقصد حماية الفرد ورعايته في حالات الشيخوخة والعجز والمرض وإصابات العمل ومرض المهنة وعند فقدان العائل وانقطاع سُبل العيش وعند الحمل والولادة وإعانتته على تحمل الأعباء العائلية وفي حالات الكوارث والطوارئ والوفاة⁷⁴.

المساعدات والرعاية الاجتماعية: هي مساعدات نقدية وعينية تقدّم للفئات الضعيفة والمعرضة للمخاطر من نساء وذوي إعاقة وفاقي السند الاجتماعي وكبار السن، بهدف توفير حياة كريمة لهم في الظروف العادية والطائرة⁷⁵.

التأمين الصحي: عبارة عن اتفاق بين طرفين يتحمل فيه الطرف الأول النفقات المترتبة على الخدمات العلاجية المقدّمة للطرف الثاني مقابل مبلغ محدد، يتم دفعه جملة واحدة أو على هيئة أقساط، ويقوم التأمين الصحي أساساً على مفهوم توزيع الخطر المتوقع الذي قد يواجه الفرد، مما يؤدي إلى تخفيف الأعباء والتكاليف المترتبة عند معالجة الحالات المرضية التي يتعرض لها المؤمن عليهم. وهو بذلك نظام يقوم على التعاون والتكافل بين الأفراد ولتحمل ما يعجز عن تحمله أحدهم بمفرده⁷⁸.

القانون رقم 3 لسنة 2005 بشأن الإشراف والرقابة على نشاط التأمين، كما يعمل وفقاً لأحكام القانون رقم 23 لسنة 2010 بشأن النشاط التجاري.⁷⁹

صندوق التأمين الصحي العام: هو أداة تأمينية ويختص بتقديم خدمات التأمين الصحي وفقاً لأحكام القانون رقم 20 لسنة 2010 بشأن نظام التأمين الصحي، ويخضع لأحكام

المرفق 3. عدالة التعليم

تعريف المفاهيم في السياق الليبي

التعليمية التي تحدث في المدارس، تمّ تحديده من قبل الدولة تبعاً للقوانين والتشريعات المعمول بها، ويختلف تقسيم هذه المراحل التعليمية من بلد إلى آخر، وتكمن أهميتها في تسهيل عملية التعليم، وضمان وصوله لمختلف فئات المجتمع.⁸¹

المنظومة التعليمية: يُقصد بها تلك الإجراءات الهادفة لتلبية الاحتياجات التعليمية الخاصة بالمتعلمين، وذلك وفق الأنظمة والقوانين والمعايير المعمول بها، والتي تتوافق مع مبادئ العدالة الاجتماعية.⁸⁰

المراحل التعليمية: هي عبارة عن تصنيف وتقسيم للعملية

المرفق 4. تغيير المناخ والأمن الغذائي

تعريف المفاهيم في السياق الليبي

تكون سلطة إدارة المنظومة الغذائية في يد المزارعين الذين تشكل الزراعة بالنسبة إليهم أسلوب حياة وليس وسيلة لإنتاج الغذاء فقط. وتقتضي السيادة الغذائية احترام الثقافات والنظم الخاصة بالبلد في إدارة موارده الطبيعية ومناطقه الريفية، وهو حق يُعتبر شرطاً مسبقاً لتحقيق الأمن الغذائي.⁸⁵

ظاهرة تغيير المناخ: هي اختلال الظروف المناخية المعتادة في درجات الحرارة وأنماط الرياح والتساقطات التي تميز كل منطقة على الأرض، وتؤدي وتيرة وحجم التغيرات المناخية الشاملة على المدى الطويل إلى تأثيرات هائلة على الأنظمة الحيوية والطبيعية.⁸²

الأمن الغذائي: يتحقق الأمن الغذائي عندما تتوافر لكل الناس، في كل الأوقات، الفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على الغذاء الكافي والأمن والمغذي، الذي يفي باحتياجاتهم الغذائية وتفضيلاتهم الغذائية على نحو يمكنهم من أن يعيشوا حياة نشطة وصحية.⁸³

العدالة الغذائية: ترتبط بالحق في الغذاء كأحد حقوق الإنسان الأساسية، وحصول الناس على الغذاء بكرامة. وتحقيق العدالة الغذائية يتطلب إنشاء منظومات غذائية شاملة للجميع وعادلة ومنصفة تتصدى للحواجز الهيكلية التي تحول دون توفير الغذاء الصحي والمستدام للجميع.⁸⁴

السيادة الغذائية: هي نهج محوره الإنسان يقضي بأن

المرفق 5. الإدماج الاقتصادي

تعريف المفاهيم في السياق الليبي

الفقر المتعدد الأبعاد: يُعَدُّ الفقر المتعدد الأبعاد طريقة من أجل تحديد تصوّر للفقر يتجاوز المقاييس المالية التقليدية، ويمكن من خلاله استخلاص الأبعاد غير المالية مثل نقص التعليم والصحة والعمل غير المتكافئ وظروف المعيشة غير المناسبة. ويمكن بهذه الطريقة تطوير السياسات العامة التي من شأنها معالجة هذه المسائل⁸⁶.

الاقتصاد غير النظامي: يوصف الاقتصاد غير النظامي بشكل عام بأنه عبارة عن أنشطة اقتصادية مشروعة، ولكنها غير مسجلة رسمياً ولا تدخل في حسابات الناتج المحلي الإجمالي. ويتمثل الاقتصاد غير النظامي في ظهور أسواق موازية للسوق النظامي كالمحلات التجارية المخالفة وغير المرخصة التي لا تدفع ضرائب ولا فواتير كهرباء والتي تمّ

بناؤها بشكل مخالف للتخطيط العمراني، والباعة المتجولين في الأسواق الشعبية وعلى أرصفة الشوارع، وسيارات الأجرة، والمزارعين في مزارعهم الخاصة، والمتاجرة في الممنوعات، وقيام بعض الأفراد باستيراد سلع على أنها أمتعة شخصية دون دفع رسوم جمركية⁸⁷.

المسؤولية الاجتماعية: يُقصد بها التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي لتحسين مستوى معيشة الناس، وبالتالي تعتمد المسؤولية الاجتماعية على المبادرات الحسنة من أصحاب النشاط التجاري دون وجود إجراءات ملزمة قانونياً⁸⁸.

المرفق 6. لامركزية الخدمات

تعريف المفاهيم في السياق الليبي

لامركزية الخدمات العامة: تمثل اللامركزية أهم النظم التي يمكن من خلالها تمكين المواطنين في المجتمع المحلي من المشاركة الفعّالة والحقيقية في إدارة الشؤون العامة المحلية للمجتمعات التي يعيشون فيها، وتُعتبر الأسلوب الأكثر كفاءة لتحقيق خدمات عالية الجودة وضمان حقوق المواطنين في الحصول على هذه الخدمات بسهولة ويُسر، وتطبيق مبادئ العدالة بين أفراد المجتمع لضمان تقليص الفروق الاجتماعية والاقتصادية بينهم⁸⁹.

الجوهرية في المجتمع، لتعزيز مفاهيم الحرية والحقوق المدنية، كالمطالبة بجودة الخدمات والعدالة في توزيعها، وتحقيق اللامركزية، خاصة تلك المتعلقة بتعزيز قيم العدالة الاجتماعية ومبادئها. وتعمل هذه المؤسسات أيضاً على احتواء الكثير من مظاهر التشنج والعنف، وتدفع نحو التهدئة، والشراكة، وتؤطر المنافسة، وتقوم بدورها الرقابي لتأكيد تحقيق العدالة الاجتماعية⁹⁰.

المجتمع المدني: ويشمل المجتمع المدني كلّ المنظمات والمؤسسات والهيئات والجمعيات المدنية غير الحكومية؛ فهو قطاع مستقل عن القطاعين العام والخاص، ولكنه يعمل بطريقة مؤسسية منظمة دون غاية ربحية، لمساعدة فئات المجتمع - خاصة تلك المعرضة للمخاطر - على التغلب على المشاكل التي تواجهها، وتحقيق التنمية. وتؤدي مؤسسات المجتمع المدني دوراً حاسماً في العديد من القضايا

المرفق 7. ملخص مداخل الاستراتيجية وسياساتها وبرامجها

المدخل	نبذة عن الخلفية والتحديات	السياسة	البرامج
الحماية والرعاية الاجتماعية	- الحاجة إلى إعادة النظر بنظام الحماية والرعاية الاجتماعية. - فشل سياسة الدعم في تحقيق أهدافها وتلبية احتياجات المواطن الأساسية. - غياب سياسة تسقيف مرتبات العاملين في القطاع العام مما يؤدي إلى تفاقم اللامساواة. - تعثّر برامج المنح للباحثين والعاطلين عن العمل، وعدم وجود آليات لتفعيلها.	شمول جميع الفئات بنظام رعاية وحماية اجتماعية مبني على مبادئ العدالة الاجتماعية.	- إنشاء قاعدة بيانات ومعلومات اجتماعية تمكينية وتحديثها بشكل دوري. - إصلاح نظام استهداف المستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية. - توسيع نطاق وشمولية نظام الحماية والرعاية والمساعدات الاجتماعية. - دعم برامج المساعدات والرعاية الاجتماعية. - استحداث آليات لصرف منحة للباحثين والعاطلين عن العمل. - إنشاء قاعدة بيانات ومعلومات اجتماعية تمكينية.
الرعاية الصحية	- وقوع أضرار كبيرة في البنية الأساسية للقطاع الصحي نتيجة الحرب. - النقص الشديد في الكوادر الطبية والطبية المساعدة جغرافياً. - ارتفاع تكلفة القطاع الصحي الخاص على المواطنين، وخاصة الفئات المحدودة الدخل.	تعزيز فرص وصول الجميع لخدمات صحية جيدة وعادلة.	- توفير تغطية صحية شاملة للجميع. - تأهيل المرافق الصحية المناسبة لتقديم خدمات صحية جيدة. - رفع كفاءة الكوادر الطبية والعاملين في مجال الرعاية الصحية.
عدالة التعليم	- القصور في تأمين احتياجات الفئات المعرضة للمخاطر في جميع مراحل التعليم. - تدني مستوى الخدمات التعليمية المقدمة للنازحين والمناطق المهمشة والمنكوبة. - الإخفاق في إدماج فئة ذوي الإعاقة في المنظومة التعليمية.	دعم فرص الفئات المعرضة للمخاطر في الوصول للتعليم الجيد.	- دعم وتطوير المنظومة التعليمية. - توفير الخدمات التعليمية للمناطق المهمشة والمتضررة. - إدماج الطلاب ذوي الإعاقة في المؤسسات التعليمية. - توفير الخدمات التعليمية والاحتياجات للطلاب من أبناء الفئات المعرضة للمخاطر.
تغير المناخ والأمن الغذائي	- عدم وجود برامج وخطط تكفل الحماية الاجتماعية من التأثيرات السلبية للتغير المناخي. - قصور المنظومة الغذائية، وتأثر الوضع الغذائي بالصدمات المفاجئة. - عدم شمول صغار المزارعين والفلاحين ضمن برامج الحماية الاجتماعية.	إدماج التدابير المتعلقة بمواجهة التغير المناخي والأمن الغذائي ضمن برامج وخطط العدالة الاجتماعية.	- إدراج آثار تغير المناخ ضمن برامج وسياسات وخطط الحماية الاجتماعية. - تعزيز الوصول إلى الغذاء، وإرساء العدالة الغذائية والسيادة الغذائية.

البرامج	السياسة	نبذة عن الخلفية والتحديات	المدخل
• تأمين الحاجات الضرورية، وتحسين مستوى المعيشة للفئات المعرضة للمخاطر. • تطوير نظام ضريبي للدخل أكثر عدلاً. • استحداث برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص. • إدماج الأنشطة الاقتصادية غير النظامية المشروعة في الاقتصاد النظامي. • تمكين الفئات المعرضة للمخاطر من الوصول لفرص العمل اللائقة.	دعم برامج الإدماج الاقتصادي العادل والفعال.	• غياب البيانات الاقتصادية الدقيقة والحديثة المستدامة حول الفئات المعرضة للمخاطر. • تدهور الأمن المالي والمستوى المعيشي للفئات المعرضة للمخاطر بسبب الصراعات والأزمات المتتالية. • ازدياد الحاجة إلى مراعاة العدالة الاجتماعية في تصميم السياسة الضريبية. • عدم وجود الأطر القانونية والتنظيمية للمسؤولية الاجتماعية، الملزمة للقطاع الخاص. • تنامي الأنشطة غير الرسمية وتأثيراتها السلبية على التوافق الاجتماعي والشعور بالعدالة الاجتماعية.	الإدماج الاقتصادي
• إجراء إصلاحات دستورية وقانونية لتحقيق نظام لامركزي. • تطبيق منهج الحوكمة، لخلق مؤسسات خدمتية فعّالة، وللحد من الفساد. • دعم التنسيق والمشاركة الفعّالة بين المؤسسات الحكومية والمؤسسات غير الحكومية.	تعزيز العدالة الاجتماعية للفئات المعرضة للمخاطر بتبني لامركزية الخدمات.	• ضرورة تحقيق لامركزية الإدارة ولا مركزية الخدمات القائمة على الحوكمة والتحوّل المؤسسي. • عدم تمكن المجتمع المدني من القيام بدوره في التخطيط، وفي المراقبة والمساءلة والتقييم. • افتقار الدولة للمخططات والآليات الواضحة لعمل البلديات.	لامركزية الخدمات

المرفق 8. أسماء فريق الدعم والتواصل

الاسم	الصفة
وليد محمد الشويهي	عضو
عبد المجيد محمد الرابطي	عضو
عصام محمد طابون	عضو
فائزة محمد ماركين	عضو ومقرر

المرفق 9. قائمة المشاركين بالجلسات التشاورية

أصحاب المصلحة	الاسم
وزارة الشؤون الاجتماعية	مصطفى المزوغي
وزارة الشؤون الاجتماعية	حواء العلواني
وزارة الحكم المحلي	سليمان هويدي
وزارة الحكم المحلي	مالك عمر
وزارة الصحة	عادل الديب
وزارة التربية والتعليم	هدى الشريف
وزارة التعليم العالي	محمد التوهامي
وزارة التعليم العالي	فوزي أمحمد دخیل
وزارة التعليم التقني	عبد الحافظ سعيد
وزارة التعليم التقني	أحمد مختار فرج
وزارة العمل	هدى الامباشي
وزارة العمل	هدى العامري
مجتمع مدني	هداية السويحلي
مجتمع مدني	اسراء البكوش
وزارة المالية	عبد الرحمن الجابري
وزارة الاقتصاد	علي ساسي
وزارة الاقتصاد	كريمة بلعيد
وزارة الاقتصاد	مصطفى التائب
وزارة البيئة	مراد صولة
هيئة مكافحة الفساد	هدى الغرابلي
صندوق الضمان الاجتماعي	شعبان اطيبة

الاسم	أصحاب المصلحة
سالم بشارة	صندوق التضامن الاجتماعي
سالم منصور	صندوق التضامن الاجتماعي
انتصار منصور	مصلحة الإحصاء والتعداد
ندى عبد السلام	مصلحة الإحصاء والتعداد
عبد الناصر إبراهيم ساسي	مصلحة الضرائب
عمران الفورتي	مصلحة الضرائب
سامية ابو السعود	وزارة شؤون المرأة
محمد المسعودي	الهيئة العامة لرعاية أسر الشهداء والمفقودين
هاجر البركي	الهيئة العامة لرعاية أسر الشهداء والمفقودين
رمضان معتوق	برنامج المشروعات الصغرى والمتوسطة
موسى بلقاسم	برنامج المشروعات الصغرى والمتوسطة
جمال سويسى	هيئة تشجيع الاستثمار
حسين جمعة	هيئة تشجيع الاستثمار
زهرة عويد	مركز الدراسات الاجتماعية/مجتمع مدني
مفتاح علي	إدارة الفئات الخاصة بوزارة التعليم
فوزية فرحات	إدارة التعليم الخاص
الطاهر الحويج	غرفة التجارة والزراعة الجبل الغربي
ابتهاج ناجي	اتحاد الصناعات الليبية
نوري أبوشعالة	مجلس أصحاب الأعمال
فوزية الرقيعي	مجلس أصحاب الأعمال
علاء القديري	مجتمع مدني
أحمد البيباص	مجتمع مدني

المراجع

- الإعلان الدستوري المعدل، 2012.
- قانون رقم 106 لسنة 1973 بشأن الصحة.
- قانون رقم 95 لسنة 1978 بشأن التعليم.
- قانون رقم 13 لسنة 1980 بشأن الضمان الاجتماعي.
- قانون رقم 16 لسنة 1985 بشأن المعاش الأساسي.
- قانون رقم 5 لسنة 1987 بشأن المعاقين.
- قانون رقم 5 لسنة 1997 بشأن حماية الطفولة.
- قانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن ضرائب الدخل.
- قانون رقم 12 لسنة 2010 بشأن علاقات العمل.
- قانون رقم 9 لسنة 2010 بشأن تشجيع الاستثمار.
- قانون رقم 23 لسنة 2010 بشأن النشاط الاقتصادي.
- قانون 59 لسنة 2012 بشأن نظام الإدارة المحلية.
- قانون رقم 27 لسنة 2013 بشأن منحة الزوجة والأبناء.
- قانون رقم 5 لسنة 2019 بشأن إنشاء صندوق دعم الزواج.
- إبراهيم العيسوي، 2010، تجديد الدعوة إلى بناء أمن غذائي عربي راسخ، مجلة بحوث اقتصادية عربية.
- البنك الدولي، 2023، تقرير التقييم السريع للأضرار والاحتياجات الناتجة عن العاصفة والفيضانات في ليبيا لعام 2023.
- المنظمة الليبية للعدالة وحقوق الإنسان ومناهضة الإفلات من العقاب- نداء لحقوق الإنسان والتنمية المجتمعية، 2022، التقرير الموازي حول الالتزام بتنفيذ أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافة المقدم إلى اللجنة المعنية بالعهد.
- الإسكوا، 2019، دراسة تمهيدية عن الاقتصاد الليبي: الواقع والتحديات والآفاق.
- الإسكوا، 2021، التكلفة الإجمالية للاقتتال والصراع في ليبيا.
- الإسكوا، 2021، الأمن الغذائي والعدالة الاجتماعية.
- الإسكوا، 2022، رؤية السلام والازدهار لليبيا.
- المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي، 2023، تقييم الوضع الراهن لوزارة التربية والتعليم في برامج الحماية الاجتماعية، إحصائية بالطلبة في فئة ذوي الإعاقة المندمجين في مراحل التعليم.
- المجمع القانوني الليبي، 2022، عدة سنوات.
- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، 2018، التقرير الوطني الخامس للتنمية البشرية "تحديات التنمية في ليبيا".
- الهيئة العامة لصندوق التضامن الاجتماعي، الإحصائيات، سنوات مختلفة.
- الأمم المتحدة، 2022، تقرير النتائج السنوي للأمم المتحدة في ليبيا.

- الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 2013، دراسة البرنامج الوطني لتقييم المدارس، وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع اليونسف <https://org.unmissions.unsmil/>
- حازم حميد، 2019، مؤسسات المجتمع المدني ودورها في بناء الدولة الحديثة في العراق، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية.
- ديوان المحاسبة الليبي، 2016، التقرير العام لسنة 2016.
- عبد السلام محمد يوسف، 2012، تقييم تنفيذ سياسات التعليم العام في ليبيا دراسة ميدانية لسياسة التفتيش التربوي في مدينة بنغازي خلال الفترة 2010-2015.
- عبير أمينة، 2019، النظام اللامركزي وإشكالية توزيع الموارد في الدولة الربعية: أي أفق للسلم المجتمعي، مركز دراسات المجتمع والقانون، جامعة بنغازي.
- عقيل حسين عقيل، 2007، الموسوعة القيمية لبرمجة الخدمة الاجتماعية، مصطلحات ومفاهيم، منشورات جامعة طرابلس.
- على الهادي الحوات، 1990، الضمان الاجتماعي ودوره الاقتصادي والاجتماعي، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراته.
- عطية الفيتوري، 2022، تنويع الإنتاج في الاقتصاد الليبي ومتطلباته الأساسية، مؤتمر الحاجة إلى تنويع الإنتاج في الاقتصاد الليبي 14-15 كانون الثاني/يناير 2022، مركز البحوث والاستشارات الاقتصادية، بنغازي.
- عمر سالم، 2023، الأمن المائي والأمن الغذائي في ليبيا، ندوة الأمن الغذائي 4، 14-15 تشرين الأول/أكتوبر 2023، كلية الزراعة، جامعة طرابلس.
- سامية قريمية وعلي الككلي وخالد بن محمود، 2022، التغير المناخي وآثاره على استدامة الموارد الأرضية واستخدامات الأراضي في ليبيا والتدابير المقترحة لمجابهته، مكتبة طرابلس العالمية، طرابلس.
- سميرة لغويل ونوال زماي، 2016، المسؤولية الاجتماعية: المفهوم، الأبعاد، والمعايير، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ورقلة، الجزائر.
- صندوق التضامن الاجتماعي، 2023، تقرير موجز عن نشاطات الصندوق.
- صندوق الضمان الاجتماعي، 2022، التقرير السنوي.
- منظمة الشفافية الدولية، 2022، تقرير الشفافية الدولية.
- صالح سالم بومباركة، 2023، مدير إدارة الثروة الحيوانية، منطقة الجبل الأخضر.
- مجلس التخطيط الوطني، 2023، حاضر وآفاق السياسات الزراعية، مشروع الاستراتيجية الاقتصادية الاجتماعية الطويلة المدى.
- محمود الديب، 2020، اللامركزية كآلية لتحسين جودة خدمات الرعاية الاجتماعية بالمجمعات العمرانية الجديدة، دراسة مطبقة على أمناء مجلس مدينة أسبوط الجديدة، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية.
- مركز بحوث العلوم الاقتصادية، 2003، سياسة تنمية دخل الفرد وأساليب تمويلها.
- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، عدة سنوات.
- مصلحة الإحصاء والتعداد، 2017، المسح الليبي المتعدد القطاعات: تقييم الاحتياجات الأسرية، تقرير حول المؤشرات.
- مصلحة الإحصاء والتعداد، 2018، مؤشر قياس الفقر المتعدد الأبعاد في ليبيا.
- مصلحة الإحصاء والتعداد، 2022، النتائج الأولية للمسح الوطني للقوى العاملة (التشغيل والبطالة).
- مصلحة الإحصاء والتعداد، 2022، الرقم القياسي لأسعار المستهلك 2015-2022.
- مصلحة الإحصاء والتعداد، 2022، المسح الوطني لتغذية الأطفال دون سن الخامسة.

- مصلحة الإحصاء والتعداد، 2023، النتائج الأولية لمسح الدخل والإنفاق الأسري 2022/2023.
- مركز المعلومات والتوثيق، 2021، إحصائيات ومؤشرات التعليم العام بوزارة التربية والتعليم، 2020/2021، وزارة التربية والتعليم.
- مركز المعلومات والتوثيق الصحي، 2021، التقرير الإحصائي السنوي.
- مركز المعلومات والتوثيق الصحي، 2023، ملخص التقرير لنتائج مسح تحديث بيانات المرافق الصحية وتوافر الخدمات الصحية وكفاءتها.
- زهير عزوز، 2023، رئيس لجنة الأزمة درنة.
- وزارة التربية والتعليم، 2021، مركز المعلومات والتوثيق، إحصائيات ومؤشرات التعليم العام بوزارة التربية والتعليم، 2020/2021.
- وزارة التعليم، 2020، تقرير إعادة هيكلة الجامعات العامة في ليبيا، طرابلس.
- وزارة التربية والتعليم، 2022، قرار رقم 1013 بشأن إصدار لائحة تنظيم شؤون التربية والتعليم لمرحلي التعليم الأساسي والثانوي.
- وزارة الشؤون الاجتماعية، 2022، تقرير عن نشاط.
- وزارة الزراعة، 2017، إدارة التعاون، والارشاد، والإعلام الزراعي، والبحري.
- وزارة الصحة، 2023، خطة عمل قطاع الصحة، إدارة الأزمة 300 يوم.
- هند فؤاد، 2022، التغيرات المناخية وأثرها على الحقوق الاجتماعية للفئات الأكثر تضرراً، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.
- AFDB, 2022. African Economic Report. (AEO)
- European Commission, 2022. Libya Economic Monitor
- Freedom House, 2022. Libya Country Report
- ISAL, 2021, Improving Service Delivery and Accountability Level In Libya, September 2021
- <https://www.audit.gov.ly, reports> (2021)
- <https://www.iom.int. reports> (2023)
- The World Bank, 2023. Libya Economic Monitor
- UN news, 2022. Libya: Political Deadlock Persists with No Clear In Sight
- UNICEF, 2021, Libya Educational Sector Annual Report

الحواشي

1. استندت عملية إعداد الاستراتيجية إلى ست دراسات أساسية معمقة وفرت كافة المعطيات المتعلقة بقضايا العدالة الاجتماعية، حيث ارتكزت الدراسات الأساسية على المراجعة المكتبية للدراسات والأبحاث والتقارير الوطنية والمواثيق والمرجعيات الدولية المتصلة بالعدالة الاجتماعية.
2. مصلحة الإحصاء والتعداد، 2022، النتائج الأولية للمسح الوطني للقوى العاملة (التشغيل والبطالة).
3. المرجع نفسه.
4. مركز المعلومات والتوثيق الصحي، 2022، تقرير الإحصاءات الحيوية.
5. مصلحة الإحصاء والتعداد، 2022، النتائج الأولية للمسح الوطني للقوى العاملة (التشغيل والبطالة).
6. مجموعة مؤلفين، 2021، ليبيا عقد من الزمن 2011-2021.
7. المرجع نفسه.
8. مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، عدة سنوات.
9. الإسكوا، 2021، التكلفة الإجمالية للاقتتال والصراع في ليبيا.
10. مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، عدة سنوات.
11. The World Bank, 2023, Libyan Economic Monitor
12. عطية الفيتوري، 2022، تنوع الإنتاج في الاقتصاد الليبي ومتطلباته الأساسية.
13. The World Bank, 2023, Libyan Economic Monitor
14. البنك الدولي، 2023، تقرير التقييم السريع للأضرار والاحتياجات الناجمة عن العاصفة والفيضانات في ليبيا لعام 2023.
15. The World Bank, 2023, Libyan Economic Monitor
16. مصلحة الإحصاء والتعداد، 2022، النتائج الأولية للمسح الوطني للقوى العاملة (التشغيل والبطالة).
17. المرجع نفسه.
18. Freedom House, 2022, Libya Country Report
19. UN news, 2022, Libya: Political Deadlock Persists with No Clear in Sight
20. صندوق الضمان الاجتماعي، 2022، التقرير السنوي.
21. مصلحة الإحصاء والتعداد، 2022، النتائج الأولية للمسح الوطني للقوى العاملة (التشغيل والبطالة).
22. صندوق التضامن الاجتماعي، 2023، تقرير موجز عن نشاطات الصندوق.
23. المرجع السابق.
24. صندوق التضامن الاجتماعي، 2023، تقرير موجز عن نشاطات الصندوق.
25. المرجع نفسه.
26. مصلحة الإحصاء والتعداد، 2022، النتائج الأولية للمسح الوطني للقوى العاملة (التشغيل والبطالة).
27. صندوق التضامن الاجتماعي، 2023، تقرير موجز عن نشاطات الصندوق.
28. وزارة الصحة، 2023، خطة عمل قطاع الصحة، إدارة الأزمة 300 يوم.
29. مركز المعلومات والتوثيق الصحي، 2021، التقرير الإحصائي السنوي.
30. المرجع نفسه.
31. مركز المعلومات والتوثيق الصحي، 2023، ملخص التقرير لنتائج مسح تحديث بيانات المرافق الصحية وتوافر الخدمات الصحية وكفايتها.
32. المرجع نفسه.
33. مصلحة الإحصاء والتعداد، 2023، النتائج الأولية لمسح الدخل والانفاق الأسري.

- 86

68. <https://www.audit.gov.ly>
69. www.audit.gov.ly, reports (2021). <https://www.iom.int>. reports (2023)
70. مصلحة الإحصاء والتعداد، 2023، النتائج الأولية لمسح الدخل والإنفاق الأسري 2023-2022.
71. المشاورات مع أصحاب المصلحة، 2023/9/13، وزارة التخطيط، طرابلس.
72. قانون الضمان الاجتماعي رقم 13، 1980م، الباب الأول الضمان الاجتماعي والإدارات.
73. المرجع نفسه.
74. عقيل حسين عقيل، 2007، الموسوعة القيمية لبرمجة الخدمة الاجتماعية، مصطلحات ومفاهيم.
75. قانون الضمان الاجتماعي رقم 13، 1980م، الباب الأول الضمان الاجتماعي والإدارات المادة رقم 1.
76. علي الحوات، 1990، الضمان الاجتماعي ودوره الاقتصادي والاجتماعي.
77. خطة عمل قطاع الصحة، 2023، إدارة الأزمة 300 يوم.
78. القانون الصحي رقم 106، 1973.
79. قانون رقم 1، 2023، بشأن تنظيم صندوق التأمين الصحي العام.
80. المرجع نفسه.
81. محمد عبد السلام، 2012، تقويم تنفيذ سياسات التعليم العام في ليبيا.
82. وزارة التربية والتعليم، 2022، لائحة تنظيم شؤون التربية والتعليم الأساسي والثانوي.
83. هند فؤاد، 2022، التغيرات المناخية وأثرها على الحقوق الاجتماعية للفئات الأكثر تضرراً.
84. ابراهيم العيسوي، 2010، تجديد الدعوة لبناء أمن غذائي عربي راسخ.
85. الإسكوا، 2021، الأمن الغذائي والعدالة الاجتماعية: الحاجة إلى اعتماد نهج مترابط.
86. المرجع السابق.
87. مصلحة الإحصاء والتعداد، 2018، مؤشر قياس الفقر المتعدد الأبعاد.
88. الإسكوا، 2019، دراسة تمهيدية عن الاقتصاد الليبي، الواقع والتحديات.
89. سميرة لغويل ونوال زمالي، 2016، المسؤولية الاجتماعية المفهوم، الأبعاد، المعايير.
90. محمود الديب، 2020، اللامركزية كآلية لتحسين جودة خدمات الرعاية الاجتماعية بالمجتمعات العمرانية الجديدة.
91. حازم صباح أحمد، 2019، مؤسسات المجتمع المدني ودورها في بناء الدولة الحديثة في العراق.



يستلزم تحقيق السلام والأمن والتماسك والرفاه الاجتماعي في المنطقة العربية اعتماد نماذج جديدة للتنمية تُبنى على قيم العدالة الاجتماعية، والحقوق، والإنصاف، والديمقراطية، والحرية، والكرامة الإنسانية. ولذلك، من الضروري تعميم مبادئ العدالة الاجتماعية في السياسات والخطط والبرامج الوطنية لبناء مجتمع عادل و متماسك، والتأكد من ملائمتها وأولويات الدول العربية واحتياجات مواطنيها واستجابتها لأهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

تهدف الاستراتيجية الوطنية للعدالة الاجتماعية في ليبيا 2025-2027 إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تحسين الأوضاع المعيشية للفئات المعرضة للمخاطر وتعزيز الشمولية والاستدامة. وهي تعتمد على ستة محاور رئيسية هي الحماية والرعاية الاجتماعية، والرعاية الصحية، والتعليم العادل، وتغيّر المناخ والأمن الغذائي، والإدماج الاقتصادي، ولا مركزية الخدمات. ولضمان تنفيذ فعال وتحقيق الأهداف المرجوة، استندت الاستراتيجية على مبدأ الشراكة الفعالة بين جميع الجهات المعنية وأصحاب المصلحة، بما في ذلك الوزارات والمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

